الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باتنة 01

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

الانتقال الديموغرافي في الجزائر

– دراسة مقارنة بين التعدادات السكانية في الجزائر–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا

من إعداد الطالب

بوهراوه عزالدين

تحت إشراف الدكتور

عمراوي صلاح الدين

أعضاء لجنة المنـــاقشـة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مصطـفى عـــوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	رئيســـــا
صلاح الدين عمراوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 01	مشرفـا ومقررا
لينـــدة شنـــافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
علـي الـعكـــروف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 01	عضوا مناقشا
محمـد صـــــالي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلـــة	عضوا مناقشا
نجيـــة مامـــش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018–2019 م

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

ونخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور: قواوسي علي الذي كان له الفضل علينا للوصول إلى هذه المرتبة العلمية

و الأستاذ المشرف

الدكتور:عمراوي صلاح الدين الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث .

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة وموظفي قسم العلوم الاجتماعية والديموغرافيا

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه وصفته على

تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتصويبها

عزالـــــــــدين

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبى الكريم أدامه الله

لي

إلى: زوجتي

وابني الغالي أيمن وابنتي الغالية بتول

إلى إخوتي

إلى أخواتي

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى صديقي ورفيق دربي الأستاذ الدكتور بغزة عادل

وإلى كل الأصدقاء من دون استثناء

الموضـــــوع
فهرس المحتويات
فهرس الجداول
فهرس الأشكال والرسوم البيانية
مقـــدمـــــة

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

أولا: الدراسات السابقة 04
ثـــــانيا :الإشكـــــالية 12
ثـــــالثا: المنهجية المعتمدة عليها في الدراسة.....14
رابـــــعا: أسباب وأهداف اختيار الموضـــوع.....15
خـــامسا: صعوبات البحث : 16
ســادسا: تحديد بعض مفـــــاهيم الدراســـة : 17

الفصل الثاني : مصادر معطيـــــــات الدراسة

تمهيـــــــــــــد

أولا :المصـــــادر الرئيسية

1- **التعدادات السكانية** 24
1-1- تعداد سنة 1966.....26
1-2- تعداد سنة 1977.....28
1-3- تعداد سنة 1987.....30
1-4- تعداد سنة 1998.....32
1-5- تعداد سنة 2008.....34

ثـــــانيا - المصادر الثانوية

1- **التحقـيقـــــات الوطنية**.....36
1-1- المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل 1992.....37
1-2- المسح الجزائري حول صحة الأسرة2002.....39
1-3- المسح الجزائري العنقودي المتعدد المؤشرات 2006.....41
1-4- المسح الجزائري العنقودي المتعدد المؤشرات 2012- 2013.....43

الفصل الثالـــث : نظريـــــة الانتقـــــال الديموغرافي والسياسات السكانية

تمهيـــــــد

أولا : نبذة حول علم السكان.....48

ثـانيـا : النظريات السكانية.....49
ثـــالثا : الانتقال الديموغرافي ومراحله 56
رابـعا : نقد نظرية الانتقال الديموغرافي.....62
خـامسا: السياسات السكانية.....65
سـادسـا: الموقف الإسلامي من السياسات السكانية.....73
سـابعـا: السياسة السكانية عبر اللقاءات الدولية.....78
ثـــامنا: السياسة السكانية في بعض دول أوروبا 80
تـــاسعا: السياسة السكانية في بعض الدول النامية..... 85

الفصل الـــــرابع : الانتقـــــــال الديموغرافـــــي في الجـــزائر
– دراسة تحليلية بين مختلف التعدادات والتحقيقات الوطنية -

تمهيـــــــد

أولا : النمو الديموغرافي في الجزائر ومظاهره

1- تطور عدد سكان الجزائر.....95
2- بنية سكان الجزائر بين التعدادات.....98
3- الأهرام السكانية للجزائر لتعدادات ما بعد الاستقلال 100
4- التوزيع الجغرافي للسكان 103
4-1- التوزيع العددي والنسبي للسكان 103
4-2- الكثافة السكانية 107
4-3- نسبة التركز السكاني 109

ثـــــانيا:انتقال المواليد في الجزائر

1- تطور معدلات المواليد في الجزائر 1901-2017..... 111

ثالثـــــا:انتقال الخصوبة في الجزائر

1- تطور معدل الخصوبة العام.....115
2- تطور معدل الخصوبة حسب فئات السن.....116
3- تطور المؤشر التركيبي للخصوبة.....117
4- تطور الخصوبة في الجزائر حسب الفئات ووسط الإقامة.....120
5- تطور الخصوبة في الجزائر حسب الفئات والمستوى التعليمي.....122
6- التوزيع الإقليمي للخصوبة في الجزائر.....126

رابـــــــعا :تطور استعمال موانع الحمل في الجزائر

1- تطور استعمال وسائل منع الحمل من 1986 إلى2013.....127
2- تطور استعمال موانع الحمل حسب مستوى الإقامة.....128
3- تطور استعمال موانع الحمل حسب المستوى التعليمي للمرأة.....131

خـــــامسا:انتقال الوفيـــــــــات في الجزائر

1- تطور المعدل الخام للوفيات..... 132
2- تطور وفيات الأطفال الرضع 135
3- تطور معدل وفيات الأمهات 136
4- التوزيع الإقليمي للوفيات.....138
5- تطور معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر 139
6- تطور أمل الحياة في الجزائر.....142
7- المقارنة بين الجنسين في تطور أمل الحياة.....143

ســــــــادسا : انتقال الـــــــزواج في الجزائر

1- الحالة الزواجية في الجزائر 146
2- تطور المعدل الخام للزواج 147
3- تطور المعدل الخام للزواج حسب التعدادات 149
4- تطور معدلات الزواج حسب فئات السن.....150
5- التوازن في سوق الزواج بين 1977و 2008.....153
6- تطور سن الزواج في الجزائر وفارق السن بين الجنسين 155
7- تطور سن الزواج في الجزائر للجنسين حسب مستوى التعليم 156
8- تطور سن الزواج في الجزائر للجنسين حسب مكان الإقامة.....157
نتائج الدراســـة 159
الخاتمـــــــة 164
ملخص الدراسة 168
قائمة المراجع 170
الملاحق 176

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	تعداد 1966 للسكان والسكن في الجزائر حسب الفئات والجنس	26
2	United Nations,Population,1966, by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index	27
3	بعض مؤشرات تعداد 1966 من خلال الورقة الحسابية AGESEX	27
4	تعداد 1977 للسكان والسكن في الجزائر حسب الفئات والجنس	28
5	United Nations,Population,1977, by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index	29
6	بعض مؤشرات تعداد 1977 من خلال الورقة الحسابية AGESEX	29
7	تعداد 1987 للسكان والسكن في الجزائر حسب الفئات والجنس	30
8	United Nations,Population,1987, by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index	31
9	بعض مؤشرات تعداد 1987 من خلال الورقة الحسابية AGESEX	31
10	تعداد 1998 للسكان والسكن في الجزائر حسب الفئات والجنس	32
11	United Nations,Population,1998, by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index	33
12	بعض مؤشرات تعداد 1998 من خلال الورقة الحسابية AGESEX	33
13	تعداد 2008 للسكان والسكن في الجزائر حسب الفئات والجنس	34
14	United Nations,Population,2008, by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index	35
15	بعض مؤشرات تعداد 2008 من خلال الورقة الحسابية AGESEX	35
16	تطور عدد سكان الجزائر من 1830 إلى 1886	95
17	تطور عدد سكان الجزائر من 1886 إلى 1960	96
18	تطور عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال	97
19	متوسط معدل النمو السكاني للجزائر من 1970 إلى 2008	97
20	بنية سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى والجنس خلال سنوات التعداد	98
21	التوزيع العددي والنسبي لسكان الجزائر حسب الولايات	104-105
22	التوزيع النسبي للسكان حسب الأقاليم سنوات 1987 - 1998-2008	106
23	الكثافة السكانية في الجزائر في تعداد 1977-1987-1998-2008	107-108
24	تطور نسبة تركز السكان في الجزائر في سنة 1977-1987-1998-2008	109
25	تطور معدلات المواليد في الجزائر 1962-2017	111
26	تطور معدل الخصوبة العام في الجزائر ما بين 1966-1998	115
27	تطور معدلات الخصوبة حسب فئات السن ما بين 1970 -2017	116
28	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة ISF	118
29	تطور معدلات الخصوبة في الجزائر حسب الفئات ووسط الإقامة (1986 - 1992- 2002-2006)	120
30	تطور معدلات الخصوبة في الجزائر حسب الفئات والمستوى التعليمي سنة 1992 وسنة 2002	123
31	معدل الخصوبة في الجزائر حسب المستوى التعليمي في تحقيق 2012 – 2013	124
32	تطور معدل الخصوبة في الجزائر حسب الأقاليم الكبرى	126

33	تطور استعمال وسائل منع الحمل من 1986 إلى 2013 حسب الوسيلة المستعملة	127
34	نسبة تطور استعمال وسائل منع الحمل حسب مكان الإقامة	128
35	تطور استعمال موانع الحمل بين النساء المتزوجات حسب المستوى التعليمي	131
36	تطور معدلات الخام للوفيات من 1901 - 2017	133
37	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر خلال الفترة 1962-2017	135
38	تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر خلال الفترة 1975-2015	137
39	تطور معدل الوفيات في الجزائر حسب الأقاليم الكبرى	138
40	تطور معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر من 1901-2017	140
41	تطور أمل الحياة في الجزائر من 1965 - 2017	144
42	توزيع السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة الزواجية وحسب الجنس عبر التعدادات1966 و 2008	146
43	تطور معدلات الزواج في الجزائر بين 1966-2017	148
44	تطور معدلات الزواج في الجزائر حسب التعدادات	149
45	توزيع الحالة الزواجية للسكان حسب الجنس والعمر بين تعداد 1966 و2008	150
46	تطور نسب النساء العازبات بين 35 سنة إلى 49 سنة من خلال تعداد 1966 و2008	152
47	معدل النساء العازبات لكل مائة رجل عازب في تعدادات السكان بين1977 – 1987 – 1998 – 2008	154
48	تطور سن الزواج في الجزائر وفارق السن يبين الزوجين بين التعدادات	156
49	تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب المستوى التعليمي في الجزائر 1992-2006.	157
50	تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب مكان الإقامة سنة 1992 – 2002 -2006	158
51	توزيع سكان الجزائر حسب وسط الإقامة في تعداد 1977	177
52	توزيع سكان الجزائر حسب وسط الإقامة في تعداد 1987	178
53	توزيع سكان الجزائر حسب وسط الإقامة في تعداد 1998	179
54	توزيع سكان الجزائر حسب وسط الإقامة في تعداد 2008	180
55	نسبة التركز لسكان الجزائر حسب الأقاليم لتعداد 1977	182
56	نسبة التركز لسكان الجزائر حسب الأقاليم لتعداد 1987	184
57	نسبة التركز لسكان الجزائر حسب الأقاليم لتعداد 1998	186
58	نسبة التركز لسكان الجزائر حسب الأقاليم لتعداد 2008	188

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مراحل الانتقال الديموغرافي حسب نظرية الانتقال الديموغرافي	62
2	الدوائر النسبية لسكان الجزائر حسب الفئات العمرية	99
3	الأهرام السكانية للجزائر لتعدادات ما بعد الاستقلال	101
4	تطور معدلات الولادات في الجزائر من 1901 -2017	112
5	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة ISF	119
6	تطور معدلات الخصوبة في الجزائر حسب المستوى التعليمي سنة 1992 وسنة 2002	124
7	تطور معدل الخصوبة في الجزائر حسب الأقاليم	126
8	نسبة تطور استعمال وسائل منع الحمل حسب مكان الإقامة	130
9	تطور استعمال موانع الحمل بين النساء المتزوجات حسب المستوى التعليمي	132
10	تطور معدلات الخام للوفيات من 1901 – 2017	134

11	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر خلال الفترة 1962-2017	136
12	تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر خلال الفترة 1975-2015	138
13	تطور معدل الوفيات في الجزائر حسب الأقاليم الكبرى	139
14	تطور معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر من 1901-2017	141
15	تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر من 1965 - 2017	143
16	مراحل الانتقال الديموغرافي في الجزائر	159

مقدمـــــــة:

لقـــد عرفـــت العديـــد مـــن بلـــدان العـــالم خـــلال القـــرن الماضـــي العديـــد مـــن التحـــــولات الديموغرافيـــــة أهمهـــــا انخفـــــاض الوفيـــــات نتيجـــــة لاكتشـــــاف المضـــــادات الحيويـــــة وانخفـــــاض الخصـــــوبة نتيجـــــة تبنـــــي سياســـــات التحكـــــم واللجـــوء الواســـع لاستـــعمال وســـائل التخـــطيط العائلـــي هـــذا مـــا أطـــلق عليـــه بالانتقـــال الـــديموغرافي وهـــذا الأخيـــر يختلـــف مـــن قـــارة إلـــى أخـــرى ومـــن دولـــة إلـــى أخـــرى، ولقـــد شـــهد النمـــو الســـكاني علـــى الصـــعيد العـــالمي زيـــادة كبيـــرة منـــذ نهايـــة الحـــرب العالميـــة الثانيـــة و خاصـــة فـــي بلـــدان العـــالم الثالـــث و مـــن بـــين ذلـــك المنطقـــة العربيـــة ، حيـــث تشـــير دراســـات صـــندوق الأمـــم الـــمتحدة للأنشـــطة الســـكانية أن جـــزءا مـــن العـــالم العربـــي، علـــى غـــرار جهـــات أخـــرى مـــن العـــالم، يشـــهد أرفـــع المعـــدلات العالميـــة فـــي النمـــو الســـكاني، ســـواء علـــى الصـــعيد القطـــري ، أو علـــى صـــعيد نســـبة النـــمو الســـكاني للمنطقـــة العربيـــة عنـــد مقارنتهـــا ببقيـــة العـــالم التـــي تعـــرف تطـــورا ســـكانيا معتـــدل ، والجـــزائر كباقـــي الـــدول المعمـــورة عـــرف نمـــو ســـكانها تغيـــرات تختلـــف عـــن باقـــي دول العـــالم بســـبب الظـــروف التاريخيـــة التـــي مـــرت بهـــا خاصـــة خـــلال الحقبـــة الاســـتعمارية التـــي دامـــت أكثـــر مـــن مئـــة وثلاثـــين ســـنة والتـــي تميـــزت فـــي معظمهـــا بـــالحروب وانتشـــار الأوبئـــة والأمـــراض الفتاكـــة والتـــي راح فيهـــا الملايـــين مـــن أرواح الجزائـــريين خاصـــة فـــي الحـــربين العـــالميتين الأولـــى والثانيـــة وبعـــد الاســـتقلال عرفـــت الجزائـــر انفجـــار ديمـــوغرافي هائـــل وهـــذا فـــي غيـــاب سياســـة ســـكانية واضـــحة تعنـــى بمراقبـــة وتوجيـــه النمـــو الســـكان، والـــذي صـــاحبه تغيـــرات وتطـــورات فـــي مجـــالات عـــدة سياســـية واقتصـــادية وأمنيـــة وصـــحية .....الـــخ ، خاصـــة فـــي نهايـــة القـــرن الماضـــي وبداية القرن الحـالي .

ولدراسة هذه التطورات التي طرأت على محددات ومؤشرات الانتقال الديموغرافي في الجزائر(ولادات ، خصوبة ، وفيات ، زواج ....الخ) وتتبع مساره ومراحله في ظل التحولات الاقتصادية والأمنية والسياسية واستنادا إلى نتائج التعدادات والتحقيقات التي قامت بها الجزائر والبيانات والإحصائيات المتوفرة قبل وبعد الاستقلال قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول وهم على النحو الأتي:

الفصل الأول: ومن البديهي أن يكون منهجيا وقد استعرضنا فيه أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع لنتخذها كتراكمات معرفية نستشهد وننطلق مجددا من نتائجها وبعدها أشرنا إلى الإشكالية كمركز للبحث ومنهجية وأسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة بغية الوصول إلى نتائج لم يتم الوصول إليها أو تعزيز النتائج المتوصل إليها ، ثم قمنا بتحديد بعض المفاهيم الأساسية التي نراها مهمة سواء للمختص في الديموغرافيا أو غير ذلك ، أما في ما يخص المناهج المتبعة لهذا الغرض سنوظف المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن نظرا لخصوصية الموضوع ، وأخيرا سنشير إلى الصعوبات التي واجهتها في انجاز هذه الدراسة ،أسباب اختيار الموضوع.

الفصل الثاني : والذي كان تحت عنوان مصادر المعطيات والتي قسمتها إلى مصادر رئيسة والمتمثلة في التعدادات السكانية التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال في السنوات 1966-1977-1987-1998-2008 وقد قمنا بتحليل وتقييم جودة بيانات(العمرية والنوعية) هذه التعدادات باستخدام مقياس سكرتارية الأمم المتحدة ، وهناك مصادر أخرى لمعطيات بحثنا والمتمثلة في التحقيقات والمسوحات التي قامت بها الجزائر وهي عبارة عن مصادر ثانوية .

الفصل الثالث : والذي سنتطرق فيه إلى إعطاء نبذة تاريخية حول علم السكان واهم النظريات السكانية ، ثم تطرقنا بعمق إلى نموذج الانتقال الديموغرافي كنظرية بمراحله الأربعة ،إلى تطوره الزمني ،إلى بدايته وتطوره ،واهم رواد هذه النظرية وتطرقنا أيضا إلى منتقديها .وارتأينا انه من الواجب التطرق إلى السياسات السكانية المختلفة المنتهجة في بلدان العالم للتحكم في نمو سكانها ،والى طرق تنفيذها والبرامج المسطرة لها ، وتطورها عبر مختلف اللقاءات الدولية والعالمية ،وتطرقنا إلى موقف الدين اتجاه هاته السياسات السكانية باعتبار الدين المرجع الغالب في سلوكيات الأفراد والمجتمعات وخاصة منها الإسلامية .

الفصل الرابع : والذي سنتطرق فيه إلى إجراء دراسة تحليلية لمحددات ومؤشرات ومراحل الانتقال الديموغرافي في الجزائر عبر مختلف التعدادات السكانية التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال وبالاعتماد أيضا على بيانات ونتائج التحقيقات والمسوحات الوطنية والإحصائيات المتوفرة حول سكان الجزائر طيلة القرن الماضي إلى يومنا هذا وفي الأخير نعرض نتائج الدراسة.

الفصل الأول : الإطـــار المنهجي للدراســـــة

أولا: الدراســـــات السابقة

ثـــــانيا :الإشكـــــالية

ثـــــالثا: المنهجية المعتمدة عليها في الدراسة

رابـــــعا: أسباب وأهداف اختيار الموضـــوع

خـــامسا: صعوبـــــات البـــحـــــــــث

سادســـا: تحديد بعض مفـــــاهيم الدراســـة

أولا الدراسات السابقة

لقد نال موضوع الانتقال الديموغرافي بمركباته خاصة الخصوبة الحيز الكبير من الدراسات والأبحاث ابتدءا من منتصف الثمانينات وبداية التسعينات:وهنا سنقوم بذكر بعض هذه الدراسات والتي نراها لم تعطي الاهتمام الكافي لموضوع الانتقال الديموغرافي في الجزائر

1- دراسة الباحث كمال كاتب(2010) تحت عنوان الانتقال الديموغرافي في الجزائر وسوق العمل [1] : حيث أشار أن البلدان المغاربية ، بما في ذلك الجزائر ، تدخل المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي وهي بصدد إكمالها وأن معدلات النمو السكاني آخذة في الانخفاض نتيجة لانخفاض الخصوبة ، وأن المرحلة الأولى تميزت بانخفاض معدل الوفيات بالإضافة إلى الحفاظ على الخصوبة على مستوى عال أدى إلى معدلات نمو غير مسبوقة في التاريخ الديموغرافي للجزائر والتي تميزت بخصوبة عالية جدًا في أوائل الستينيات (بين 7 و 8 أطفال لكل امرأة) ، مع غياب تام لفكرة تنظيم النسل و استخدام وسائل منع الحمل، حيث بدأ انخفاض الخصوبة في وقت متأخر و لم يكن الأمر كذلك حتى منتصف الثمانينات حيث انخفضت الخصوبة بسرعة على مدى السنوات العشرين الماضية ، حيث تقترب من 2.1 طفل لكل امرأة في بداية القرن الحالي وهذا التراجع مس المناطق الحضرية والريفية معا وربط هذه التغيرات الديموغرافية التي حدثت نتيجة للتحولات الاقتصادية التي صاحبت الاستقلال السياسي للبلاد والتطورات في ميادين الصحة والتعليم ، وخلص إلى أن التحول الديموغرافي في الجزائر في مرحلته النهائية والمتميزة بانخفاض معدل الوفيات والخصوبة معا وأرجع هذا

[1] Kamel Kateb : Transition démographique en Algérie et marché du travail , confluences Méditerranée N°72 , 2010, P155-172 .

الانخفاض إلى الظروف الاقتصادية والمهنية ونصيب الفرد من الناتج العام (العوائد النفطية) .

2- دراسة تحت عنوان :تطور الولادات ما بين 1970 – 1986[1]

والتي أجراها الدكتور – علي قواوسي- وذلك باستخدام طريقة **La double standardisation** التي تسمح بتحليل الفرق بين معدلين للمواليد مع حساب أثر التركيبة حسب العمر والجنس ، أثر نسبة المتزوجين ، وأثر الخصوبة الشرعية ، فتتبن عندها أن تراجع المواليد خلال هذه الفترة يرجع إلى تراجع الزواج الذي لعب دورا أساسيا ، متبوعا بانخفاض الخصوبة داخل الزواج ، أما التركيبة حسب العمر والجنس لعبت دورا ضئيلا في اتجاه رفع الولادات .

وعند تطبيقه لنموذج بونغاردس الهادف إلى قيادة تأثير ومساهمة العوامل الوسيطية للخصوبة الشرعية يتبين أن تراجع الرضاعة لعبت دورا أساسيا في سنة 1970 في إلغاء أثر انتشار موانع الحمل خاصة في المدن، هذا الدور الذي استخلف عام 1986 بالاستعمال الواسع لهذه الموانع التي أصبحت العامل المحدد للخصوبة.

3- الدراسة التي ضمها كتاب الانتقال الديموغرافي في بلدان الجنوب

وهو خلاصة للأيام العلمية الثلاثة لشبكة الديموغرافيين للوكالة الجامعية للفرنكوفونية عام 1998 [2]، و التي قام من خلالها الدكتور قواوسي علي بالبحث في الانتقال الديموغرافي في منطقة المغرب العربي و التي جاءت بعنوان السياسة السكانية، الضغط المالتوسي أو الانتشار الثقافي (أي نموذج للانتقال بالنسبة للمغرب العربي)، حيث وصف هذا المسار بالظاهرة الموجهة للمجتمع وان هذا الأخير سيعرف

[1] Kouaouci Ali. Tendances Et Facteurs De La Natalité Algérienne Entre 1970 Et 1986. In*:* Population, 47e Année, N°2, Alger,1992. Pp. 327-351.

[2] Le Réseau Démographie De L'auf Transition Démographiques Des Pays Du Sud.1998.Universités Francophones , pp 25 A 124

تغيرات عميقة وغير متوقعة على مستوى العائلة، سوق الشغل وحتى النظام السياسي، ثم أكد بأن تراجع الزواج لعب دورا أساسيا في هذا الانتقال أكثر من الدور الذي لعبتها الخصوبة بتراجعها واستعمال موانع الحمل،ثم أشارت دراسة الدكتور علي قواوسي إلى أن المجموعة العمرية **15-25** سنة هي أحد أهم ضحايا هذا الانتقال بل وهي محركها في آن واحد، و لا يمكن تحميل السياسة السكانية فقط كل الآثار الناجمة عن هذا الانتقال لأنها بالرغم من اختلاف تاريخ بدايتها في كل من تونس، الجزائر و المغرب إلا أن هذه البلدان تملك مستويات متقاربة في الخصوبة، الزواج و استعمال وسائل التخطيط العائلي.

4- الدراسة التي جاءت في نفس الكتاب المذكور أعلاه و التي قام بها الباحث بويسرى عبد العزيز بعنوان" الانتقال الديموغرافي في الجزائر، رؤية مستقبلية[1] "حيث استهلها بالتحدث عن السياسة السكانية في الجزائر من المرحلة التي كانت فيها الجزائر قادرة على تغذية **50** مليون ساكن و شعار أن أحسن قرص هو التنمية و عدم دمج المشاكل السكانية ضمن السياسات التنموية إلى مرحلة التأكد من أن إشكالية السكان هي أحد العوائق الكبرى في وجه التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عدم تحقيق الأهداف المنشودة من طرف السلطات العمومية ترجم في الواقع بتطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي الهادف إلى التقليص والتنظيم الإرادي للنمو السكاني و ذلك في إطار احترام القيم الاجتماعية والضوابط الدينية و بمعنى آخر وضع معادلة السكان و التنمية في الإطار الأمثل والصحيح آخذين في الحسبان الجانب التاريخي، الثقافي، الاقتصادي و الديموغرافي للمجتمع.

كما أشارت هذه الدراسة إلى تحليل محددات تراجع معدلات المواليد و سن الزواج ، وارتفاع المستوى التعليمي خاصة عند الإناث زيادة على

[1] Le Réseau Démographie De L'auf, , op.cit , Pp 441 A 456.

مشاركة المرأة في العمل الاقتصادي كما طرقت هذه الدراسة إلى الجانب الديني وبأن الإسلام لا يتعارض مع تنظيم النسل و الأزواج لهم الحرية المطلقة في توقيف الإنجاب أو تحديد عدد أطفالهم بل و أكثر فهم أحرار في تنظيم حياتهم الزوجية والعائلية مقارنة بالعوائق الموضوعية واختياراتهم المعيشية و أن استعمال موانع الحمل جائزة شرعا مع التحريم المطلق للإجهاض إلا في الإطار الطبي والقانوني اللذان يسمحان بإنقاذ حياة الأم.

5- دراسة تحت عنوان : الديموغرافيا في العالم العربي والشرق الأوسط مابين 1950 و2002[1]

والتي قام بها الباحثان TABUTIN DOMINIQUE وBruno Schoumaker وقد اعتمدا المنهج الوصفي التحليلي المقارن في دراسة تطور الزواج والخصوبة بين الدول العربية ودول الشرق الأوسط وتطرق إلى الوضعية السائدة في المجتمعات العربية الإسلامية في بداية الخمسينات التي كانت تمتاز بالزواج المبكر للنساء مقارنة بالرجال والزواج بين أبناء العمومة والأخوال ، وتعدد الزوجات ، طول الفجوة العمرية بين الأزواج وتطرق أيضا إلى الخصوبة وأعطيا مقارنة بين 5 دول وهي : (الجزائر، مصر،إيران ، الأردن ، تونس).

وكانت هذه الدول تمتاز بخصوبة عالية في بداية الستينات (7 أطفال لكل امرأة) ،وكانت تونس ومصر من الدول السباقة إلى تخفيض خصوبتها الناتجة عن تطبيق برامج التخطيط العائلي في نهاية الستينات.

والجزائر سنة1983 بعد تبنيها برنامج التخطيط العائلي.

وإيران 1984 بعد إنشاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

والأردن في منتصف الثمانينات.

[1] Dominique Tabutin Et Bruno Schoumaker, Dans Population , /5-6 (Vol. 60),Paris , 2005 Pages 611 A 724.

وفي سنة 2000 تراجع الزواج المبكر والزواج بين أفراد العمومة والأقارب خاصة في المناطق الحضرية وذوي المستوي التعليم العالي، وتراجع تعدد الزوجات خاصة في المجتمعات الأكثر تقدما.

وتراجع الخصوبة بصفة عامة أرجعها إلى التراجع في الرغبة في الطفل، وانتشار موانع الحمل خاصة في كبريات المدن، وخروج المرأة إلى العمل.

6- دراسة تحت عنوان: تأثير المستوى التعليمي للإناث على الخصوبة والزواج ما بين 1970- 1986[1]

والتي قامت بها **ناديا عتوت وآخرون** موضحين أسباب ارتفاع سن الزواج مع تقلص الفارق العمري بين الزوجين إلى تمدرس الإناث من جهة و مشكل البطالة وإيجاد السكن، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الزواج من جهة أخرى ، ساهمت في تراجع سن الزواج وهذا الأخير كان سببا في نسبة 65 % من تقلص الخصوبة الملاحظة ما بين 1970 – 1986.

7- دراسة تحت عنوان: الزواج والخصوبة في الجزائر [2]

والتي قام بها **– فوزي أمقران**– وقسمها إلى أربعة محاور رئيسية ، الأول يقوم بتقديم الإطار المفاهيمي ، الأدوات المستعملة في الدراسة ومصدر المعطيات ، وقد اعتمد على التحقيق الوطني الجزائري حول صحة الأسرة والطفل سنة 2002(PAPFAM) ومصادر أخرى للمقارنة، والمحور الثاني يقدم عرضا موجزا عن الاتجاهات الحديثة في الخصوبة من خلال المعطيات المتاحة فضلا عن المتغيرات مثل: الزواج واستعمال موانع الحمل نظرا لدورهم في تعريف مستوى الخصوبة. والمحور الثالث فيتناول الزواج من خلال بيانات التحقيق PAPFAM

[1] Http://Www.Univ-Chlef.Dz/Eds/Wp-Content/Uploads/2017/02/Article-1-N5.Pdf
[2] Amokrane Fouzi ,Nuptialité Et Fécondité En Algérie , Enquête Algérienne Sur La Santé De La Famille 2002 , Alger ,2005.

ويسلط الضوء على تغيرات كبيرة منذ 1992 وخاصة من حيث سن الزواج وتكوين الأسرة، أما المحور الرابع والأخير فيعالج مستويات هيكل الخصوبة في الجزائر والعوامل التي يمكن أن تفسر الاختلاف استنادا إلى أنماط التحليل الكلاسيكية للخصوبة.

وتطرق الباحث إلى نموذج Bongaarts.J و Coale A وقد طبق التحليل المتعدد المتغيرات على البيانات وقد خلص إلى النتائج التالية:

أولا الزواج : تراجع الزواج المبكر الذي اتسمت به الجزائر المستقلة وبالتالي تراجع سن الزواج ، إن تراجع نمط الزواج يرجع إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وطول فترة الدراسة والتغيرات الثقافية التي يمر بها المجتمع ، فالزواج من 15 سنة كان سائدا في نصف المتزوجين في الفترة ما بين 1965و 1969 وهو نادر الحدوث في سنة 2002 .

وكما تبين أن نسبة النساء اللواتي يتزوجن قبل سن 20 سنة في تراجع ملحوظ عبر الأجيال.

ثانيا الخصوبة: أظهرت النتائج أن الخصوبة في انخفاض مستمر خاصة ابتداء من سنوات التسعينات.

المؤشر التركيبي للخصوبة منخفض من عشرية لأخرى ومعدل الخصوبة العمرية منخفضة خاصة عند الفئة 15- 19 و 20 - 24 .

وخلص الباحث باستعمال طريقة Bongaarts أن العوامل التالية ساهمت بنسب متفاوتة في تخفيض الخصوبة ما بين 1986و 1992:

- موانع الحمل ساهمت بـ 56%.
- الزواج ساهم بـ 52%.
- الرضاعة ساهمت بـ 14 %.

بينما ما بين 1992 و 2002 فكانت النسب كالتالي:

- موانع الحمل ساهمت بنسبة 31%.
- الزواج ساهم بنسبة 21%.

- الرضاعة ساهمت بنسبة 11%.

أما الإجهاض فمنعدم باعتباره ليس وسيلة من وسائل منع الحمل في الجزائر ولا توجد تقديرات صريحة ودقيقة تخص عمليات الإجهاض.

إن التغيرات المستمرة في أنماط الزواج واتجاهات الخصوبة يؤدي إلى مزيد من استكشاف البعد الاجتماعي للزواج والخصوبة في الجزائر من خلال الدراسات والتحقيقات في هذا المجال والذي من شأنه أن يساعد على فهم أفضل للاتجاهات المستقبلية للزواج والخصوبة في الجزائر.

8- دراسة تحت عنوان: الانتقال الديموغرافي في الجزائر [1]

والتي قام بها الباحثان عيسى دلاندا وعبد الكريم فوضيل حيث قاما بتلخيص تاريخ الديموغرافيا الجزائرية وفق ثلاث مراحل ، حسب كيفية تقسيم الفترة التي تتوفر فيها المعطيات الإحصائية المتعلقة بالسكان.

المرحلة الأولى: تمتد من 1901 إلى غاية 1945 وتتميز بنمو طبيعي قريب من 1% حيث كانت فيها كل من مؤشرات الولادات و الوفيات مرتفعة.

أما المرحلة الثانية و التي تمتد من 1946 إلى 1984 فهي تلك التي شهدت نموا طبيعيا مرتفعا نظرا لارتفاع مؤشرة الولادات و تراجع نسبة الوفيات

وأخيرا المرحلة الثالثة والتي بدأت سنة 1985 والتي اعتقدا أنها ستتواصل إلى نهاية سنة 2020 فتتميز بتراجع نسبة النمو الطبيعي للسكان إلى ما كان عليه في الفترة الأولى 1.4 % سنة (2002) نتيجة انخفاض كل من نسبة الولادات و نسبة الوفيات.

9- دراسة تحت عنوان : انتقال الخصوبة والسياسة السكانية في الجزائر

والتي قام بها الدكتوران حفاظ الطاهر و همال علي سنة 1999 والتي

[1] Aïssa Delenda -Abdelkrim Fodi : La Transition Démographique En Algérie Revue Des Sciences Humaines- Université-Mohamed Khider Biskra , N°10 , 2006 , P55 – 64.

تناولا فيها تحليل انتقال الخصوبة في الجزائر وعلاقته بالسياسة السكانية في الجزائر وكذا أثر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر على الخصوبة حيث بينا أن الجزائر في المرحلة الثانية للانتقال الديموغرافي وسائرة تدريجيا نحو الاستقرار ، وان متغير السكان أخذ بعين الاعتبار في الإستراتيجية التنموية من أجل تكييف النمو الديموغرافي مع النمو الاقتصادي ،وان التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر هي العامل الأساسي في التغيرات الديموغرافيا التي تشهدها ، وأن نموذج العائلة الصغيرة ينتشر يوما بعد يوم أي أن الخصوبة في تراجع مستمر [1]

10- دراسة تحت عنوان: الخصوبة والزواج في الجزائر – مساهمة تعداد 1998 [2]

التي قامت بها **- زهية وضاح – بديدي** -حيث اعتمدت في دراساتها على المنهج الوصفي المقارن بدراسة نتائج تعداد السكان سنة 1998 وتطرقت إلى تغير الخصوبة وعلاقتها المباشرة مع العوامل المحيطة بها (مكان الإقامة) والخصائص الفردية للمرأة (مستوى التعليم) والنشاط المهني وشروط تكوين الأسرة (سن الزواج) .

وقسمت دراساتها إلى أربعة فصول :

- الفصل الأول: تطرقت فيه إلى انخفاض الخصوبة الجزائرية.
- الفصل الثاني: تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الخصوبة العامة.
- الفصل الثالث:تأثير المتغيرات الاقتصادية على الخصوبة داخل الزواج.
- الفصل الرابع: تسليط الضوء على التراجع القوي لسن الزواج.

وقد خلصت إلى النتائج التالية:

- الخصوبة العامة في سنة 2002 قدرت 2,2 طفل لكل امرأة.
- الخصوبة داخل الزواج في سنة 2002 بلغت 5,9 طفل لكل امرأة .

1 Hemal A Et Haffad T. «La Transition De La Fécondité Et Politique De Population En Algérie Journal De L'université De Mantouri, Constantine, Algérie, N°12, 1999 , Pp 63-73

2 Zahia Ouadah-Bedidi, Ined : Fécondité Et Nuptialité Différentielles En Algérie L'apport Du Recensement De 1998 , Documents De Travail N° 185,Paris , 2012, 53 Pages

- كلما كان الزواج مبكرا كلما كانت الخصوبة أعلى بالرغم من استعمال موانع الحمل.
- الخصوبة أعلى في المناطق الريفية من الخصوبة في المناطق الحضرية (6,7 طفل في الريف و 6,2 في المدينة سنة 1998) .
- الخصوبة لها علاقة عكسية بمستوى التعليم أي كلما كانت درجة التعليم أعلى كلما كانت الخصوبة أقل.
- الخصوبة عند النساء الماكثات في البيت أعلى من النساء العاملات.
- النساء البدويات يتزوجن مبكرا عكس النساء الحضريات.
- سن الزواج الأول له علاقة طردية بمستوى التعليم حيث كلما كان مستوى التعليم أعلى كلما كان سن الزواج الأول أعلى.
- الزواج له علاقة بالنشاط المهني، فالنساء والرجال غير العاملون يتزوجون في وقت مبكر مقارنة بالعاملين.

ثانيا الإشكالية

يعد الانتقال الديموغرافي من أبرز المظاهر المرتبطة بدراسة السكان وقد حظي باهتمام كبير في العصر الحديث ، حيث يمثل تحديا هاما للبشرية سواء كان هذا على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية وهذه الأخيرة التي يتزايد سكانها بمعدل يفوق معدل التزايد في حاجاتهم الاقتصادية ، ويرتبط نمو السكان بصفة عامة بالزيادة الطبيعية والتي تمثل الفرق بين المواليد والوفيات ، وحري بنا أن نشير إلى أن التطور الديموغرافي الذي بدأ يعرفه العالم في القرن العشرين، لم يكن متجانسا كما أن هذا النمو المذهل لم يقع في نفس الوقت على مجموع الكرة الأرضية ويختلف حسب اختلاف السكان حسب درجة تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني والصحي ، كل هذه التحولات تبلورت في إطار نظرية الانتقال الديموغرافي، والتي تم إنباتها بأوربا مهد الثورة العلمية والثقافية الحديثة لتنتقل في ما بعد إلى البلدان النامية ، والجزائر إحدى هاته الدول التي

عرف نمو سكانها اضطرابات عديدة خاصة في القرنين الأخيرين ، وهنا نشير إلى الشح الذي عرفته الدراسات السكانية التي تعنى بها الجزائر خاصة قبل الاستقلال نظرا للاحتلال الفرنسي للجزائر وهذه المرحلة تميزت بغياب إحصاءات رسمية ، وقد أقيمت دراسات حول السكان في الجزائر بعد الاستقلال ورغم قلتها إلى أنها أشارت إلى نتائج مهمة والتي أشرنا إليها سابقا والتي تناولت محددات ومؤشرات الانتقال الديموغرافي من مواليد ووفيات وخصوبة والى التغيرات التي عرفتها هاته المؤشرات، وانطلاقا من نتائج هذه الدراسات ا حول الانتقال الديموغرافي في الجزائر التي أشرنا إليها سابقا ، والتي تختلف نتائجها وتوقعاتها ، وتغير مؤشرات ومحددات الظاهرة المدروسة من باحث إلى أخر، وانطلاقا من التغيرات التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والديموغرافية والتطورات الحاصلة في المجال التعليمي للسكان (ذكور وإناث)،(ريف وحضر) والسياسات السكانية المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة ، والتقلبات السياسية والأمنية خاصة في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي والتي أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الانتقال الديموغرافي في الجزائر ، وفي هذا الإطار ورغبة منا معرفة محددات واتجاهات ومراحل هذا التحول .

هذا ما يطرح تساءلا جوهريا يدور حول **ماهية هذا الانتقال الديموغرافي بعمق ، و ماهي المراحل التي مر بها الانتقال الديموغرافي في الجزائر عبر التعدادات السكانية ؟**

والذي يندرج تحته تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- **هل تختلف هذه المراحل عن مراحل نظرية الانتقال الديموغرافي ؟**
- **هل استكملت الجزائر انتقالها الديموغرافي ؟**

ثـــــالثا: المنهجية المعتمدة عليها في الدراسة:

قبـــل التطـــرق إلـــى المنـــاهج التـــي تـــم الاعتمـــاد عليهـــا خـــلال دراســـة هـــذا الموضـــوع، يجـــدر بنـــا الإشـــارة إلـــى معنـــى المـــنهج بصـــفة عامـــة ، والـــذي يعنـــي مجموعـــة مـــن القواعـــد والخطـــوات التـــي يـــتم وضـــعها بقصـــد الوصـــول إلـــى حقـــائق ونتـــائج المعرفـــة العلميـــة أو كمـــا يعـــرف بـــ: " الطريقـــة التـــي يتبعهـــا الباحـــث فـــي دراسته للمشكلة في اكتشاف الحقيقة "[1]

ويـــرتبط المـــنهج المســـتعمل فـــي البحـــث ارتباطـــا وثيقـــا بموضـــوع البحـــث والأهـــداف التـــي يســـعى الباحـــث للوصـــول إليهـــا مـــن خـــلال بحثـــه كمـــا يمكـــن للباحـــث أن يســـتعمل أكثـــر مـــن مـــنهج واحـــد فـــي نفـــس الدراســـة بحســـب مـــا يـــلاءم دراســـته للكشـــف عـــن خبايـــا موضـــوع محـــل الدراســـة وانطلاقـــا مـــن طبيعـــة الموضـــوع المـــدروس الـــذي جـــاء تحـــت عنـــوان : **"الانتقـــال الـــديموغرافي فـــي الجزائـــر"** ، وعليـــه فـــإن هـــذه الدراســـة تطلبـــت إتبـــاع عدة مناهج:

1. المنهج الوصفي التحليلي

بصـــفة عامـــة فـــإن هـــذا المـــنهج يعتبـــر طريقـــة لوصـــف الظـــاهرة المدروســـة وتقـــديرها تقـــديرا كميـــا، وذلـــك عـــن طريـــق جمـــع المعلومـــات والمعطيـــات عـــن المشكلة وتصنيفها وتحليلها ثم إخضاعها للدراسة.

وبصـــفة خاصـــة يـــتم الاعتمـــاد علـــى المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي فـــي جمـــع معلومـــات دقيقـــة ومفصـــلة حـــول كـــل مـــن الـــولادات والوفيـــات والـــزواج والخصـــوبة فـــي الجزائـــر مـــن الاســـتقلال إلـــى يومنـــا هـــذا وذلـــك مـــن خـــلال تحليـــل كـــل مرحلـــة علـــى حـــدا ، ومحاولـــة معرفـــة الأســـباب والعوامـــل التـــي تـــؤثر فـــي مراحل الانتقال الديموغرافي في الجزائر .

[1] علي عبد الرزاق جلبي : علم اجتماع السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1994 ، ص24 .

2. المنهج التاريخي

لا يقتصر استخدام هذا المنهج على الباحث التاريخي فقط وإنما استخدامه من طرف كل باحث مهما كان تخصصه، ويقصد بهذا المنهج الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في الكشف عن نشأة الظاهرة. فقد تم الاعتماد على هذا المنهج في الكشف عن تواريخ ومحطات التغير الحاصل في الخصوبة والوفيات والولادات وكذا الزواج في الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا.

3. المنهج الإحصائي

يعتبر المنهج الإحصائي من أهم المناهج التي يعتمد عليها الباحث الديموغرافي خلال دراسته، وقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي في الحصول على مختلف الإحصائيات المتعلقة بالانتقال الديموغرافي من ولادات ووفيات وخصوبة ، وكما يتم الاعتماد على هذا المنهج في استخراج المعدلات والنسب بهدف تبسيط الإحصائيات لتسهيل دراستها والتعليق عليها وكذا الحكم عليها.

رابعا: اسباب وأهداف إختيار الموضوع :

إن الانتقال الديموغرافي من أهم المواضيع التي تناولها علماء الديموغرافيا، خاصة في الدول الغربية التي أخذت على عاتقها ضرورة التعمق في قضايا السكان لارتباطها بمجالات كثيرة كالاقتصاد والسكن والصحة والتعليم، وعدة ميادين أخرى، وبذلك نستطيع تحقيق ظروف حياة أفضل للسكان.

ويعتبر موضوع الانتقال الديموغرافي في الجزائر غير مكتمل المعالم من الناحية الديموغرافية لذلك كان لابد من تسليط الضوء على أهم التغيرات التي عرفها التحول الديموغرافي في الجزائر وربطها بالعوامل التي ساهمت في إحداث هذا التحول مع إبراز النتائج عن ذلك.

ويتحدد البحث العلمي ضمن مجموعة من الأهداف التي يسعى الباحث من خلالها لإبراز وتوضيح المعالم الرئيسية للظاهرة المدروسة وعند اختيارنا

لموضوع - الانتقال الديموغرافي في الجزائر- لاقتناعنا بضرورة الخوض في المواضيع التي تنبع من عمق المجتمع، ومحاولة إبراز ومعرفة التغيرات التي شهدتها الولادات والوفيات والخصوبة في الجزائر وربطها بالعوامل التي أحدثت التغيير، ولذلك كان لابد من تسطير مجموعة من الأهداف بغية وضع البحث في إطاره العلمي الصحيح ، ومن بين أهداف الدراسة :

- التعرف على نمط التحول الديموغرافي في الجزائر والتغيرات التي شهدها منذ الاستقلال
- التعرف على مختلف مراحل الانتقال الديموغرافي في الجزائر
- استغلال أكبر قدر ممكن من المعطيات الديموغرافية المأخوذة من التعدادات السكانية والتحقيقات الوطنية لإبراز التغير في المقاييس والمؤشرات المرتبطة الانتقال الديموغرافي في الجزائر.
- التحليل الكمي لخصائص الوفيات والولادات والزواج (السن عند الزواج الأول، الفروق العمرية بين الأزواج ، نسب العزوبة، والزواج التعددي) مع محاولة الاهتمام بأهم العناصر التي تدخل ضمن أسباب التغير في نموذج الانتقال الديموغرافي.
- محاولة تسليط الضوء على أحد المظاهر الفعالة والحساسة في الديموغرافيا ألا وهي الخصوبة
- معرفة مستويات واتجاهات الخصوبة في الجزائر وكذا أهم محدداتها.
- معرفة الكثافة السكانية وتركز السكان في الجزائر

خامسا : صعوبات البحث

لا تخلو أي دراسة علمية سواء كانت نظرية أو تطبيقية من صعوبات تقف أمام الباحث، ومن الواضح جدا أن التطرق إلى مثل هذه الدراسة التي تتميز باتساع نطاقها، وشموليتها لا تخلو من صعوبات يمكن حصر أهمها في:

1- قلة الإحصاءات الخاصة بالجزائر، بالإضافة إلى امتناع بعض المصالح عن تقديم المعلومات الخاصة بدراسة الموضوع خاصة فيما يتعلق بالخصوبة، وذلك بحجة السرية.

2- قلة المراجع في المجال الديموغرافي خاصة باللغة العربية مما اضطرنا إلى الترجمة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية ، وبالتالي استغراق وقت طويل ومجهود أكبر .

وغيرها من المصاعب التي لم تكن عائقا أمام دراستنا، ولكنها كانت دافعا للاستمرار في البحث من أجل الوصول إلى نتائج أفضل

سادسا: تحديد بعض مفاهيم الدراسة :

1- مفهوم الديموغرافيا (علم السكان): إن العالم البلجيكي (آشيل غيار) يعد أول من استعمل كلمة (ديموغرافيا)، و كلمة ديموغرافيا هي في الأصل كلمة إغريقية مكونة من مقطعين و هما(demos) وتعني (سكان)، و كلمة (graphic)و تعني (صورة أو حركة)، و بهذا تكون الكلمة كاملة تعني حركة أو صورة السكان وانطلاقا من هذا تعرف الديموغرافيا بأنها التاريخ الطبيعي و الاجتماعي للأجناس البشرية أو المعرفة الرياضية للسكان و تغيراتهم العامة و ظروفهم الجسمية و العقلية و الأخلاقية.. كما يمكن اعتبار أن أهم الأبعاد التي يركز على دراستها علم الديموغرافيا بشكل أساسي هي(الحجم،التوزيع السكاني،التركيب السكاني،التغير السكاني)..[1]

2- مفهوم النظرية في علم السكان:

يمكن أن نعرف النظرية السكانية بأنها مجموعة من القضايا التي تقوم على أساس الملاحظة و التجريب و تقدم تفسيرا للظواهر السكانية من منظور اجتماعي بحت أو من خلال العلاقات ذات المنظور السكاني و

[1] منير عبد الله كرادشة:علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية,عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع,2009,الأردن ،ص،54

التي يمكن ملاحظتها و التحقق منها هذا و قد ظهرت نظريات عديدة و متنوعة تناولت المسألة السكانية من جوانب عدة و مختلفة حيث قامت بتقديم إسهامات كبيرة لفهم مثل هذه الظاهرة[1]

3- مفهوم الانتقال الديموغرافي :

- وهو الانتقال من ارتفاع معدلات الولادات والوفيات إلى انخفاض معدلات الولادات والوفيات في بلد يتطور من عصر ما قبل الثورة الصناعية والزراعية إلى النظام الاقتصادي[2]، فهو الأنموذج الذي يصف التغّير السكاني على مر الزمن لأنه يقوم على تفسير التغيرات الملحوظة أو التحولات في معدلات المواليد والوفيات لمجتمع ما من مرحلة يكون فيها معدلي المواليد والوفيات عاليين (مرحلة ما قبل التحول) إلى مرحلة يكون كليهما منخفضين (مرحلة ما بعد التحول)[3]

- كما جاء مفهوم الانتقال الديموغرافي في القاموس السويسري للسياسات الاجتماعية بأنه نظام ديموغرافي مميز بولادات ووفيات عاليتين متبوعا بعد ذلك بانخفاض الوفيات مما يؤدي إلى زيادة في السكان والتي لا يمكن امتصاصها إلا بالانخفاض الكافي للمواليد للحصول على التوازن بين المواليد والوفيات .

4- تعريف السياسة السكانية: هناك عدة تعار يف للسياسة السكانية نذكر منها ما يلي :

- (تعرف السياسة السكانية بأنها مقاييس أو برامج تشريعية أو إدارية أو أي إجراءات حكومية أخرى بقصد تعديل أو تغيير اتجاهات سكانية قائمة لصالح رفاهية المجتمع أو الحفاظ على الجنس البشري ، وبوجه عام يتمركز الاهتمام في السياسة السكانية حول الجهود التي تبذل حول الحفاظ أو الزيادة أو تخفيض معدل النمو السكاني)[4]

[1] منير عبد الله كرادشة:مرجع سابق، ص،42.41
[2] Caldwell. J.C. Toward Arestutement Of Demography Transition Theray, New York,1976,P.P1.
[3] Keith. Moutgomery, Demographic Transitio, New York, 1999, P.P.1
[4] السيد عبد العالي السيد: علم اجتماع السكان ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،1999، ص364.

- (هي مجموعة من البرامج الإدارية والتدابير التشريعية والبرامج الحكومية التي تهدف إلى تغيير اتجاهات السكان الحالية أو تعديلها من أجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية المجتمع)[1]

انطلاقا من التعريفين السابقين يمكن أن نقول بأنها نصوص صادرة عن الجهات الرسمية وتتضمن التوجهات العامة للدولة بالخصوص،و هي تحدّد جملة من التدخلات أو التدابير المباشرة أو غير المباشرة التي تعمل على تحقيق التحكم في حركة السكان وهذا عن طريق التأثير في المتغيرات الديموغرافية كالخصوبة ، الوفيات، والهجرة ،والتي ستؤدي إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية.

5-مفهوم المعدل الخام للولادات TBN:

ويعرف معدل المواليد الخام بحاصل قسمة عدد المواليد الأحياء في السنة على متوسط عدد السكان في منتصف السنة وتضرب في 1000 لكي تحصل على معدل المواليد لكل ألف ساكن ويعبر عنه بالعلاقة التالية

$$TBN_x = \frac{\sum Nx}{(P1+P2)/2} \times 1000 \quad \rightarrow [2]$$

ويعتبر المختصون عالميا كل معدل مواليد يزيد 30‰ فإذا زاد عن 40‰ فهو في غاية الارتفاع أما إذا نقص عن 20‰ فهو منخفض ، بينما توصف المعدلات التي تتراوح بين 20‰ و 30‰ على أنها متوسطة الارتفاع[3]

6-مفهوم المعدل الخام للوفيات : TBM

ويعرف معدل الوفيات الخام بحاصل قسمة عدد الوفيات في السنة على متوسط عدد السكان في منتصف السنة وتضرب في 1000 لكي تحصل على معدل الوفيات لكل ألف ساكن ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

[1] مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية (يونيداس)، السياسة السكانية في الوطن العربي ،2000،ص 67.
[2] Ali Kouaouci :Eléments D'analyse Démographique , Office Publication Universitaire , Alger,1994, P71 .
[3] عمران عبد الرحيم : سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك ، 1988، ص 176.

$$TBM_x = \frac{\sum Dx}{(P1+P2)/2} \times 1000 \quad \rightarrow [1]$$

7-مفهوم معدل النمو الطبيعي : TAN

وهو ناتج الفرق بين المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للوفيات عندما يزيد عدد المواليد على عدد الوفيات تكون الزيادة الطبيعية أو النمو الطبيعي موجِباً أي أن أعداد السّكان في تزايد وعندما تكون مُعدّلات المواليد أقل من مُعدّلات الوفيات وتكون حينها الزيادة الطبيعية سالبةً أي إن أعداد السكان تتناقص، وإذا تساوت النسبتان فإن ذلك يدل على أن أعداد السُّكان في ثبات ويعطى بالعلاقة التالية[2] :

$$TAN = \frac{naissances - décès}{population\ moyenne} \times 100$$

8-مفهوم الخصوبة

الخصوبة في الاستخدام الديموغرافي "تشير إلى المعدل الفعلي للمواليد للمرأة ،كما أنها تشير إلى القدرة على التوالد وتلك الفترة تنحصر بين الخامسة عشرة والتاسعة والأربعون سنة في عمر المرأة "[3]

9-معدل الخصوبة العام TFG :

ويحسب بقسمة مجموع عدد المواليد الأحياء خلال العام على مجموع النساء في سن الحمل(15 – 49 سنة) خلال منتصف السنة مضروبة في الألف ويعبر عنه بالعلاقة التالية[4] .

$$TFG = \frac{Naissance\ vivantes}{effectifs\ des\ femmes\ (15-49)} \times 1000$$

[1] Ali Kouaouci , , op.cit P72 .
[2] Assia Cherif :Introduction A L'analyse Démographique , Théorie Et Pratique, Casbah-Edition ,Alger, 2014 , P 24.
[3] محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1999 ، ص 186 .
[4] منير عبد الله كرداشة ، مرجع سابق ،ص 88 ،90.

10- المؤشر التركيبي للخصوبة ISF

هو متوسط عدد المواليد الذي يمكن أن تنجبهم المرأة طوال سنوات قدرتها الإنجابية وتعطى علاقة حسابه على النحو الأتي :

$$ISF = \sum_{X=15}^{49} fx \quad \rightarrow^{1}$$

$$ISF = 5 \sum f(x, x+5) \quad \rightarrow^{2}$$

11- أمل الحياة e_0:

وهناك من يسميه :أمد الحياة أو توقع الحياة عند الولادة ، مدة البقاء ، رغم اختلاف التسميات إلا أن المعنى واحد وهو:- طول المدة التي يمكن أن يعيشها الإنسان بعد الولادة أي قدرة الإنسان الحقيقية على البقاء مقارنة مع ما يمكن أن يعيشه الإنسان ، وهذا رغم صعوبة التنبأ بالمدة التي يمكن أن يعيشها الإنسان .

– ويحسب بقسمة مجموع الأحياء في فئات السن المختلفة على العدد الإجمالي للسكان- ويعطى بالعلاقة التالية[3]:

$$e_0 = \frac{\sum Lx (\text{مجموع السنوات المعاشة})}{Lo (\text{عدد السكان})}$$

12- المعدل الخام للزواج

يتشكل هذا المعدل من عاملين أساسيين وهما عدد المتزوجين وإجمالي عدد السكان ويحسب انطلاقا من عدد الزيجات المسجلة في سنة معينة بالنسبة لألف ساكن، ومع أن هذا المعدل يأخذ في المقام مجموعة هامة من السكان

[1] Christophe Vandeschrick :Analyse Démographique ,Academia- Brulant ,Paris ,2004 ,P76.
[2] Assia Cherif , op.cit , P 99.
[3] Ali Kouaouci , op.cit , P50 .

الغير معنيين بحدث الزواج، إلا أنه يبقى أهم وسيلة لتحليل شدة الزواج، ويستعمل هذا المؤشر بشكل واسع لسهولة حسابه من جهة ولتوفير المعطيات اللازمة لحسابه من جهة أخرى.

وتعطى العلاقة لحساب معدل الزواج الخام كما يلي[1]:

$$Taux\ brut\ de\ nuptialité = \frac{nombre\ de\ mariages}{population\ moyenne} \times 1000$$

[1] Assia Cherif , op.cit , P 99.

الفصل الثانى : مصادر معطيـــــــات الدراسة

تمهيـــــــــــــد

أولا :المصـــــــادر الرئيسية

1- التعدادات السكانية

1-1- تعداد سنة 1966

1-2- تعداد سنة 1977

1-3- تعداد سنة 1987

1-4- تعداد سنة 1998

1-5- تعداد سنة 2008

ثـــــانيا - المصادر الثانوية

1- التحقـيقـــــات الوطنية

1-1- المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل 1992

1-2- المسح الجزائري حول صحة الأسرة2002

1-3- المسح الجزائري العنقودي المتعدد المؤشرات 2006

1-4- المسح الجزائري العنقودي المتعدد المؤشرات 2012- 2013

تمهيـــــــــد

تمثـل عمليـة جمـع البيانـات والحصـول علـى المعلومـات محـور البحـث العلمـي وأساسـه، لأنـه بـدون الحصـول علـى البيانـات والمعلومـات لا يمكـن أن تـتم إجـراءات البحـث العلمـي وخطواتـه الأخـرى؛ لـذا فـإن جمـع البيانـات لابـد لهـا مـن أدوات محـددة تختلـف بـاختلاف منـاهج البحـث التـي اعتمـدها الباحـث كمصـادر لجمـع البيانـات و تـتم عـن طريـق المؤسسـات المتخصصـة فـي جمـع البيانـات، عـن طريـق التقـارير الدوريـة التـي تقـوم بنشـرها تلـك المؤسسـات الحكومية، وغيرها من المؤسسات الأخرى.

وتنقسـم مصـادر جمـع البيانـات إلـى : - المصـادر التقليديـة وهـي المصـادر المطبوعـة أو الورقيـة أو السـمعية أو البصـرية وهـذا النـوع مـن المصـادر يمثـل الاهتمـام الكبيـر الـذي مـن خلالـه يـتم الحصـول البيانـات والمعلومـات للمشـتغلين فـي البحـث العلمـي منـذ فتـرات زمنيـة طويلـة، وهـو الـذي تكـتظ بـه المكتبـات وأوعيـة المعلومـات المختلفـة، إلّا أنـه بعـد تقـدم وسـائل الاتصـال وتقنيـة المعلومـات وتقـدم العلـوم المختلفـة أصـبح مـن السـهل الحصـول علـى المعلومـات والبيانـات بطـرق حديثـة، وأيسـر فـي الحصـول عليهـا عـن طريـق الشـبكات المعلوماتيـة وتسـمى:- المصـادر الالكترونيـة وهـي المصـادر التـي أتاحتهـا تكنولوجيـا المعلومـات مـن خـلال تحويـل المجموعـات الورقيـة إلـى أشـكال جديـدة الكترونيـة سـهلة الاسـتخدام والتبـادل مـع المسـتفيدين فـي مواقـع منتشـرة جغرافيًـا علـى مسـتوى العـالم ، وجعلـت مـن ذلـك هـدفًا يمكـن الاعتمـاد عليـه فـي الحصـول علـى المعلومـة بصـورة دقيقـة وموثقـة يـتم التعـرف علـى مصـدرها بطريقـة علميـة حديثـة ، وقـد اعتمـدنا فـي دراسـتنا علـى مصـادر أساسـية رئيسـية وأخرى ثانوية .

أولا :المصـــــــادر الرئيسية

1- التعدادات السكانية

- لقـــد اعتمـــدنا بشـــكل أساســـي فـــي مجـــال المعطيـــات الإحصـــائية علـــى نتـــائج التعـــدادات العامـــة للســـكان والســـكن؛ والتـــي كانـــت تعـــدُّ كـــل عشـــر ســـنوات فـــي الجزائـــر، وهـــذه التعـــدادات أجريـــت فـــي الســـنوات 1966 و1977 و1987 و1998،2008 ، وقـــد بلـــغ عـــدد ســـكان الجزائـــر فـــي إحصـــاء 2008 أكثـــر مـــن 34 مليـــون و80 ألـــف نســـمة،بعد مـــا كـــان 12 مليـــون 75 ألـــف نســـمة ســـنة 1966[1]، وهـــذا يتعلـــق بالأشـــخاص المقيمـــين فـــي التـــراب الـــوطني الجزائـــري عنـــد تـــاريخ الإحصـــاء، بمـــا فـــيهم المواطنـــون الأجانـــب دون احتساب الجزائريين المقيمين في الخارج.

- فالإحصـــاء العـــام للســـكان والســـكن يمتـــاز بعـــدد مـــن الخصـــائص منهـــا الآنية والاستمرارية والفردية والشمولية والسند النظامي.

- وفيمـــا يتعلـــق بكيفيـــة اســـتخدام وتوظيـــف بيانـــات الإحصـــاء العـــام للسّـــكّان والسّـــكن ، وقبـــل توظيـــف هـــذه البيانـــات يجـــب التأكـــد مـــن دقـــة هـــذه المعطيـــات، وذلـــك لأن بيانـــات التوزيـــع العمـــري والنـــوعي للســـكان الناتجـــة عـــن التعـــدادات الســـكانية تتعـــرض لعـــدة أنـــواع مـــن الأخطـــاء، وهـــذه البيانـــات ذات أهميـــة كبـــرى فـــي عمليـــات التخطـــيط للتنميـــة الاقتصـــادية، والاجتماعيـــة، فيجب أن تحظى بأكبر قدر ممكن من الدقة .

- ومـــن بـــين أســـاليب التحليـــل المســـتخدمة فـــي تقيـــيم البيانـــات العمريـــة، والنوعية؛ يوجد ثلاثة مقاييس:

- مقياس سكرتارية الأمم المتحدة.
- مقياس "ويبل".
- مقياس "مايرز".

1 http://www.ons.dz

وســـوف نســـتخدم المؤشـــر الأول (مقيـــاس ســـكرتارية الأمـــم المتحـــدة)، أو ما يسمى بمؤشر -سكرتارية الأمم المتحدة لقياس دقة الأعمار[1]

تتمثـــل هـــذه الطريقـــة أساســـا فـــي حســـاب نســـب النـــوع و نســـب العمـــر لفئـــات العمـــر الخماســـية للســـكان ، ودرجـــة انحـــراف هـــذه النســـب وهـــذه النســـب مهمـــة جـــدا فـــي المقاربـــات الدوليـــة ، ومبينـــة علـــى أســـاس تعـــداد واحـــد. وبالإمكان مقارنة مؤشر التعداد مع مؤشر تعداد أخر لمعرفة مدى الدقة .

وبالإمكان معرفة دقة الأعمار عن طريق نسبة العمر ونسبة النوع تساوي:

نسبة العمر =[الفئة المطلوبة /0.5(الفئة السابقة + الفئة اللاحقة)]*100.

أما نسبة النوع= (عدد الذكور /عدد الإناث) *100.

والمعادلـــة التـــي يعتمـــد عليهـــا مؤشـــر الأمـــم المتحـــدة لتحديـــد حجـــم الخطـــأ في البيانات هي U.N.S Index=3s+Am+AF

وقـــد أوصـــت الأمـــم المتحـــدة بـــأن دقـــة البيانـــات تقتضـــي أن لا يتجـــاوز قيمـــة هـــذا المعيـــار رقـــم 20، أمـــا إذا تراوحـــت بـــين 20و 40 فـــذلك يعنـــي وجود خطأ كبير في البيانات [2]

[1] -عباس فاضل ، المفصل في جغرافية السكان ، ج1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن ،ط2 ،2014ص ص83،82.
[2] عباس فاضل السعدي ، نفس المرجع ، ص ص،86، 89

1-1- تعداد سنة 1966

جدول رقم (01): تعداد 1966 للسكان والسكن في الجزائر حسب الفئات والجنس

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
4-0	1 188 403	1 155 798	2 344 201
9-5	908 979	881 481	1 790 460
14-10	821 116	748 383	1 569 499
19-15	553 188	542 468	1 095 656
24-20	400 907	421 669	822 576
29-25	385 459	413 074	798 533
34-30	350 989	378 904	729 893
39-35	298 526	304 463	602 989
44-40	231 669	237 911	469 580
49-45	202 100	194 982	397 082
54-50	178 677	178 972	357 649
59-55	156 962	142 063	299 025
64-60	132 890	134 989	267 879
69-65	101 491	96 482	197 973
74-70	64 268	76 926	141 194
75 و أكثر	87 291	103 955	191 246
المجموع	6 062 915	6 012 520	12 075 435

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

وهـو أول تعـداد للسـكان أجـري فـي الجزائـر منـذ الاسـتقلال والـذي بلـغ فيـه عـدد سـكان الجزائـر أكثـر مـن 12 مليـون نسـمة مناصـفة بـين الرجـال والنسـاء أي سـتة ملايـين ذكـور وسـتة ملايـين نسـاء ، وكمـا نلاحـظ تفـوق عـدد الإنـاث فـي الفئـات العمريـة 20 -44 سـنة وتفـوق عـدد الرجـال فـي الفئـات الأخـرى ، ولمعرفـة مـدى جـودة معطيـات هـذا التعـداد نضـعها فـي ورقة الحساب (**AGESEX**) .

بعد وضع معطيات تعداد الجزائر (1966) في ورقة الحساب (**AGESEX**) من جدول بيانات **POPULATION ANALYSIS SPREADSHEETS** (**PAS**) تحصلنا على ما يلي:

جدول رقم (02) United Nations,Population (1966)by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index

	Population		Age ratio		Age ratio deviation		Sex ratio (males per 100 females)	Sex ratio Différence
Age	Male	Female	Male	Female	Male	Female		
All ages	6 062 915	6 012 340					100,8	
0-4	1 188 403	1 155 798					102,8	
05-09	908 979	881 481	90,5	92,6	-9,5	-7,4	103,1	0,3
10-14	821 116	748 383	112,3	105,1	12,3	5,1	109,7	6,6
15-19	553 188	542 468	90,5	92,7	-9,5	-7,3	102,0	-7,7
20-24	400 907	421 669	85,4	88,3	-14,6	-11,7	95,1	-6,9
25-29	385 459	413 074	102,5	103,2	2,5	3,2	93,3	-1,8
30-34	350 989	378 904	102,6	105,6	2,6	5,6	92,6	-0,7
35-39	298 526	304 463	102,5	98,7	2,5	-1,3	98,1	5,4
40-44	231 669	237 911	92,6	95,3	-7,4	-4,7	97,4	-0,7
45-49	202 100	194 982	98,5	93,6	-1,5	-6,4	103,7	6,3
50-54	178 677	178 972	99,5	106,1	-0,5	6,1	99,9	-3,7
55-59	156 962	142 063	100,8	90,5	0,8	-9,5	110,5	10,6
60-64	132 890	134 989	102,8	113,2	2,8	13,2	98,4	-12,0
65-69	101 491	96 482	103	91,1	3,0	-8,9	105,2	6,7
70-74	64 268	76 926	#N/A	#N/A	0,0	0,0	83,5	-21,6
75+	87 291	103 955	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	84,0	#N/A
Age ratio score for males				5,3				
Age ratio score for females				7				
Sex ratio score				6,5				
Age-sex accuracy index				31,8				
Sample size				X				
Corrected for population (sample) size				X				
-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (03): بعض مؤشرات تعداد 1966 من خلال الورقة الحسابية AGESEX

المؤشــر	النسبة
مؤشر نسب الأعمار لدى الذكور	5,3
مؤشر نسب الأعمار لدى الإناث	7
مؤشر نسب الجنس	6,5
مؤشر دقة بيانات العمر والجنس	31,8

نلاحظ أن قيم مؤشر دقة بيانات العمر والجنس لأوّل إحصاء في الجزائر عام 1966 بلغ 31.8 وهو أكبر 20 وأقل من 40 وهو ما يعطي بيانات ضعيفة الجودة لكنّها بيانات مقبولة

بالنظر لكون هذا هو أول إحصاء في الجزائر بعد الاستقلال، ويمكن أن نفسر هذا بقلة التجربة والخبرة.

1-2- تعداد سنة 1977

جدول رقم (04): معطيات تعداد 1977 العام للسكان والسكن في الجزائر

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
4-0	1 542 314	1 479 633	3 021 947
9-5	1 298 291	1 245 060	2 543 351
14-10	1 094 935	1 039 761	2 134 696
19-15	832 400	820 538	1 652 938
24-20	663 971	708 909	1 372 880
29-25	510 205	526 249	1 036 454
34-30	323 294	372 499	695 793
39-35	320 076	380 946	701 022
44-40	304 089	344 123	648 212
49-45	254 793	186 182	440 975
54-50	201 430	212 855	414 285
59-55	176 022	189 397	365 419
64-60	144 146	148 929	293 075
69-65	133 474	128 482	261 956
74-70	89 836	81 310	171 146
75 و أكثر	99 928	105 947	205 875
المجموع	7 989 204	7 970 820	15 960 024
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz/			

تبين معطيات الجدول رقم (04) بيانات تعداد سنة 1977 في الجزائر ويعتبر ثاني تعداد قامت به الجزائر منذ الاستقلال والذي أسفر على عدد سكان إجمالي في الجزائر والمقدر 16 مليون نسمة تقريبا مناصفة بين عدد الإناث والذكور مع تفوق عدد الإناث في الأعمار 20 -44 سنة وتفوق عدد الذكور في الأعمار الأخرى ، ولمعرفة مدى جودة معطيات هذا التعداد نضعها في ورقة الحساب (**AGESEX**) التالية

بعد وضع معطيات تعداد الجزائر (1977) في ورقة الحساب (**AGESEX**) من جدول بيانات (**PAS**) **POPULATION ANALYSIS SPREADSHEETS** تحصلنا على ما يلي:

جدول رقم (05) United Nations, Population(1977) by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Ind

	Population		Age ratio		Age ratio deviation		Sex ratio (males per	Sex ratio
Age	Male	Female	Male	Female	Male	Female	100 females)	Difference
All ages	7 989 204	8 070 820					99,0	
0-4	1 542 314	1 479 633					104,2	
05-09	1 298 291	1 245 060	98,5	98,8	-1,5	-1,2	104,3	0,0
10-14	1 094 935	1 039 761	102,8	11,7	2,8	0,7	105,3	1,0
15-19	832 400	820 538	94,6	93,8	-5,4	-6,2	101,4	-3,9
20-24	663 971	708 909	98,9	105,3	-1,1	5,3	93,7	-7,8
25-29	510 205	526 249	103,4	97,3	3,4	-2,7	97,0	3,3
30-34	323 294	372 499	77,9	82,1	-22,1	-17,9	86,8	-10,2
35-39	320 076	380 946	102	106,3	2,0	6,3	84,0	-2,8
40-44	304 089	344 123	105,8	103,2	5,8	3,2	88,4	4,3
45-49	254 793	186 182	100,8	102,8	0,8	2,8	89,0	0,7
50-54	201 430	212 855	93,5	89,5	-6,5	-10,5	94,6	5,6
55-59	176 022	189 397	101,9	104,7	1,9	4,7	92,9	-1,7
60-64	144 146	148 929	93,1	93,7	-6,9	-6,3	96,8	3,9
65-69	133 474	128 482	114,1	111,6	14,1	11,6	103,9	7,1
70-74	89 836	81 310	#N/A	#N/A	0,0	0,0	110,5	6,6
75+	99 928	105 947	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	94,3	#N/A
Age ratio score for males				5,7				
Age ratio score for females				6,1				
Sex ratio score				4,2				
Age-sex accuracy index				24,4				
Sample size				X				
Corrected for population (sample) size				X				
-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (06): بعض مؤشرات تعداد 1977 من خلال الورقة الحسابية AGESEX

المؤشـــر	النسبة
مؤشر نسب الأعمار لدى الذكور	5,7
مؤشر نسب الأعمار لدى الإناث	6,1
مؤشر نسب الجنس	4,2
مؤشر دقة بيانات العمر والجنس	24,4

من خلال بيانات الجدول رقم (06) نلاحظ أن قيم مؤشر دقة بيانات العمر والجنس لثاني إحصاء في الجزائر عام 1977 بلغ 24.4 وهي قيمة أكبر من 20 بقليل التي تعبر عن تحسن جودة البيانات، لتشهد قيمة هذا المؤشر انخفاض مقارنة بالتعداد الذي سبقه ويمكن أن نعتبرها مقبولة إلى حد بعيد .

1-3- تعداد سنة 1987

جدول رقم (07): معطيات تعداد 1987 العام للسكان والسكن في الجزائر

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
4-0	1 941 069	1 859 991	3 801 060
9-5	1 735 044	1 665 121	3 400 165
14-10	1 485 426	1 399 450	2 884 876
19-15	1 263 639	1 238 577	2 502 216
24-20	1 122 123	1 103 455	2 225 578
29-25	846 235	818 300	1 664 535
34-30	721 979	672 633	1 394 612
39-35	529 048	515 207	1 044 255
44-40	358 783	376 812	735 595
49-45	341 768	367 949	709 717
54-50	317 822	346 336	664 158
59-55	252 173	275 747	527 920
64-60	198 403	211 707	410 110
69-65	156 670	166 578	323 248
74-70	114 450	113 450	227 900
75 و أكثر	177 320	115 361	292 681
المجموع	11 561 952	11 246 674	22 808 626
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz/			

تبين معطيات الجدول رقم (07) بيانات تعداد سنة 1987 في الجزائر ويعتبر ثالث تعداد قامت به الجزائر منذ الاستقلال والذي أسفر على عدد سكان إجمالي في الجزائر والمقدر 22 مليون نسمة تقريبا مناصفة بين عدد الإناث والذكور مع تفوق عدد الإناث في الأعمار 20 -44 سنة وتفوق عدد الذكور في الأعمار الأخرى ، ولمعرفة مدى جودة معطيات هذا التعداد نضعها في ورقة الحساب (**AGESEX**).

بعد وضع معطيات تعداد الجزائر (1987) في ورقة الحساب (**AGESEX**) من جدول بيانات **POPULATION ANALYSIS SPREADSHEETS** (**PAS**) تحصلنا على ما يلي:

United Nations,Population(1987) by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index **جدول رقم (08)**

	Population		Age ratio		Age ratio deviation		Sex ratio (males per	Sex ratio
Age	Male	Female	Male	Female	Male	Female	100 females)	Difference
All ages	11 561 952	11 306 674					102,3	
0-4	1 941 069	1 859 991					104,4	
05-09	1 735 044	1 665 121	103,3	102,2	1,3	2,2	104,2	-0,2
10-14	1 485 426	1 399 450	99,1	96,4	-0,9	-3,6	106,1	1,9
15-19	1 263 639	1 238 577	96,9	99	-3,1	-1,0	102,0	-4,1
20-24	1 122 123	1 103 455	106,4	107,3	6,4	7,3	101,7	-0,3
25-29	846 235	818 300	91,8	92,1	-8,2	-7,9	103,4	1,7
30-34	721 979	672 633	105	100,9	5,0	0,9	107,3	3,9
35-39	529 048	515 207	97,9	98,2	-2,1	-1,8	102,7	-4,6
40-44	358 783	376 812	82,4	85,3	-17,6	-14,7	95,2	-7,5
45-49	341 768	367 949	101	101,8	1,0	1,8	92,9	-2,3
50-54	317 822	346 336	107	107,6	7,0	7,6	91,8	-1,1
55-59	252 173	275 747	97,7	98,8	-2,3	2,0	91,5	-0,3
60-64	198 403	211 707	97,1	95,7	-2,9	-4,3	93,7	2,3
65-69	156 670	166 578	100,2	102,5	0,2	2,5	94,1	0,3
70-74	114 450	113 450	#N/A	#N/A	0,0	0,0	100,9	6,8
75+	177 320	115 361	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	101,1	#N/A
Age ratio score for males				**4,5**				
Age ratio score for females				**4,4**				
Sex ratio score				**2,7**				
Age-sex accuracy index				**16,9**				
Sample size				**x**				
Corrected for population (sample) size				**x**				

جدول رقم (09): بعض مؤشرات تعداد 1987 من خلال الورقة الحسابية AGESEX

المؤشـر	النسبة
مؤشر نسب الأعمار لدى الذكور	4,5
مؤشر نسب الأعمار لدى الإناث	4,4
مؤشر نسب الجنس	2,7
مؤشر دقة بيانات العمر والجنس	16,9

نلاحظ أن قيمة مؤشر دقة بيانات العمر والجنس انخفضت في تعداد 1987 يبلغ 16.9، وهي قيمة أقل من 20 التي تعبر عن بيانات ذات جودة وهو أول إحصاء منذ الاستقلال يتسم بهذا النوع من الجودة والمصداقية .

1-4-تعداد سنة 1998

جدول رقم (10): معطيات تعداد 1998 العام للسكان والسكن في الجزائر

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
4-0	1 631 666	1 553 637	3 185 303
9-5	1 838 840	1 761 798	3 600 638
14-10	1 941 525	1 868 411	3 809 936
19-15	1 979 514	1 728 729	3 708 243
24-20	1 481 823	1 443 167	2 924 990
29-25	1 265 376	1 248 486	2 513 862
34-30	1 061 720	1 046 783	2 108 503
39-35	841 984	828 102	1 670 086
44-40	699 695	698 885	1 398 580
49-45	573 146	550 586	1 123 732
54-50	372 855	394 195	767 050
59-55	350 221	352 492	702 713
64-60	302 330	323 748	626 078
69-65	255 346	262 378	517 724
74-70	164 008	169 713	333 721
75 و أكثر	215 829	235 827	451 656
المجموع	14 975 878	14 466 937	29 442 815
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz/			

تبين معطيات الجدول رقم (10) بيانات تعداد سنة 1998 في الجزائر ويعتبر رابع تعداد قامت به الجزائر منذ الاستقلال والذي أسفر على عدد سكان إجمالي في الجزائر والمقدر بأكثر 29 مليون نسمة تقريبا مع تفوق طفيف لعدد الذكور ، مع تقارب في عدد الإناث والذكور في الأعمار 20-44 سنة وتفوق عدد الذكور في الأعمار الأخرى ، ولمعرفة مدى جودة معطيات هذا التعداد نضعها في ورقة الحساب (**AGESEX**).

بعد وضع معطيات تعداد الجزائر (1998) في ورقة الحساب (**AGESEX**) من جدول بيانات **POPULATION ANALYSIS SPREADSHEETS** (**PAS**) تحصلنا على ما يلي:

جدول رقم (11) United Nations,Population(1998) by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index								
	Population		Age ratio		Age ratio deviation		Sex ratio (males per	Sex ratio
Age	Male	Female	Male	Female	Male	Female	100 females)	Difference
All ages	14 975 878	14 466 937					103,5	
0-4	1 631 666	1 553 637					105,0	
05-09	1 838 840	1 761 798	102,9	103	2,9	3,0	104,4	-0,6
10-14	1 941 525	1 868 411	101,7	107,1	1,7	7,1	103,9	-0,5
15-19	1 979 514	1 728 729	115,6	104,4	15,6	4,4	114,5	10,6
20-24	1 481 823	1 443 167	91,3	96,9	-8,7	-3,1	102,7	-11,8
25-29	1 265 376	1 248 486	99,5	100,3	-0,5	0,3	101,4	-1,3
30-34	1 061 720	1 046 783	100,8	100,8	0,8	0,8	101,4	0,1
35-39	841 984	828 102	95,6	94,9	-4,4	-5,1	101,7	0,2
40-44	699 695	698 885	98,9	101,4	-1,1	1,4	100,1	-1,6
45-49	573 146	550 586	106,9	100,7	6,9	0,7	104,1	4,0
50-54	372 855	394 195	80,8	87,3	-19,2	-12,7	94,6	-9,5
55-59	350 221	352 492	103,7	98,2	3,7	-1,8	99,4	4,8
60-64	302 330	323 748	99,9	105,3	-0,1	5,3	93,4	-6,0
65-69	255 346	262 378	109,5	106,3	9,5	6,3	97,3	3,9
70-74	164 008	169 713	#N/A	#N/A	0,0	0,0	96,6	-0,7
75+	215 829	235 827	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	91,5	#N/A
Age ratio score for males				**5.0**				
Age ratio score for females				**4,0**				
Sex ratio score				**2.1**				
Age-sex accuracy index				**15.12**				
Sample size				**X**				
Corrected for population (sample) size				**X**				

جدول رقم (12): بعض مؤشرات تعداد 1998 من خلال الورقة الحسابية AGESEX

المؤشـر	النسبة
مؤشر نسب الأعمار لدى الذكور	5.0
مؤشر نسب الأعمار لدى الإناث	4,0
مؤشر نسب الجنس	2.1
مؤشر دقة بيانات العمر والجنس	15.12

نلاحـظ أن قيمـة مؤشـر دقـة بيانـات العمـر والجـنس انخفضـت فـي تعـداد 1998 يبلـغ 15.12، وهـي قيمـة أقـل مـن 20 التـي تعبـر عـن بيانـات ذات جودة عالية .

1-5-تعداد سنة 2008

جدول رقم (13): معطيات تعداد 2008 العام للسكان والسكن في الجزائر

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
4-0	1 750 097	1 654 821	3 404 918
9-5	1 475 674	1 412 702	2 888 376
14-10	1 662 260	1 596 513	3 258 774
19-15	1 847 311	1 787 859	3 635 170
24-20	1 895 704	1 867 802	3 763 506
29-25	1 730 409	1 691 968	3 422 377
34-30	1 379 085	1 361 910	2 740 995
39-35	1 167 249	1 175 529	2 342 778
44-40	1 007 683	1 010 644	2 018 327
49-45	817 004	812 432	1 629 435
54-50	682 357	664 337	1 346 695
59-55	547 181	515 398	1 062 579
64-60	354 694	356 788	711 482
69-65	314 958	316 345	631 303
74-70	248 672	256 254	504 926
75 و أكثر	352 408	365 982	718 390
المجموع	17 232 747	16 847 283	34 080 030
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz/			

تبين معطيات الجدول رقم (13) بيانات تعداد سنة 1998 في الجزائر ويعتبر خامس تعداد قامت به الجزائر منذ الاستقلال والذي أسفر على عدد سكان إجمالي في الجزائر والمقدر بأكثر34 مليون نسمة ، مع تفوق طفيف لعدد الذكور في جميع الفئات العمرية حيث بلغ عدد الذكور الإجمالي أكثر من 17 مليون ذكر مقابل16,8 مليون أنثى ، ولمعرفة مدى جودة معطيات هذا التعداد نضعها في ورقة الحساب (**AGESEX**).

بعد وضع معطيات تعداد الجزائر (2008) في ورقة الحساب (**AGESEX**) من جدول بيانات **POPULATION ANALYSIS SPREADSHEETS** (**PAS**) تحصلنا على ما يلي:

جدول رقم (14) United Nations,Population(2008) by Age and Sex, and Age-Sex Accuracy Index

	Population		Age ratio		Age ratio deviation		Sex ratio (males per	Sex ratio
Age	Male	Female	Male	Female	Male	Female	100 females)	Difference
All ages	17 232 746	16 847 284					102,3	
0-4	1 750 097	1 654 821					105,8	
05-09	1 475 674	1 412 702	86,5	86,9	-13,5	-13,1	104,5	-1,3
10-14	1 662 260	1 596 513	100	99,8	0	-0,2	104,1	-0,3
15-19	1 847 311	1 787 859	103,8	103,2	3,8	3,2	103,3	-0,8
20-24	1 895 704	1 867 802	106	107,4	6	7,4	101,5	-1,8
25-29	1 730 409	1 691 968	105,7	104,8	5,7	4,8	102,3	0,8
30-34	1 379 085	1 361 910	95,2	95	-4,8	-5	101,3	-1
35-39	1 167 249	1 175 529	97,8	99,1	-2,2	-0,9	99,3	-2
40-44	1 007 683	1 010 644	101,6	101,7	1,6	1,7	99,7	0,4
45-49	817 004	812 432	96,7	97	-3,3	-3	100,6	0,9
50-54	682 357	664 337	100	100,1	0	0,1	102,7	2,1
55-59	547 181	515 398	105,5	100,9	5,5	0,9	106,2	3,5
60-64	354 694	356 788	82,3	85,8	-17,7	-14,2	99,4	-6,8
65-69	314 958	316 345	104,4	103,2	4,4	3,2	99,6	0,1
70-74	248 672	256 254	#N/A	#N/A	0	0	97	-2,5
75+	352 408	365 982	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	96,3	#N/A
Age ratio score for males				5,3				
Age ratio score for females				4,4				
Sex ratio score				1,7				
Age-sex accuracy index				14,9				
Sample size				X				
Corrected for population (sample) size				X				

جدول رقم (15): بعض مؤشرات تعداد 2008 من خلال الورقة الحسابية AGESEX

المؤشـر	النسبة
مؤشر نسب الأعمار لدى الذكور	5,3
مؤشر نسب الأعمار لدى الإناث	4,4
مؤشر نسب الجنس	1,7
مؤشر دقة بيانات العمر والجنس	14,9

وخلاصـــة لمـــا ســـبق يمكـــن أم نقـــول أن قـــيم مؤشـــر دقـــة بيانـــات العمـــر والجـــنس لأوّل إحصـــاء فـــي الجزائـــر عـــام 1966 بلـــغ 31.8 وهـــو مـــا يعطـــي بيانـــات ضـــعيفة الجـــودة لكنّهـــا بيانـــات مقبولـــة بـــالنظر لكـــون هـــذا هـــو أول

إحصـــاء فـــي الجزائـــر بعـــد الاســـتقلال، ويمكـــن أن نفســـر هـــذا بقلـــة التجربـــة والخبـــرة وهـــو مـــا يبينـــه قـــيم هـــذا المؤشـــر فـــي الإحصـــاءات التاليـــة :حيـــث انخفضـــت قـــيم هـــذا المؤشـــر وأصـــبح فـــي تعـــداد 1987 يبلـــغ 16.9، وهـــي قيمـــة أقـــل مـــن 20 التـــي تعبـــر عـــن بيانـــات ذات جـــودة لتشـــهد قيمـــة هـــذا المؤشـــر انخفـــاض فـــي تعـــداد 1998 ويبلـــغ 15.12 فـــي تعـــداد 2008 وهـــو مـــا يعبـــر عـــن دقـــة بيانـــات التعـــداد وبالتـــالي يمكـــن توظيـــف بيانـــات هاتـــه التعـــدادات فـــي دراســـتنا المتمثلـــة فـــي دراســـة الانتقـــال الـــديموغرافي فـــي الجزائـــر انطلاقـــا مـــن بيانات ونتائج هاته التعدادات .

ثـــــانيا - المصادر الثانوية

1- التحقـيقـــــات الوطنية

والتـــي يقـــوم بهـــا الـــديوان الـــوطني للإحصـــائيات وهـــي مصـــدر أخـــر مـــن المصـــادر التـــي تـــم الاعتمـــاد عليهـــا، وتعتبـــر الجزائـــر مـــن بـــين الـــدول التـــي تهـــتم بجمـــع أكبـــر قـــدر ممكـــن مـــن المعلومـــات حـــول ســـكانها فـــي مختلـــف المجـــالات وقـــد وصـــل عـــدد المســـوحات التـــي عنيـــت بـــالظواهر الـــديموغرافيا فـــي الجزائـــر إلـــى ســـتة مسوحات هي على التوالي:

- المســـح الأول : تـــم إجـــراء هـــذا المســـح ســـنة 1970 تحـــت عنـــوان " الدراســـة الوطنية الإحصائية للسكان ".
- المســـح الثـــاني: تـــم إجـــراء هـــذا المســـح ســـنة 1986 تحـــت عنـــوان "المســـح الوطني الجزائري للخصوبة".
- المســـح الثالـــث: تـــم إجـــراء هـــذا المســـح ســـنة 1992 تحـــت عنـــوان "المســـح الوطني الخاص لصحة الأم والطفل".
- المســـح الرابـــع: تـــم إجـــراء هـــذا المســـح ســـنة 2002 تحـــت عنـــوان "المســـح الوطني الخاص لصحة الأسرة".

- المســـح الخـــامس: تـــم إجـــراء هـــذا المســـح ســـنة 2006 تحـــت عنـــوان "المســـح الوطني العنقودي المتعدد المؤشرات".

- المســـح الخـــامس: تـــم إجـــراء هـــذا المســـح ســـنة 2006 تحـــت عنـــوان "المســـح الوطني العنقودي المتعدد المؤشرات".

ولقد ركزنا في بحثنا بصفة كبيرة على التحقيقات سنة 1992-2002-2006-2012 والذي سنسلط الضوء على أهداف وأدوات وعينات هاته التحقيقات .

1-1- المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل 1992:

❖ أهدافه

تـــم تنفيـــذ المســـح فـــي إطـــار المشـــروع العربـــي للنهـــوض بالطفولـــة، والـــذي تنفـــذه الأمانـــة العامـــة لجامعـــة الـــدول العربيـــة ،بـــدعم مـــادي مـــن برنـــامج الخلـــيج العربـــي لـــدعم منظمـــات الأمـــم المتحـــدة الإنمائيـــة، وصـــندوق الأمـــم المتحـــدة للســـكان، ومنظمـــة الصـــحة العالميـــة، ومنظمـــة الأمـــم المتحـــدة للطفولـــة، وقســـم الإحصـــاء بـــالأمم المتحـــدة، وقـــد قـــام الـــديوان الـــوطني للإحصـــاء بتنفيـــذ المســـح بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان بدعم مادي وفني من المشروع.

يهـــدف المســـح إلـــى أنشـــاء قاعـــدة بيانـــات تفصـــيلية تتـــيح متابعـــة ووضـــع وتقيـــيم ورســـم السياســـات والاســـتراتيجيات الصـــحية، اللازمـــة لتحســـين المســـتوى الصحي والاجتماعي للأم والطفل وذلك من خلال توفير البيانات التالية :

- دراسة الظواهر الديموغرافية واتجاهاتها.
- تقييم المتغيرات المرتبطة بتنظيم الأسرة واتجاهاتها.
- تحديد ودراسة المحددات المؤثرة على صحة الأم وارتباطها بالخصوبة.
- دراسة العلاقة بين الخصوبة وصحة الطفل.
- دراسة العوامل البيئية المحيطة بالأسرة وأثرها على صحة كل من الأم والطفل

❖ من ناحية عينة المسح

تـــم اختيـــار عينـــة حجمهـــا 6500 أســـرة معيشـــية لاســـتيفاء اســـتبياني للأســـرة المعيشـــية وخصـــائص المســـكن،وكذا اســـتيفاء اســـتبياني لصـــحة الأم، أي

للسـيدات المتزوجـات أو السـابق لهـن الـزواج وأعمـارهن أقـل مـن 55 سـنة، بينمـا يسـتوفي اسـتبيان صـحة الطفـل للأطفـال دون الخمـس سـنوات. ولـذلك سـحبت عينـة المسـح مـن العينـة الرئيسـية لمشـروع تـدعيم القـدرات الوطنيـة فـي مجـال المسـوح الأسـرية، ونسـتعرض فيمـا يلـي الخطـوات المتبعـة لاختيـار العينـة الرئيسـية ،والتـي تكونـت مـن 485 وحـدة معاينـة أوليـة وحـوالي 1410 وحـدة معاينـة ثانويـة، وهـذه الوحـدات موزعـة علـى الطبقـات الأربعـة الرئيسـية التـي تـم تقسـيم المجتمـع إليهـا وهـي: التجمعـات الحضـرية والتـي يزيـد عـدد سـكانها عـام 1987 عـن 100ألـف نسـمة وتجمعـات يتـراوح عـدد سـكانها بـين 50-100 ألـف نسـمة وبـاقي التجمعـات الحضـرية ثـم طبقـة التجمعات الريفية. وتمت هذه العملية على مرحلتين هما:

أ- مرحلـة اختيـار وحـدات المعاينـة الأوليـة وكانـت احتمـالات الاختيـار في الطبقات الأربع: 1، 0.5، 0.2، 0.1 على الترتيب

ب- مرحلـة اختيـار وحـدات المعاينـة الثانويـة وكانـت احتمـالات الاختيـار في الطبقات الأربع: 0.05، 0.1، 0.25، 0.5 على الترتيب[1].

تعتبـر عينـة المسـح عينـة جزئيـة تـم سـحبها مـن العينـة الرئيسـية، وتهـدف الخطـة أن تشـمل العينـة الرئيسـية جميـع وحـدات المعاينـة الأوليـة فـي الطبقتـين 2.1 ويبلـغ عـددها 29 وحـدة، وأن يـتم اختيـار نصـف عـدد الوحـدات مـن الطبقتـين 4.3 بحيـث تنتشـر فـي الولايـات الـ 48 ويبلـغ عـددها 228 وبذلك يصل إجمالي وحدات المعاينة الأولية 257 وحدة .

وبالنسـبة لاختيـار وحـدات المعاينـة الثانويـة، هـذا فقـد اسـتخدمت احتمـالات مختلفة حسب المناطق وذلك للحصول على حوالي 353 وحدة[2].

وتتضـمن المرحلـة الثالثـة مـن العينـة اختيـار عينـة مـن الأسـر باحتمـال اختيـار أسـرة مـن بـين 7 اسـر سـواء مـن الريـف أو الحضـر وذلـك للحصـول علـى

[1] وزارة الصحة والسكان ، الديوان الوطني للإحصائيات ، المسح الجزائري لصحة الأم والطفل ، الجزائر ، 1994،ص 4.
[2] وزارة الصحة والسكان ، نفس المرجع ، ص 5 .

حـوالي 20 أسـرة مـن كـل وحـدة معاينـة ثانويـة فـي الحضـر مقابـل 13 أسـرة فـي الريـف ،وبالتـالي يمكـن الحصـول علـى عينـة طبقيـة عنقوديـة متعـددة المراحل موزعة بالتساوي بين الحضر والريف.

❖ **من ناحية التنفيذ**

بعـد اختيـار وحـدات المعاينـة الأوليـة والثانويـة، تمـت عمليـة تحـديث الإطـار حيـث بـدأت فـي منتصـف شـهر فبرايـر 1992، وقـد اختلفـت احتمـالات اختيـار الأسـر فـي شـرق الجزائـر عـن التصـميم المسـتهدف ممـا ترتـب عليـه أوزان ترجيحية .

وقـد بلـغ حجـم العينـة 6694 أسـرة معيشـية شـملت 5881 امـرأة مؤهلـة (متزوجـة أو مطلقـة أو أرملـة وعمرهـا أقـل مـن 55 سـنة) و5288 طفـلا دون الخامسـة مـن العمـر ويقيمـون مـع أسـرهم بصـفة معتـادة وكانـت نسـب الاسـتجابة حـوالي 92% لاسـتبيان الأسـرة المعيشـية، 94% لاسـتبيان صـحة الأم وأخيرا 96% لاستبيان صحة الطفل.

1-2- المسح الجزائري حول صحة الأسرة2002:

❖ **أهدافه[1]**

قـام الـديوان الـوطني للإحصـائيات بانجـاز المسـح الجزائـري لصـحة الأسـرة 2002، بمسـاهمة وزارة الصـحة والسـكان وإصـلاح المستشـفيات، وبالتعـاون مـع جامعـة الـدول العربيـة فـي إطـار المشـروع العربـي لصـحة الأسـرة وبمشـاركة كـل مـن برنـامج الخلـيج العربـي لـدعم منظمـات الأمـم المتحـدة الإنمائيـة وصـندوق الأمـم المتحـدة للسـكان ومنظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة ومنظمـة الصـحة العالميـة، والإتحـاد الـدولي لتنظـيم الأسـرة، والمنظمـة الإسـلامية للعلـوم الطبيـة وصـندوق الأوبـك للتنميـة واللجنـة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وقسم الإحصاء بالأمم المتحدة.

[1] المسح الجزائري حول صحة الأسرة في الجزائر 2002 ، التقرير النهائي ، ص 6 .

يهـدف المسـح الجزائـري لصـحة الأسـرة إلـى تـوفير بيانـات أساسـية تفصـيلية ،تسـاعد السـلطات العموميـة الجزائريـة علـى تنفيـذ ومتابعـة وتقيـيم السياسـات الصحية والاجتماعية وكذلك إعداد البرامج الصحية والسكانية المناسبة.

❖ **من ناحية عينة المسح [1]**

تـم سـحب العينـة باسـتعمال عينـة طبقيـة متعـددة المراحـل بحيـث تـم تقسـيم التـراب الـوطني إلـى 4 جهـات جغرافيـة كبـرى والتـي تمثـل المنـاطق الصـحية بـالجزائر (الشرق،الوسـط ،الغـرب، والجنـوب)، وتـم تقسـيم كـل جهـة إلـى منـاطق وكـل منطقـة إلـى مقاطعـات متجانسـة نسـبيا مـن حيـث الخصـائص الديموغرافيـة والاجتماعيـة وذلـك عـن طريـق تقنيـة التصـنيف،وعلى إثـر هـذا التصـنيف تـم تقسـيم ولايـات هـذه الجهـة الصـحية إلـى 17 منطقـة (5 منـاطق فـي كـل مـن الجهـات الصـحية للوسـط والشـرق،4 منـاطق فـي الجهـة الصـحية للغـرب، و3 منـاطق فـي المنطقـة الصـحية للجنـوب)،تلي ذلـك سـحب 30 عنقـودا فـي كـل منطقـة ليصـل عـددها إلـى 510 عنقـودا (17*30=510 عنقـودا علـى المسـتوى الـوطني) وأخيـرا سـحب 20 أسـرة معيشـية فـي كـل عنقود للعينة الرئيسية و 20 أسرة معيشية إضافية للعينة الموسعة.

وهكـذا شـمل المسـح 10200 أسـرة معيشـية للعينـة الرئيسـية و20400 أسـرة معيشية للعينة الموسعة.

أمـا فيمـا يخـص اسـتبيان الشـباب، فقـد تـم تخصـيص حـوالي ¼ العينـة الرئيسـية، حيـث تـم سـحب 136 عنقـودا مـن العينـة الرئيسـية حيـث تـم اسـتيفاء الاستبيان لجميع الشباب المؤهلين.

مـن أجـل الحصـول علـى معطيـات علـى المسـتوى الجهـوي وكـذا الـوطني، تمـت عمليـة تعمـيم البيانـات وذلـك بإتبـاع نفـس المراحـل المعتمـدة خـلال سحب العينة.

[1] المسح الجزائري حول صحة الأسرة في الجزائر 2002، مرجع سابق ، ص 12.

وقـد عممـت النتـائج علـى مسـتوى المنـاطق الـ 17 التـي سـحبت منهـا العينـة بعـد إعـادة التـرجيح انطلاقـا مـن توزيـع السـكان المقـدر مـن الإسـقاطات السـكانية لسـنة 2002 المعتمـدة علـى نتـائج تعـداد 1998 ومعطيـات التسـجيل الحيوي السنوية .

❖ **من ناحية التنفيذ**

تمـت عمليـة جمـع بيانـات المسـح الجزائـري لصـحة الأسـرة خـلال الفتـرة مـا بـين سـبتمبر ونـوفمبر 2002 وبلغـت نسـبة اسـتيفاء الأسـرة المعيشـية 93.5%، واسـتبيانات الصـحة الإنجابيـة 96.1% واسـتبيانات كبـار السـن 90.6% كمـا جمعـت بيانـات مسـح الشـباب خـلال شـهر ديسـمبر 2002 وبلغت نسبة استيفاء استبيانات الشباب 93.0%.

1-3- المسح الجزائري العنقودي المتعدد المؤشرات 2006

❖ **أهدافه**[1]

تـم انجـاز المسـح الـوطني العنقـودي المتعـدد المؤشـرات فـي إطـار الاتفاقيـة المبرمـة بـين الحكومـة الجزائريـة متمثلـة فـي وزيـر الصـحة وإصـلاح المستشـفيات، وممثـل مكتـب اليونيسـيف فـي الجزائـر ، بـدعم تقنـي ومـالي مـن اليونيسـيف والصـندوق المشـترك للأمـم المتحـدة وقـد قـام الـديوان الـوطني للإحصاء بتنفيذ المسح.

يهـدف المسـح العنقـودي المتعـدد المؤشـرات إلـى إنشـاء قاعـدة بيانـات تفصيلية تمكن السلطات العمومية من:

- توفير البيانات الأساسية لتنفيذ ورصد وتقييم السياسات نحو الأطفال والنساء.
- تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة وتحـديث وتعزيـز قواعـد البيانـات الموجـودة لوضـع مؤشـرات لغـرض المقارنـة مـع البلـدان الأخـرى لتحسين الوضع لهاتين الفئتين من السكان (الطفل، المرأة).

[1] **Résultats De L'enquête Nationale A Indicateurs Multiples MICS 3 , Algérie ; 2006,P 15.**

- تـــوفير عـــالم صـــالح للطفـــل ، معرفـــة الحالـــة الصـــحية والتغذيـــة ودراســـة الظواهر الديموغرافية واتجاهاتها.

❖ **من ناحية عينة المسح** [1]

- تـــم ســـحب العينـــة باســـتعمال عينـــة طبقيـــة متعـــددة المراحـــل بحيـــث تـــم تقســـيم التـــراب الـــوطني إلـــى أربعـــة جهـــات جغرافيـــة كبـــرى والتـــي تمثـــل المنـــاطق الصـــحية المعتمـــدة مـــن قبـــل وزارة الصـــحة والســـكان وإصـــلاح المستشـــفيات: (الشـــرق، الوســـط،الغرب، الجنـــوب) وتـــم تقســـيم كـــل منطقـــة صـــحية إلـــى مقاطعـــات متجانســـة نســـبيا، مـــن حيـــث الخصـــائص الديموغرافيـــة، والاجتماعيـــة وذلـــك عنـــة طريـــق تقنيـــة التصـــنيف، تـــم تقســـيم المنـــاطق الصـــحية إلـــى ســـبعة عشـــرة منطقـــة فرعيـــة (5 منـــاطق فرعيـــة فـــي كـــل مـــن المنطقـــة الصـــحية للوســـط والشـــرق، 4 منـــاطق فرعيـــة فـــي المنطقـــة الصـــحية للغـــرب ، و3 مناطق فرعية في المنطقة الصحية للجنوب).

-يلـــي ذلـــك ســـحب **34** عنقـــودا فـــي كـــل منطقـــة فرعيـــة ليصـــل عـــددها **578** عنقودا **(17× 34 = 587** عنقودا على المستوى الوطني).

وأخيـــرا ســـحب **51** أســـرة معيشـــية فـــي كـــل عنقـــود ليصـــل عـــددها علـــى المســـتوى الـــوطني **29478** أســـرة معيشـــية (**51× 587 = 29478**)أســـرة معيشـــية علـــى المســـتوى الـــوطني) ، وبلـــغ متوســـط حجـــم الأســـرة **5,2** فـــردا وقـــد عممـــت النتـــائج علـــى مســـتوى المنـــاطق **17** التـــي ســـحبت منهـــا العينـــة بعـــد إعـــادة التـــرجيح انطلاقـــا مـــن توزيـــع الســـكان في تعداد **1998**.

❖ **من ناحية التنفيذ**

- أجـــرى مكتـــب الإحصـــاء الـــوطني تنفيـــذ المســـح خـــلال الاختبـــار الـــذي أجـــري فـــي 06 – 12- 2005 وبعـــد إدخـــال التعـــديلات ، بـــدأ جمـــع البيانـــات وتنفيـــذ العمـــل الميـــداني فـــي 25- 3- 2006 والـــذي دام قرابـــة شـــهرين

[1] MICS 3 , 2006,p 23.

ونصـــف، حيـــث تضـــمنت عينـــة المســـح 29478 أســـرة معيشـــية تـــم اســـتكمال مقابلـــة 2908 منهـــا، بنســـبة اســـتجابة بلغـــت 98,4% منهـــا 97,9% فـــي المناطق الحضرية 99,2% في المناطق الريفية[1].

- عـــدد النســـاء (15 – 49)ســـنة المـــؤهلات فـــي المســـح هـــو 47641 تـــم اســـتكمال مقابلـــة 43642 امـــرأة أي بنســـبة اســـتجابة 91,6% منهـــا 91,5 % في المناطق الحضرية، 91,8 % في المناطق الريفية .

- الأطفـــال الأقـــل مـــن 5 ســـنوات تضـــمن البحـــث اســـتكمال اســـتمارة 15000 طفـــل ثـــم اســـتكمال اســـتمارة 14593 طفـــل أي بنســـبة اســـتجابة 97,3 % منهـــا 96,8% في المناطق الحضرية و97,9 % في المناطق الريفية[2].

1-4- المسح الجزائري العنقودي المتعدد المؤشرات 2012-2013

❖ **أهدافـــه** تـــم انجـــاز المســـح الـــوطني العنقـــودي المتعـــدد المؤشـــرات فـــي إطـــار الاتفاقيـــة المبرمـــة بـــين الحكومـــة الجزائريـــة متمثلـــة فـــي وزارة الصـــحة وإصـــلاح المستشـــفيات، وممثـــل مكتـــب اليونيســـيف فـــي الجزائـــر ، بـــدعم تقنـــي ومـــالي مـــن اليونيســـيف والصـــندوق المشـــترك للأمـــم المتحـــدة و يقـــدم المســـح معلومـــات قيمـــة عـــن وضـــع الأطفـــال والنســـاء فـــي الجزائـــر والهـــدف الرئيســـي من مسح الجزائر MICS4، 2012-2013 ،ينقسم إلى مستويين :

- **على المستوى الدولي:**

•تحـــديث الأهـــداف الإنمائيـــة للألفيـــة (أكبـــر مصـــدر بالنســـبة لبيانـــات الأهـــداف الإنمائيـــة للألفيـــة ، فـــإن أكثـــر مـــن 20 مـــن مؤشـــرات الأهـــداف الإنمائيـــة للألفيـــة البالغ عددها 53 مستمدة من المؤشرات متعددة المؤشرات)

• تحـــديث أهـــداف "عـــالم صـــالح للأطفـــال" (الـــدورة الاســـتثنائية للجمعيـــة العامـــة للأمم المتحدة + 5 في عامي 2007 و 2011)[3].

[1] MICS 3 , 2006,P32.
[2] MICS 3 , 2006,P44.
[3] Enquête Par Grappes A Indicateurs Multiples (Mics4) 2012-2013 ,P35.

- المســـاهمة فـــي تقيـــيم المبـــادرة العالميـــة "العـــد التنـــازلي لعـــام 2015" علـــى وجـــه الخصـــوص مـــن أجـــل الهـــدفين 4 و 5 مـــن الأهـــداف الإنمائيـــة للألفيـــة وهما التخفيض من وفيات الأطفال دون سن الخامسة وتحسين صحة الأم.
- تحـــديث الأهـــداف الرئيســـية الأخـــرى ، بمـــا فـــي ذلـــك تحـــديث أهـــداف UNGASS (الجمعيـــة العامـــة للأمـــم المتحـــدة) محاربـــة فيـــروس نقـــص المناعة البشرية وفيروس الملاريا.

- **على المستوى الوطني:**

تحـــديث قاعـــدة بيانـــات مؤشـــرات التنميـــة علـــى وجـــه الخصـــوص تلـــك المتعلقـــة بالأطفال والنساء ، تقييم النقص حسب المجال

- تحديد مجالات الأولوية الجديدة.
- تزويد برامج التنمية القطاعية بقائمة من المؤشرات التي لها ثقة كبيرة .
- رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- امتلاك مؤشرات للمقارنة الدولية.

❖ **من ناحية عينة المسح**

يـــتم حســـاب حجـــم عينـــة المســـح MICS4 وفقًـــا لتمثيـــل منطقـــة البرمجـــة الإقليميـــة (EFA) كمـــا هـــو محـــدد فـــي مخطـــط التخطـــيط الـــوطني.للإقلـــيم (SNAT) ، وقـــد حـــدد تســـعة (09) فضـــاءات برمجـــة إقليميـــة (EPT) و المحـــددة كمجـــال رئيســـي للتخطـــيط الإقليمـــي الاســـتراتيجي ، يجمـــع مجموعـــة مـــن الولايـــات مـــع مواضـــيع مشـــتركة وتُعـــرّف مســـاحات البرمجـــة الإقليميـــة (9) على النحو التالي:

تحتـــوي منطقـــة البرمجـــة الإقليميـــة للشـــمال علـــى 10 ولايـــات والمنطقـــة "الشـــمالية الغربيـــة"علـــى 7ولايـــات و"المرتفعـــات الوســـطى" علـــى 3 ولايـــات و تحتـــوي منطقـــة "الهضـــاب العليـــا" علـــى 6 ولايـــات وتحتـــوي منطقـــة "المرتفعـــات الغربيـــة" علـــى 5 ولايـــات تحتـــوي و "الجنـــوب جنـــوب" علـــى 3

ولايـــات وتحتـــوي "الجنوبيـــة الشـــرقية"علـــى 4 ولايـــات وأخيـــرا تحتـــوي منطقـــة البرمجة الكبرى "الجنوب الكبير" على ولايتين[1].

المؤشـــر الرئيســـي المســـتخدم لتحديـــد حجـــم العينـــة هـــو معـــدل انتشـــار تـــأخر النمـــو، المســـح لـــيس مختـــزلاً ولا أكثـــر أهميـــة (11٪ مـــن إجمـــالي الســـكان) وقيمتـــه تقـــدر بنحـــو 11 ٪ فـــي عـــام 2006 ، هـــو مـــن بـــين أدنـــى معـــدلات الانتشار مقارنة بالآخرين.

الفئة المستهدفة: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-4 سنوات

متوســـط حجـــم الأســـرة: 5.9 شـــخص معـــدل عـــدم الاســـتجابة المتوقـــع: 10٪

مجالات الدراسة: 7 فضاءات برمجة إقليمية

العينـــة الإجماليـــة (4000 × 7) أو 28000 أســـرة. هنـــا تجـــدر الإشـــارة إلـــى أنـــه فـــي مســـتوى كـــل EPT ، يـــتم تعيـــين الخطـــأ النســـبي المســـموح بـــه علـــى 14٪ ، يكون هذا الخطأ فقط 5 ٪ على المستوى الوطني

عـــدد النســـاء فـــي ســـن الإنجـــاب ، كـــل الحالـــة الزواجيـــة مجتمعـــة ، للتحقيـــق سيكون 41184 امرأة.

- عـــدد الأطفـــال الـــذين تتـــراوح أعمـــارهم بـــين 0 و 4 ســـنوات الـــذين ســـيتم التحقيق معهم سيكون 15140 طفل .
- عـــدد الأطفـــال الـــذين تتـــراوح أعمـــارهم بـــين 12-23 شـــهرًا والـــذين يمثلـــون 3٪ من إجمالي السكان هو 4130 رضيع.

من ناحية التنفيذ

علـــى المســـتوى المؤسســـي ، تـــم تنســـيق مســـح MICS4 ، مثـــل الدراســـات الثلاثـــة الســـابقة ، مـــن قبـــل وزارة الصـــحة ،وإصـــلاح الســـكان والمستشـــفيات. عُهـــد بتنفيـــذ المســـح إلـــى مديريـــة الســـكان بـــوزارة الصـــحة اعتمـــد المخطـــط التنظيمي للمسح MICS4 - الجزائر على ثلاث هيئات[2]:

[1] (MICS4) 2012-2013 ,P36.
[2] (MICS4) 2012-2013 ,P31 .

1. اللجنـــة التوجيهيـــة (الاستشـــارية) برئاســـة وزيـــر الصـــحة والســـكان والإصـــلاح المستشـــفيات ، أو مـــن خـــلال ممثلـــه ، ولـــديها مهـــام لتحديـــد التوجهـــات الرئيســـية للتحقيـــق ،وتعبئـــة المـــوارد اللازمـــة لتنفيـــذ ذلـــك ، والتحقـــق من صحة بيانات المسح و نشره نتائجه للاستخدام .

2. اللجنـــة الفنيـــة ؛ برئاســـة المـــدير الـــوطني للمســـح و هـــي المســـؤولة عـــن تقـــديم المســـاعدة فـــي جميـــع مجـــالات مراحـــل الإعـــداد والتنفيـــذ وتشـــغيل التحقيـــق وتتـــألف اللجنـــة الفنيـــة مـــن ممثلـــين لأعضـــاء اللجنـــة الاستشـــارية والمنظمـــات والجمعيات المعنية بقضايا التنمية البشرية والاجتماعية

3. المكتـــب الفنـــي: والمتمثـــل فـــي مديريـــة الســـكان ، واليونيســـيف و الـــديوان الـــوطني للإحصـــاء. ويرأســـها مـــدير الســـكان. وهـــو المســـؤول عـــن دعـــم اللجنـــة التقنيـــة مـــن خـــلال إعـــداد الـــدعم الفنـــي (خطـــة أخـــذ العينـــات ، الاســـتبيانات والتعليمـــات لمختلـــف فئـــات المـــوظفين ، التخطـــيط للمراحـــل المختلفـــة للمســـح والتقيـــيم المـــالي لجميـــع مراحلـــه) ؛تـــدريب مـــوظفي التحقيـــق ، متابعـــة الانتهـــاء مـــن المســـح الميـــداني ،اســـتغلال المســـح وتحليـــل النتائج،إعـــداد تقـــارير التحقيـــق و نشر النتائج.

الفصل الثالـــث : نظريـــــة الانتقـــــال الديموغرافي والسياسات السكانية

تمهيـــــــد

أولا : نبذة حول علم السكان

ثـــــانيا : النظريات السكانية

ثـــالثا : الانتقال الديموغرافي ومراحله

رابــعا: نقد نظرية الانتقال الديموغرافي

خامسا: السياسات السكانية

سـادسـا: الموقف الإسلامي من السياسات السكانية

سابعـا: السياسة السكانية عبر اللقاءات الدولية

ثـــامنا: السياسة السكانية في بعض دول أوروبا

تاسعا: السياسة السكانية في بعض الدول النامية

تمهيـــــد

لقـد اهـتم الإنسـان منـذ غـابر الـزمن بالقضـايا السـكانية وقـد كانـت توجـد منـذ القـدم أفكـار عنـد رجـال الدولـة و المفكـرين خاصـة بهـم، وهـذه الأفكـار كانـت مسـتوحاة مـن اعتبـارات سياسـية ،عسـكرية ،اجتماعيـة و اقتصـادية تتعلـق بقضـايا معينـة مثـل العـدد الأمثـل للسـكان فـي جماعـة مـا أو ضرورة تشجيع أو إيقاف التزايد السكاني..و غير ذلك .

و علـى الـرغم مـن كـون هـذه الأفكـار قـد كانـت تعبـر عـن الانشـغالات السياسـية آنـذاك وأنهـا لـم تتجـاوز حـدود التخمينـات المبنيـة علـى ملاحظـات مبعثـرة غيـر أنهـا كانـت كافيـة لتثيـر القضـايا الكبـرى التـي جسدتها النظريات السكانية المعاصرة.

أولا: نبذة حول علم السكان

منذ القرن الثامن عشر، بدأ العالم يتوفر على معطيات وتقديرات سكانية أكثر دقة، وقد أخذ سكان العالم يتزايدون بسرعة لم يعرف تاريخ البشرية مثيلا لها، فقد انتظر سكان العالم آلاف السنين ليبلغ عددهم المليار الأول سنة 1830، بينما بلغ عددهم 5 ملايير سنة 1987 حسب مصادر منظمة الأمم المتحدة، أي بزيادة 4 ملايير نسمة في مدة تقل عن 160 سنة، وحري بنا أن "نشير إلى أن التطور الديموغرافي الذي بدأ يعرفه العالم في القرن العشرين، لم يكن متجانسا على سطح الأرض كله ، ويختلف حسب اختلاف السكان وحسب درجة تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي، كما أن هذا النمو المذهل لم يقع في نفس الوقت على مجموع الكرة الأرضية ، لقد مس في البداية سكان أوروبا واليابان منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبعد ذلك جاء دور دول الجنوب المتكونة من أمريكا اللاتينية، آسيا وإفريقيا، حيث عرفت تزايدا سريعا في عدد سكانها منذ النصف الثاني من هذا القرن، (قدر عدد السكان خلال السنة الأولى الميلادية بـ 252 مليون نسمة بنسبة نمو سالبة، لينتقل العدد في سنة 1500 إلى 461 مليون بنسبة نمو 0.20%، وفي سنة 1900 بلغ العدد 1634 بنسبة نمو 0.87 %، وخلال سنة 1950 بلغ عدد سكان العالم 2530 بنسبة نمو 1.87 % وخلال سنة 1987 بلغ 4845 مليون نسمة وحاليا يفوق 7 مليارات) [1]

كل هذه التحولات تبلورت في إطار نظرية الانتقال الديموغرافي، والتي تم إنباتها بأوربا مهد الثورة العلمية والثقافية الحديثة ، والمعروفة بأنها مجال خصب وغني بالتطابقات والتناقضات الديموغرافية، وسنحاول في البداية وصف التجربة الأوروبية وتحليلها بشكل يسمح بإصدار حكم عن جدوى النظرية المالتوسية، كما يسمح باكتشاف خبايا تجربتي الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو ، هذا سيمكن طبعا من رصد أوجه التشابه

[1] إسماعيل أحمد علي: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997،ص 53.

والاختلاف بين التجربتين، لنحصل في الأخير على معرفة علمية تسمح لنا بقبول تنميط التاريخ من خلال جعل نظرية الانتقال الديموغرافي قانون ديموغرافي حتمي، أو الحكم عليها بالموت واعتبارها كتراث علمي واجتماعي.

ثـــانيا : النظريات السكانية

لم يكن مالتوس هو أول من نظر لمستقبل السكان واهتم بعلاقة النمو الديموغرافي والتنمية، بل سبقه لهذه الغاية مفكرين وفلاسفة أعرق الحضارات، **"ففي كتابات الفلاسفة الصينيين** وعلى رأسهم كونفشيوس: الذي يعد احد أهم علماء الصين العظماء المشهورين، أثار فكرة التناسب بين مساحة الأرض و عدد السكان، حيث اعتقد انه من مسؤولية الحكومة نقل السكان عند كثرتهم من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل عددا، وإن العوامل المؤثرة في السكان هي (نقص الغذاء،و الحرب،و الزواج المبكر و التكاليف المبالغ فيها عند الزواج) ، و قد حدد كونفشيوس مهمة الحكومة من خلال النقاط الآتية:

-أن يكون لدى السكان كفايتهم من الطعام

-أن يكون لدى السكان كفايتهم من العتاد الحربي

-أن يكون لدى السكان الثقة بحكامهم

-أن يكون هناك توزيع عادل بين الناس في الثروات

-أن يكون هناك تخفيف في العقاب و إيجاد قوانين غير قاسية على الناس[1].

لذا نرى تأكيدا على أن تضخم عدد السكان تضخم يزيد عن حد معين يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد الواحد وبالتالي إلى انخفاض مستوى الحياة العامة للشعب .

كما نجد **في جمهورية أفلاطون نواة لنظرية العدد المثل للسكان**، والأوضاع المثلى التي يجب أن تأخذ بها المدن (الدول) حتى توفر للمواطن حالة الخير الأعلى، فالحياة الخيرة في نظر فلاسفة اليونان لا تتم بتوفير الظروف

[1] مصطفى عمر حمادة: دراسات في علم السكان,دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ,2009,مصر,ص123.

الاقتصادية فحسب، بل تتعداها إلى أن يكون هناك عدد مناسب من السكان في كل مدينة بما يمكنها من الاكتفاء الذاتي ومن الدفاع عن نفسها.

ونجد عند أرسطو نواة ألنظرية المالتوسية تكمن في تأكيده على ضرورة تحديد عدد الفقراء تجنبا للفقر، إذ أن زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الأرض المستغلة تؤدي إلى خلافات اجتماعية، وتعوق الحكومة عن القيام بأعمالها، وتتحدد سياسته السكانية بالحد من المواليد عن طريق الإجهاض الصناعي أو تعريضهم للطبيعة وبقاء الأصلح منهم.

أما الرومان فقد طرحوا سياسة سكانية مغايرة للصينيين واليونانيين ترمي إلى زيادة عدد السكان عن طريق تشجيع الزواج والحث على التكاثر، لأنهم رأوا في هذه الزيادة قوة حربية هائلة ووسيلة أساسية لبناء إمبراطورية كبرى.

كما صاغ **الكتاب المسيحيون** في القرون الوسطى سياسات سكانية مبنية على أسس دينية وأخلاقية تهدف إلى تشجيع زيادة عدد السكان، فمنعوا الإجهاض ووأد الأطفال وعارضوا الطلاق وتعدد الزوجات[1].

وبالمقابل نجد عند **"ابن خلدون"** الخطوط العريضة للسياسات السكانية المعاصرة في إطارها التنموي وذلك في كتاباته المستفيضة عن نظرية التغير الدوري في حالة السكان، وتفاعل هذا التغير مع العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية والاجتماعية ، كما نرى في كتاباته حول التنمية والسكان تأكيدا على أن كثرة السكان مقترنة بكثرة العمران، زيادة الإنتاج، وفرة الكسب، بلوغ الرفاهية ، كذلك بالتفنن في الصنائع، التعمق في العلوم وقلة السكان في المقابل يتبعها إلى ذلك جميعا، فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل.[2]

"أما بالنسبة لـ"كارل ماركس" فقد ربط قوانين السكان بقوانين التي تحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمع ما، فهو لا يعتقد بوجود

[1] كورباج يوسف: الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63 ،2005، ص 68.
[2] كورباج يوسف: هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموذجا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات عمران، العدد 3، 2013، ص 20.

قانون عام ثابت للسكان، إنما يؤكد أن لكل عصر ولكل مجتمع سياسات للسكان خاصة به تنتج عن الظروف الموضوعية لتلك الحقبة التاريخية.

واستنادا إلى ذلك رفض الماركسيون والاشتراكيون نظرية مالتوس في السكان والقول بأن هناك حد أمثل لعدد السكان يجب بلوغه أو التقيد به ، هم يعتقدون بأن ما سمي بمشكلة تزايد السكان وما نجم عنها من بؤس وشقاء ما هو إلا نتيجة لسوء التنظيم الاجتماعي، والسياسات المرتبطة بتوزيع الدخل والأجر ويرون أن العلاقة بين الإنسان والإنسان من تأتي المنظور الماركسي في مرتبة أكثر أهمية من تحديد بين العلاقة بين الإنسان والموارد الغذائية ، إن الماركسية ترمي أولا وقبل كل شيء إلى تحقيق العدالة في التوزيع بين أفراد المجتمع في حدود الثروة الموجودة فعلا.

أما "دوركايم"[1] فيربط مسائل السكان وتزايدهم وأعدادهم وخصائصهم بالنظرية الاجتماعية بشكل وثيق، فهو يربط بين حجم السكان وتقسيم العمل ويوضح أن المجتمعات ذات الكثافة السكانية المحدودة تتسم بتقسيم بدائي للعمل في حين أن المجتمعات ذات الكثافات السكانية العالية تتصف بتقسيم واضح في العمل، انطلاقا من ذلك يصنف **دوركايم** المجتمعات إلى صنفين أساسيين: مجتمعات بدائية تتماسك تماسكا آليا ومجتمعات متقدمة تتماسك تماسكا عضويا ولكل من هذين النوعين سماته الاجتماعية والاقتصادية والسكانية الخاصة به .

ويعتبر **دوركايم** أن العقل الجمعي هو أصل المعرفة وأساس المثل والقيم الاجتماعية (مصرف القيم) والتطور الاجتماعي، فالعقل الجمعي هو الذي يفتح أمام الجماعة آفاقا ومعايير جديدة، ويضع القوالب العمومية، ففكرة الزمان مثلا ليس إلا فكرة اجتماعية، وما الزمان إلا وسيلة اجتماعية أوجدها المجتمع للتعبير عن تسلسل الحوادث الاجتماعية وتحديد وضعها الواحد بالنسبة للآخر، فالمجتمع أصل المعرفة والقيم وإليه ترجع جميع النظم الاجتماعية والقيم الأخلاقية[2] .

[1] بيرفون : السكان والاقتصاد ، ترجمة منصور الراوي ، عبد الجليل طاهر، مطبعة النجوم ، بغداد ،1967،ص 179.
[2] امجد الدين عمر خيري خمش : علم الاجتماع الموضوع والمنهج ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005،ص 37.

وبالتالي يتجلى بوضوح تباين الرؤى حول النمو الديموغرافي بين مؤيد ومعارض وطبعا كانت هذه الأحكام السالفة لا تخرج عن منطق هذا الظرف أو ذاك، فإذا دعا أرسطو إلى تجنب زيادة السكان الفقراء فذلك يروج إلى الفكر الأثيني وطريقة المدينة الدولة، بالمقابل نجد الرومان طرحوا سياسة تشجع على الزواج والتكاثر لاعتبارات معلومة وهي الصراع الحضاري والعسكري الذي يتطلب قوة حربية لن تتأتى إلا بزيادة ديموغرافية هامة. وإذا كان المنطق القطري النفعي طغى على صياغة نظريات السكان التاريخية، فقد جاء **مالتوس** بنظرية كونية تصبوا للتنمية وحفظ الوجود البشري، رغم أنها غاية في التشاؤمية ، تستمد جذورها الفكرية من مقولات رئيسية سابقة ، "فقبل أن يموت مالتوس بأربعة أعوام نشر **ميشيل توماس سادلر** في عام 1830 مؤلفا ضخما في مجلدين تحت عنوان "قانون السكان"، وفي هذا المؤلف إشارة لأول مرة بأن مالتوس لم يبتكر نظرية السكان التي تنسب عادة إليه ، بل سرقها من **"تونسد"** الذي كان يرى أن الزيادة السكانية في العالم ستكون محدودة بمقدار ما يوجد لدى البشر من طعام ، وأنه لا محالة من وجود البؤس والرذيلة إذا زاد عدد السكان في الوقت الذي لا توجد فيه كميات وافرة من الطعام ، كما تبين لكثير من الباحثين أن ثمة تشابها كبيرا بين الأفكار التي طرحها مالتوس في موضوع السكان ، إن نبش مصدر المالتوسية هو الكشف عن تجددها وتعدد روادها، رغم أنها تنسب **لمالتوس** لما عرفه كتابه "أصل المشكلة السكانية " من شهرة والذي صدر في 1789 وتتأسس نظرية مالتوس على حقيقتين[1]:

* الحقيقة الأولى: أن الغداء ضروري لحياة الإنسان.

* الحقيقة الثانية: أن الشهوة الجنسية بين النوعين ضرورية أيضا وأنها ستبقى على ما هي عليه.

ثم أكد بعد ذلك أن قوة السكان في التزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج الغذاء للإنسان. " السكان إذ لم يعق نموهم عائق يتزايدون حسب متوالية

[1] فوزي عبد سهاونة ، موسى عبودة سمحة : جغرافيا السكان ، الجامعة الأردنية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 2007، ص 49.

هندسية في الوقت الذي يتزايد فيه الغذاء حسب متوالية حسابية فقط" ، ولأن الإنسان لا يستطيع الحياة دون غذاء فإن هاتين القوتين غير المتعادلتين لابد أن يوجههما نحو التعادل وانتهي إلى أن عدم المساواة الطبيعية بين قوة الإنسان في التناسل وقوة الأرض في الإنتاج هذا ما اعتبره تهديدا حقيقيا لبقاء الشعوب التي يفترض أن يعيش جميع أفراده في راحة وأمن غذائي دون مواجهة ندرة ضروريا بقاء النوع البشري وجدير بنا الذكر أن هذا المقال قد طغت عليه النظرة التشاؤمية ، لم يكن من السهل التوفيق بين ما نادى به وبين فكرة أن العالم يقع تحت سيطرة رءوف رحيم في عصر الإصلاح الديني بأوروبا ولذلك فقد أتهم مالتوس بنشر كتاب ضد الدين، وكان اتهاما خطيرا خصوصا وأنه هو نفسه رجل دين، وقد دعاه ذلك إلى مراجعة مقاله والتعمق في دراسة السكان لمدة خمسة أعوام وجمع معطيات ضخمة حللها وناقشها في الطبعة الثانية التي نشرها باسمه في عام 1803[1]ويعتبر عمله هذا مرجعا أساسيا في مسألة السكان، ويختزل هذا العمل ما يشاع عن مالتوس من تنبئه بأن اطراد زيادة السكان سيخلف نتائج مروعة في المستقبل البعيد أو القريب. ويمكن أن نذهب إلى ما ذهب إليه مالتوس ونفترض بأن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية هو افتراض صحيح نظريا أي من وجهة النظر الرياضية ، إلا أن ذلك مستحيل التحقق واقعيا حيث لا يمكن التصور بأن السكان سيتضاعفون هندسيا إلى ما لا نهاية دون حسبان التغير السوسيوثقافي الذي تنبثق عن قناعات جديدة تبشر بسلوكيات ديموغرافية مختلفة عن سابقتها ونفس الإشكال يطرح كذلك بالنسبة لزيادة الغذاء حسب متتالية حسابية حيث لا يمكننا توقع النمو الحتمي لإنتاج الغذاء ولذلك فهذه الفكرة هي بمثابة حكم جائر لم يأخذ بعين الاعتبارات اختلاف وتغير المؤهلات المجالية والمناخية وبالتالي ليست هناك ضمانة للإقرار بارتفاع الإنتاج أو استقراره أو انخفاضه، كما لا يمكننا تحديد وتيرة نمو السكان بشكل دقيق لعدة اعتبارات أهمها المستجدات العلمية والثقافية ، كما أنه لم يأخذ في الحسبان التطور العلمي

[1] طافر زهير : النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع ، دراسة مقارنة ، مجلة الباحث الاجتماعي العدد 10 ، جامعة بشار ، 2002 ، ص 73

ودوره في ابتكار وسائل منع الحمل لتقليل النمو السكاني، وقد تناول مالتوس في حديثه عن السكان ووسائل المعيشة الموارد الغذائية فقط دون اعتبار لبقية الجوانب المعيشية الأخرى التي تحدد مستوى معيشة السكان مثل استخدام الأساليب التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي وحكم بهذا الحجم يتطلب استحضار مختلف المعطيات المؤثرة وفق تزاوج منطقي بين الواقع والمستقبل.

لقد اعتمدت مدارس فكرية عديدة الاتجاه المالتوسي في تحليل المسألة السكانية ، كما برز معارضون أشداء لها، وقد شغل مالتوس علماء السكان لفترة طويلة ، حتى اعتبرت بحوثه نقطة انطلاق لتأسيس علم السكان المعاصر لشدة ما أثاره من تساؤلات حول قضايا السكان والنمو السكاني.

إن تأثر مالتوس بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري الذي ساد أوربا في تلك الفترة، منعه من معالجة المسائل السكانية برؤية مستقبلية متفائلة ، حيث أغفل دور الاكتشافات العلمية في بناء الاقتصاد الاجتماعي، وأثر التطبيقات العلمية في توفير الموارد الغذائية، فالتقدم العلمي والتكنولوجي، وبصفة خاصة في مضمار البحث عن مصادر جديدة للتغذية " توفر الموارد الطبيعية باستخدام أساليب التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي "[1]، لا يتحدد بمتواليات رياضية وإنما بجهود إنسانية تبني أوضاعا اجتماعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وتخلق وعيا علميا واجتماعيا يفجر الطاقات الكامنة في الطبيعة والإنسان .

وعند الحديث عن الجذور الاجتماعية للرؤية المالتوسية للسكان ينبغي التنويه إن مالتوس من الناحية الأيديولوجية والطبقية ، كان يدافع عن مصالح رجال الإقطاع والدولة والكنيسة ، في وقت كانت هذه المصالح تتعرض للاهتزاز الشديد بسبب الانتصارات التي أحرزتها الطبقة البورجوازية الصاعدة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

[1] فتحي محمد أبو عياد : علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ،ط 5، 2002، ص 52.

إن تسليمنا بأحد هذه النظريات المتجاذبة والمتناقضة لا يمكن أن يكون إلا في إطار تصور متكامل الأبعاد، تصور يولي للمعطى السوسيوثقافي مكانة محورية في تفسير السلوك الديموغرافي.

فالثقافة أولا "هي مجموع أنساق رمزية تتصدرها اللغة وقواعد التزاوج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين. كل هذه الأنساق تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الحقيقة الطبيعية والحقيقة الاجتماعية"[1]، وأكثر من ذلك إلى التعبير عن العلاقات التي ترتبط بها كل من هاتين الحقيقتين بالثانية، وتلك التي ترتبط بها الأنساق الرمزية ذاتها بعضها ببعض.

إن الصيرورة التي تشهدها كل ثقافة تكون في وضعية تماس ثقافي أي صيرورة هدم البنية وإعادتها، هي في الواقع تتبع المبدأ ذاته في تطور أي نسق ثقافي. كل ثقافة هي صيرورة من البناء والهدم وإعادة البناء، وما يختلف هو أهمية كل مرحلة تبعا للوضعيات، وربما توجب استبدال كلمة ثقافة بكلمة تثقف للتأكيد على بعد الثقافة الديناميكي. وحري بنا أن نشير إلى أن دراسة مرحلة الهدم باعتبار أهميتها من الناحية العلمية، لا تقل أهمية لأنها ليس أقل ثراء في المد بالمعلومات من دراسة إعادة البناء، إنها تكشف عن أن نزع الثقافة ليست ظاهرة سلبية حتما تؤدي بالضرورة إلى تحلل الثقافة، فإذا كان نزع الثقافة "أثرا" للقاء بين الثقافات فإنه بإمكانه أيضا أن يفعل فعله بوصفه "سببا" في إعادة البناء الثقافي، يعارض هنا **"باستيد" "ليفي ستروس"** وتصوره لمفهوم البنية الذي يعتبره حاد الجمود، بدلا من البنية كان يلزم الحديث عن " هدم البنية وإعادة البناء، " فالثقافة بناء تزامني يتكون كل لحظة عبر هذه الحركة الثلاثية"[2] ، فالهدم باختلاف عواملـه يقضي بنزع الثقافة المحلية وفي بعض الحالات نصبح أمام هيمنة تعطل كل إعادة بناء ثقافي ذاتي، وفي أثناء هذا الهدم تظهر الإشارات الأولى لإعادة تركيب ثقافي هامة، ونشهد حينها تحولا ثقافيا نتاج لتثقف المجتمعات فتنتهي هذه العملية بصناعة أمثلة وقيم اجتماعية، تؤثر بشكل كبير على مجرى الدينامكية الاجتماعية كما

[1] دنيش كوش: مفهوم الثّقافة في العلوم الاجتماعية ، ترجمة: منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص 78.
[2] حميد التوزاني: الانتقال الديموغرافي بين التطابق، التقارب والاختلاف، قراءة في التجربة الأوروميتوسطية ،الحوار المتمدن، العدد 4425، 2013.

تؤثر كذلك على الديناميكية الديموغرافية، فتسرع التحول الديموغرافي أو تبطئه ويمكن أن نسوق هنا مثالا يتضمن المعطى الثقافي وكذا السياسي والوجودي بشكل عام، وهو حالة التحول الديموغرافي الذي يعد استثناء حيث كانت للعوامل الثقافية دورا رئيسا في ديموغرافية فلسطين[1]

فإذا كان الانتقال الديموغرافي بأوربا ظهر بشكل عفوي واستجاب للمستجدات العلمية والثقافية، وربما كذلك هو تماشيا مع النظرية المالتوسية وما عداها من تنظير لمستقبل السكان، فالواقع يختلف بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث لم يطرح التحول الديموغرافي عن نفس المستجدات العلمية والثقافية والاقتصادية، فإذا كان الشمال صنع تحوله الديموغرافي فالجنوب مشكوك في قيامه بهذه المهام، حيث أنه ظهر كمجال هامشي أو ثانوي تابع لمراحل التحول، فنقل الثقافة ونقل المؤهلات العلمية التي حسنت كثيرا الوضع المعيشي إضافة إلى تحسن مستوى العيش من خلال تحديث وسائل الإنتاج، بمعنى أننا أمام سياسة استيراد ونقل مكنت من رسم معالم الانتقال الديموغرافي، لكنه رسم مشوه وغير متناسق كنظيره الشمالي، يعبر عن تطابق التجربة وتناقضها في الآن نفسه.

إن محاولة جرد هذه النظريات والتفصيل فيها هو محاولة لتحديد مرجعيات الانتقال الديموغرافي بشكل متكامل فالتحليل الدقيق يقتضي استحضار كل الاعتبارات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والعلمية.

ثالثا: الانتقال الديموغرافي ومراحله

1- نظرية الانتقال الديموغرافي

وضعت هذه النظرية في عام (1929) من قبل الديموغرافي الأمريكي (لاندري)، فقد لاحظ التغيرات أو التحولات في معدلات المواليد والوفيات في المجتمعات الصناعية على مدى ال(200) سنة الماضية، فوصلت معظم البلدان المتقدمة إلى المرحلة الثالثة أو الرابعة، والغالبية العظمى من البلدان

[1] كورباج يوسف:الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63 ، 2005.

النامية إلى المرحلة الثانية أو الثالثة [1]. وكما لخص المراحل المتعاقبة التي تمر بها المجتمعات البشرية للانتقال من نظام ديموغرافي (تقليدي) يجمع بين ولادات ووفيات مرتفعة إلى نظام ديموغرافي (عصري) يجمع بين ولادات ووفيات منخفضة[2].

وتنص هذه النظرية على أن التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي صاحب الثورتين الزراعية والصناعية أدى إلى انخفاض كل من معدلي الولادات والوفيات على حد سواء ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني إذ يؤدي التطور الاقتصادي والاجتماعي وما يحدثه من تحسن في مستوى المعيشة، وارتفاع دخل الفرد إلى انخفاض النمو السكاني من خلال خفض الوفيات أولاً ثم الخصوبة لاحقاً[3] أي أن معدل نمو سكان معين يميل إلى الاستقرار في أي وقت يتم فيه إحراز مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4].

وتوصلت نظرية الانتقال الديموغرافي إلى حد ما تحديد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتغير السكاني، فهي تعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي شهدتها المجتمعات البشرية عندما اتجهت نحو سكنى المدن والتصنيع. فجاءت هذه النظرية كوسيلة لشرح وتفسير الاتجاهات الديموغرافية في أوربا التي لم تتطابق مع آراء مالثوس وقد هيمنت على الجزء الرئيس من فكر الديموغرافيا الاجتماعية، إذا إن عدداً كبيراً جداً من الأعمال النظرية والتجريبية اتجهت للبحث في القضايا التي أثارتها أفكار ومتبنيات النظرية، وان الهيمنة التي أحرزتها نتجت عن كونها إحدى الحقائق الديموغرافية التي تعرضت لتغيير الخصوبة السكانية، فهي تمتلك بعض الجاذبية لكونها توفر وجهة نظر ذات بعد عالمي، وكما وفرت الحد الأدنى من الفائدة للعالم الاجتماعي فيما يتعلق بمحددات وعواقب التحول السكاني.

---

[1] Keith. Moutgomery, Op.Cit , P.P.2.
[2] Caldwell .J.C.Towardarestatement Of Demography Transition Theray,Op.Cit,P.2.
3 علي لبيب:جغرافية السكان ، الثابت والمتحول،الدار العربية للعلوم ، سنة 2005 ،ص109.
4 رشود بن محمد الخريف: جغرافية السكان، المفاهيم والمنطلقات، مكتبة المؤيد،الرياض،2007، ص60.

إن الانتقال الديموغرافي هو حقبة زمنية تطول مدته او تقصر بحسب الحالات، وتتحول أثناءها المعطيات الديموغرافية لمجموعة سكانية ما ، وتتعدد أشكال الانتقال وتتحدد بطول مدته الكلية وبمدة كل مرحلة من مراحله ولا تقل مدة الانتقال عن (أربعين سنه)، أي ما يعادل جيلاً ونصف جيل وقد تبلغ (150) سنة في بعض الحالات أي ما يعادل (خمسة أجيال)، ويؤثر طول مدة الانتقال ومعدل النمو تأثيراً مباشراً في تغير حجم السكان بين نهاية النظام التقليدي وحجمها في بداية النظام العصري، ويقاس هذا التغير بمؤشر يسمى (مضاعف الانتقال) وغالباً ما يكون مضاعف الانتقال أكثر من (2) ولكنه قد يصل إلى (20)، وعندما يكون أكثر من (5) تكون مدة الانتقال قصيرة أي (اقل من قرن) ويحصل ما يعرف بـ (الانفجار الديموغرافي) وهو ما حصل بدول العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية[1].

وتبين هذه النظرية أن المجتمعات تمر تاريخياً بعدد من المراحل الديموغرافية والتي تقسم غالباً إلى ثلاثة أو أربعة مراحل، فالمرحلة الأولى، التي تسبق التحول الديموغرافي تعرف (بالنظام الديموغرافي التقليدي)، ويتميز بمعدلات مرتفعة للوفيات والولادات مما يؤدي إلى نمو بطيء جداً للسكان، وتأتي بعدها مرحلة انتقالية تعرف (بمرحلة التحول الديموغرافي)، وتتميز في بدايتها بانخفاض معدل الوفيات وبقاء معدلات الولادات مرتفعاً ثم لا يلبث هذا الأخير أن ينخفض بعد أن يشهد المجتمع نمواً ملحوظاً للسكان، أما المرحلة الثالثة (فتعرف بالنظام الديموغرافي الحديث)، ويتميز بمستويات منخفضة جداً للولادات والوفيات.

إن الانتقال أو التطور الديموغرافي الذي شهده العالم كان بدرجات متفاوتة بين بلدانه إذ بدء منذ زمن الانخفاض في نسب السكان للفئة العمرية دون (15) عاماً، والمزيد من الارتفاع في نسب السكان في سن الحمل للفئة العمرية (15-64) عاماً وهذا ما يعرف بـ (النافذة الديموغرافية) أو الهبة الديموغرافية، والتي تستمر لمدة تتراوح ما بين (30-40) عاماً وما يترتب

[1] عباس فاضل السعدي: دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف بالإسكندرية، سلسلة الكتب الجغرافية رقم 46، مطبعة أطلس، القاهرة، 1980، ص 7.

على هذا التغير في هيكلية السكان من خلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط باعتماد سياسيات مواتية للحدث الهام[1].

- إلى غاية منتصف القرن 17 لم يكن عدد السكان في العالم يتزايد بأكثر من 0.4 % سنويا، وبقدوم القرن 18 تضاعف عدد السكان في العالم مرة واحدة، هذا ما جعل بحث الدارسين يصفون هذه التغيرات السكانية بأنها تعبير عن تحول ديموغرافي أو ثورة ديموغرافية، ولقد طرأت زيادة سكانية مفاجئة خلال النصف الأخير من القرن 18، ولم يكن مصدر هذه الزيادة ارتفاع معدلات المواليد فقط، بل أيضا انخفاض معدلات الوفيات. وفضلا عن ذلك استمرت هذه الزيادة السكانية في الارتفاع خلال القرنين 19 و20، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى استخدام مصطلح التحول الديموغرافي للإشارة إلى الانتقال من مرحلة ارتفاع معدلات المواليد التي كان يقابلها ارتفاع معدلات الوفيات، إلى مرحلة انخفاض معدلات الوفيات وصولا إلى مرحلة انخفاض معدلات المواليد التي تنتهي بتحقيق نوع من التوازن النسبي بين نسب الميلاد ونسب الوفاة، ويمكن تفسير انخفاض معدلات الوفيات في ضوء التطورات التكنولوجية التي طرأت في مجال الزراعة"

"إن مفهوم الانتقالية الديموغرافية يعني الانتقال من نظام ديموغرافي متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة مرتفعتين معا إلى نظام عصري متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة منخفضتين.

قد تم بناء نظرية الانتقالية الديموغرافية على الوقائع والأحداث الأوروبية. وتحاول هذه النظرية أن تفرض منطقا وترتيبا زمنيا على هاته الأحداث، كما أنها تحاول أن تجد لها أسبابا اقتصادية واجتماعية. مما يمكن من التكهن بمستقبل بلدان العالم الثالث.

هذه النظرية تعالج تطور الظواهر الديموغرافية، وتشدد على التأثير الممارس من طرف مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، خلال فترة الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي.

[1] ريشارد هارتشورن: طبيعة الجغرافية، ج1، ترجمة شاكر خصباك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل، 1984، ص 48-70.

وقد وضع "وب" (Webb) [1] رسما بيانيا متناظرا لتعيين العناصر الطبيعية وعناصر الهجرة في التحول السكاني، والذي يمكن أن نستخلص منه ثمانية أنواع من التحول:

1- زيادة: الزيادة الطبيعية تزيد عن صافي الهجرة الخارجية.
2- زيادة: الزيادة الطبيعية تزيد عن صافي الهجرة الداخلية.
3- زيادة: صافي الهجرة الداخلية يزيد عن الزيادة الطبيعية.
4- زيادة: صافي الهجرة يزيد عن التناقص الطبيعي.
5- تناقص: التناقص الطبيعي يزيد عن صافي الهجرة الداخلية.
6- تناقص: التناقص الطبيعي يزيد عن صافي الهجرة الخارجية.
7- تناقص: صافي الهجرة الخارجية يزيد عن التناقص الطبيعي.
8- تناقص: صافي الهجرة الخارجية يزيد مع الزيادة الطبيعية.

2- مراحل الانتقال الديموغرافي

لقد مكنت التقنيات الديموغرافية الحديثة من تقدير سكان العالم عبر مختلف الحقب الزمنية، ومتابعة النمو الديموغرافي السريع من بداية القرن العشرين خاصة بعد الوثبة السكانية من 1 إلى 2 مليار ما بين 1830 و1925، هذه القفزة كانت نتيجة التغيير في المعدلات الحيوية للسكان حيث عرفت معدلات الخصوبة والوفيات تحولات هامة، حيث تراجعت إلى مستويات متدنية جدا بعد أن كانت أرقامها عالية وارتبط هذا الانخفاض بشكل كبير بالثورة الصناعية وما تبعها من تحسين في الميدان الصحي، ارتفاع المستوى المعيشي وغياب المجاعات نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هكذا تبلورت أربعة مراحل كبرى وهي:

المرحلة الأولى: وهي التي عرفها المجتمع ما قبل الصناعي بمعدلات وفيات ومواليد مرتفعة وغير متحكم فيها وتوازنها هذا أدى إلى نمو ضعيف. فالمواليد كانت مرتفعة وذلك مرده لغياب التخطيط العائلي، لتعويض وفيات الأطفال المرتفعة، بغية المساهمة في اقتصاد الأسرة، اعتبار الأطفال

[1] جون كلارك: جغرافية السكان. ترجمة: محمد شوقي وإبراهيم مكي. دار المريخ. الرياض. 1984، ص 246.

كرأسمال اقتصادي وكأحد أشكال التأمين في مرحلة الشيخوخة. وكانت الوفيات مرتفعة للحضور المكثف للأمراض المعدية منها الطاعون والحمى القرمزية، المجاعات والحروب، قلة المياه الصالحة للاستهلاك وانعدام النظافة اللذين ساهما في ظهور الكوليرا، والإسهال، في صيغة أوبئة التي رفعت من معدلات الوفيات خلال حقب زمنية وهو الذي ترجم بالتذبذب.

المرحلة الثانية: عرفت هذه المرحلة تراجع في معدلات الوفيات مع بقاء المواليد مرتفعة مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي. ويعزى تراجع الوفيات إلى التحسن في إمدادات التغذية خلال القرن 18، التحسينات الكبيرة في مجال الصحة العمومية كاستعمال التلقيحات التي ساهمت في خفض وفيات الأطفال، التحسينات في إمدادات المياه، الصرف الصحي وتنامي المعرفة العلمية بأسباب المرض وترقية الوضع الاجتماعي للأمهات.

المرحلة الثالثة: اختصت هذه المرحلة باتجاه السكان نحو حالة التوازن وذلك بتراجع المواليد مع استمرارية انخفاض الوفيات مع ظهور الفارق بين المعدلين وهو ما ينافي معتقدات مالتوس بأن التغيرات في معدلات الوفيات هي السبب الأول في تغيرات السكان. ومرد انخفاض المواليد هو وعي الآباء في المناطق الريفية بأنهم غير ملزومون بإنجاب العدد الكبير من الأطفال للمساعدة في الاحتياجات ولضمان شيخوخة مريحة، ارتفاع استعمال الآلات الزراعية والصناعية الذي قلل من الحاجة إلى اليد العاملة في الريف، زيادة التحضر غير من القيم التقليدية المفروضة على الخصوبة وقيمة الأطفال في المجتمع الريفي، المعيشة الحضرية رفعت من تكلفة إعالة أبناء العائلة النووية، تحسن ظروف المرأة والانتشار الواسع لموانع الحمل ومعرفة كيفية استعمالها

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الأخيرة والتي تعرف توازن معدلات الوفيات والولادات في مستويات ضعيفة، مع استقرار معدل نمو السكان، وهو وضع العديد من الدول حاليا كالولايات المتحدة، اليابان، السويد والمملكة المتحدة.

تعتبر هذه المراحل بمثابة منطق ديموغرافي تاريخي، حيث أن التجارب أبانت أن هذا التدرج المرحلي هو مسألة وقت، وهناك يقول أنه حتمية تاريخية ستعرفها جميع شعوب العالم الإشكال يكمن فقط في درجة التطور الاقتصادي والتغير الاجتماعي والثقافي.

الشكل رقم (01) : مراحل الانتقال الديموغرافي حسب نظرية الانتقال الديموغرافي

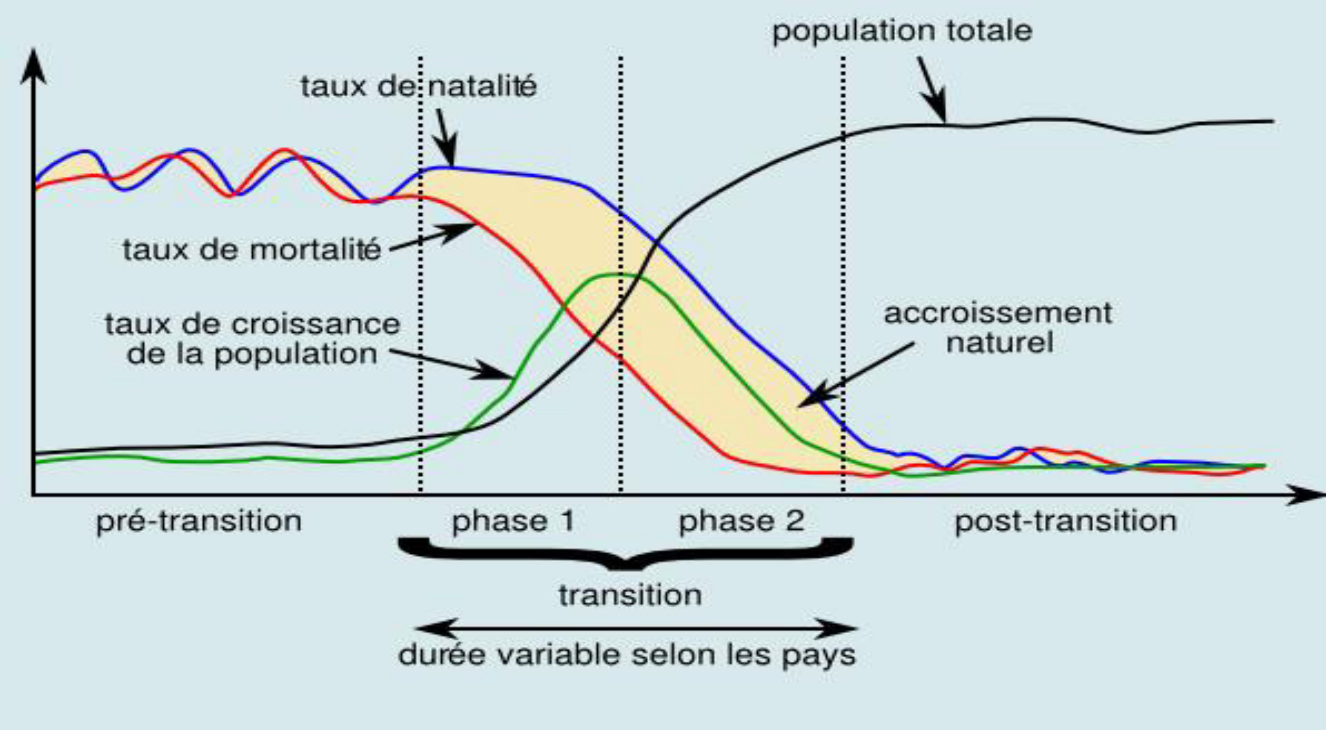

المصدر: https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Transition_d%C3%A9mographique.svg?uselang=fr

رابعا : نقد نظرية الانتقال الديموغرافي

تنبع القوة التفسيرية للنظرية من ربط المميزات العامة للتغير الديمغرافي بالتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي يلخص في الغالب بـ "التحديث". وهناك وجهات نظر مختلفة حول النظرية. فنرى **سزريتير وكرينهالغ** يعتقدان بأن النظرية لم تفشل فقط في الاختبارات التجريبية لكنها أيضاً أضرت بالبحث التجريبي ويجب أن تهمل. وآخرون مثل **كيرك وماسون** حددا بأنها يمكن أن يكون لها بعض جوانب الفشل لكن هذا يهيئ لبناء معرفي يقوي النظرية[1].

[1] Elspeth Graham," What Kind of Theory for What Kind of Population Geography ? ,International Journal of Population Geography, 6, 2000, p.261.

وقد واجه مفهوم التحول الديمغرافي نقداً أساسياً حتى من أوساط أتباعه. ففي عام 1973 على سبيل المثال في انطلاق المشروع الكبير لدعم نظرية التحول حدد **كوال** قوة وضعف النظرية. وذكر أن هناك صعوبة في تحديد العتبة الدقيقة للتحديث الذي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مدى جاهزية الخصوبة للانخفاض. أما **تشيسنيز** فقد قال في عام 1986 أن قوة مفهوم التحول تكمن في الحقيقة التي لا يمن إنكارها بأنه في مجرى التحديث الكافي تتغير الخصوبة والوفيات بطريقة يمكن توقعها.[1]

حاول **كوال** والمشاركون معه من جامعة برينستون استخدام مسح ذي حجم كبير لتحديد المتغيرات الحاسمة التي قررت مستهل وسرعة التحول الديمغرافي في أوربا. وقد فشلت محاولتهم حيث أن دراستهم لم تستطيع إيجاد أي مؤشر اجتماعي- اقتصادي للتحديث يستطيع بدون لبس ولا إبهام شرح حدوث انخفاض الخصوبة في أوروبا. فالعوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تم التأكيد عليها من قبل نظرية التحول بدت إما عملة مزورة أو تناقض نفسها في شرح وقت الانخفاض ومعدله، ويشار إلى انخفاض الخصوبة المتزامن في هنغاريا وانكلترا علما أن تطور المؤشرات الاجتماعية- الاقتصادية في هنغاريا كان أقل بكثير مقارنة بانكلترا التي كانت تعتبر أكثر بلدان العالم تقدما من الناحية الاقتصادية في ذلك الوقت. ومع أخذ الاعتبار لمجتمعات معاصرة مثل الصين وكوريا الجنوبية وسريلانكا التي باتت الخصوبة فيها قريبة أو تحت مستوى معدل إعادة الإحلال بدون تحقيق المتطلب المفترض الكامل في التطور الاجتماعي- الاقتصادي. كذلك بنغلاديش واحدة من الدول الأقل تطورا في العالم هي أيضاً مثال جيد آخر لانخفاض الخصوبة. وفي ضوء تقييم التسجيل المعاصر لانطلاق وسرعة تحول الخصوبة وجد كلا من **بونغارتس** و**واتكينز**[2] أيضا تبايناً كبيراً جدا في كل المؤشرات الاجتماعية- الاقتصادية المطبقة مؤكدين خلاصات دراسة جامعة برينستون المشار إليها لتاريخ أوروبا الديمغرافي.

[1] Bart J. de Bruijn, Foundation of Demographic Theory: Choice, Process, Context, pp. 47-48.
[2] Bart, J. de Bruijn, op. cit., pp. 47-48.

يناقش كالدول بأن انخفاض الخصوبة يعتمد على التطور الاجتماعي (أساساً التغير في العلاقات العائلية) الذي ليس من الضروري أن يترافق مع التحديث الاقتصادي. رغم أن الكثير من الباحثين لا يرفضون بالضرورة تفسير الرؤى الكلاسيكية لنظرية التحول الديمغرافي وهم يجدون من المهم التأكيد بأن القوى التي يرتكز عليها التحول الديمغرافي لا تتطلب فقط تغيرات في الظروف المادية وفي التقسيم الاجتماعي للعمل والموارد ولكن أيضاً تتطلب تغيرات مهمة في الجانب الاجتماعي والثقافي فيما يخص عدد الأطفال المرغوب به وسلوك إعادة أنتاجهم .

ومثل نظرية الحداثة فإن نظرية التحول الديمغرافي في بعض نسخها المعدلة تتكر العالم الثالث كتاريخ وتفترض بأن التقدم يتكون من انجاز الظروف المميزة للغرب. وبما أن التحديث والغربنة انتقلا إلى دول أخرى فإن سكانها سيواجهون نفس مراحل التغيير الديمغرافي. وحسب اعتقاد كيرك هذا ما يحدث بالضبط حيث أصبح تحول الخصوبة عالمياً.

وفي حالة اليابان الفريدة فهي أول مجتمع غير أوروبي أصبح متطوراً وأول من شهد التحول الديمغرافي. ويبدو أن الانخفاض الرئيسي في الولادات بدأ في أواخر القرن التاسع عشر. ويقدر أن معدل التكاثر الإجمالي كان 0،3% في عام 1875[1]. ومن هذا التاريخ أنجزت اليابان تقدما اجتماعيا واقتصاديا وانخفض معدل كلا من الوفيات والولادات. ورغم عدم التأكد من التفاصيل يبدو أن التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والانخفاض الرئيسي في معدل الولادات كان وثيقا الصلة في حالة اليابان. في الحقيقة هذا الشيء الذي حدث طبيعيا في اليابان كان قبل تنفيذ برامج التخطيط العائلي الفعالة. وهذا يعني بأن نظرية التحول الديمغرافي لم تكن ملازمة ومختصرة على الثقافة الأوروبية ومن ثم يجب أن يعد هذا نصر رئيسي لها.

وحسب **ون وينكلير**[2] رغم كل الانتقادات الموجه لنظرية التحول الديمغرافي فإنها تظل إطاراً مفيدا لتحليل التغيرات الديموغرافية من وجهة نظر تاريخية

[1] Elspeth Graham, op. cit, p,265.
[2] Steven E. Beaver, Demographic Transition heory Reinterpreted, Lexington Books, London, 1975 pp. 25-26

.أما إمكانية تطبيقها على التحولات الديموغرافية في الدول النامية فهي ليست مجرد نقاش أكاديمي لكن لها أهمية عملية كبيرة بخصوص السياسة السكانية الملائمة التي يجب تبنيها. (34) ومن وجهة نظرنا فإن هذه النظرية يمكن تطويرها لتأخذ في الاعتبار الإطار العام لطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية وهذه القضية يفترض أن تبقى مدار نقاش أكاديمي مثمر. وهنا أتفق مع د.برهان غليون الذي يقول أن المفاهيم النظرية تتطور وتغير أو تُعدل من مضمونها ومن أشكال تطبيقها تاريخيا مع تطور الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجها كما تتطور مع تبدل المكونات التي تدخل فيها والحاجات الجديدة التي ترد عليها[1].

أخيرا نخلص إلى أن التحول الديمغرافي في الدول المتقدمة أو النامية أمر معقد ولا يمكن النظر إليه ببساطة. فالعوامل والخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية والدينية والإرث الحضاري وغيرها تتداخل وتتفاعل لتعطى المسألة الديموغرافية أبعادا قد تختلف عبر الوقت من بلد لآخر أو من مجموعة بلدان إلى أخرى،ولكن في النهاية سيسري التحول ولو بدرجات متفاوتة في جميع البلدان لأنه يرتبط بالتحولات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية. فالمعروف أن التغيرات الكمية تفضي إلى تحولات نوعية.

خـــامسا:السياسات السكانية

إنه عند وضع سياسة سكانية في مجتمع ما من طرف المسيرين والمسؤولين على مراقبة السكان يجب أن تكون لهذه الأخيرة خطة متكاملة الجوانب والأهداف وان تكون لها أجال مدروسة مسبقا انطلاقا من معطيات سكانية ما بغية الوصول إلى وضع سكاني ما مع توفير الإمكانيات اللازمة لذلك ويجب أن تراعى في إعداد السياسات السكانية ما يلي :

[1] برهان غليون:" منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2000، ص 247.

1- مقومات السياسة السكانية

إن السياسة السكانية من الناحية النموذجية تشمل على الأتي:

1. تحليل الاتجاهات الديموغرافية السابقة والراهنة وبحث أسبابها
2. محاولة التنبؤ بما سوف يحدث(التغيرات الديموغرافية المستقبلية) التي تشتمل عليها الاتجاهات الديموغرافية في الماضي والحاضر باعتبارها مؤشرات لاتجاهات مستقبلية.
3. جراء عملية تقدير للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنماط المتوقعة من التغيرات السكانية
4. إجراء عملية تطوير للمقاييس اللازمة بحيث يكون مناسبا لإحداث التغيرات المطلوبة .

2-أنواع السياسات السكانية

2-1- سياسات ذات أهداف طويلة الأجل

وهي مجموعة من المواقف الحكومية والتدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والتدخلات البرامجية التي ترمي إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة الإنسان لبلوغ التنمية المستدامة والعدالة وتكافؤ الفرص بين الأفراد.

2-2- سياسات ذات أهداف قصيرة الأجل[1]

وتعنى بتجزئة الأهداف الطويلة الأجل إلى فترات زمنية قصيرة، تتراوح في معظم الأحيان بين 5 و10 سنوات والتي ترتبط التدخلات الساعية لتحقيقها بالتخصيصات المالية وكفاءة البرامج المنتقاة والرؤيا العامة للمجتمع.

3- أهداف السياسات السكانية

تهدف السياسات السكانية بشكل عام إلى ما يلي:

- العمل على التوازن بين عدد السكان وبين الموارد المتاحة.
- العمل على الرعاية للسكان من الناحية الصحية والتعليمية لتوفير قوى بشرية سليمة قادرة على الإسهام في التنمية من جهة ولحفظ حياتهم من ناحية أخرى.
- تحقيق الصحة الإنجابية فيما يتعلق بالجنس والحمل والولادة والرضاعة لكل من الأم والمولود.

[1] http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab11838/

4- مؤشرات السياسة السكانية

ثمة سياسة سكانية متبعة في معظم دول العالم، منها ما هو معلن ومحدد أو رسمي، ومنها ما هو غير محدد أو معلن أو رسمي، وتختلف أهداف السياسة السكانية من دولة لأخرى، كما أن هناك فروق في مستوى وضع وتنفيذ السياسة السكانية والنشاطات المرتبطة بها،وما مدى فاعلية وأثر السياسات السكانية على سلوك السكان؟ وما مدى كفايتها لتحقيق أهدافها؟ هناك عدد من المؤشرات تدلنا على مدى فاعليتها ومستوى كفايتها وتأثيرها من خلال دراسة مستوى التغير الذي حصل في السلوك الإنجابي ومعدل النمو السكاني، خلال فترة زمنية محددة (فترة تطبيق السياسة السكانية) مقارنة أرقام المؤشرات في بداية الفترة ونهايتها. ومن هذه المؤشرات:

- أثر السياسات السكانية في استخدام وسائل تنظيم الأسرة
- أثر السياسات السكانية وفعاليتها على مؤشر معدلات الخصوبة
- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات المواليد
- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات الوفيات
- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات النمو السكاني
- آثر السياسات السكانية وفعاليتها في مؤشر التحضر

5- أهمية السياسة السكانية[1]

تنطلق أهمية وضع السياسة السكانية بالنسبة لأي دولة في أنها تساهم إذا تم إحكام صياغتها في حل المشكلة السكانية ومن ثم المساهمة في حل المشكلة الاقتصادية. إن الترابط الكبير بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي يجعل من عمليات التخطيط الأسري و العائلي و التخطيط السكاني الكلي ووضع سياسة سكانية عامة على مستوى الدولة موضوع في غاية الأهمية.

وقد حدد المختصون في الاقتصاد السكاني مجموعة من العناصر و الأدوات و الأساليب التي تشكل مداخل متباينة لعملية التخطيط السكاني بحيث تستطيع كل

[1] http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab11838/

دولة أن تحدد المدخل الملائم و السياسة المثلى التي تتناسب مع ظروفها السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية .

6- أساليب السياسة السكانية

1- البرامج القومية لتخطيط الأسرة

2- إعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة

يعتبر هذا الأسلوب مهم ومفيد في بعض الأحيان، وله قدرة على حل مشكلة النمو السكاني وذلك بشرط أن يكون هناك مكان فارغ من السكان يمكن استخدامه كمركز يتم توزيع السكان لصالحه ونقل وتهجير السكان من الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية إلى تلك الأماكن ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، حتى يمكن إيجاد قدر من التوازن السكاني بين الأقاليم و المقاطعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، أو حتى بين مجموعة من الدول شريطة أن يكون هناك اتفاق بينهم على تحقيق ذلك، ومن شروط نجاح هذا الأسلوب أيضا هو ضرورة توفير الأموال اللازمة و الاستثمارات الكافية في رأس المال و القدرات الإدارية وذلك يضع مسؤوليات كبيرة وأعباء على كاهل الحكومة و تنظيماتها المختلفة.

وهناك كثير من الدول و المناطق بل و القارات التي طبقت ذلك الأسلوب وسلكت تلك السياسة السكانية فاعتمدت على عملية إعادة توزيع السكان مثل البرازيل و إندونيسيا و غيرها كما تم تطبيق ذلك الأسلوب في القرن التاسع عشر بل وذلك في عمليات النزوح و الهجرة و أحيانا التهجير عبر قارات العالم المختلفة وبين المستعمرات و الدول المستعمرة ، و إن كان هناك دوافع أخرى بخلاف الدوافع السكانية و الديموغرافية كالدوافع السياسية و غيرها.

3- أسلوب منع الحمل

وما يرتبط به من وسائل فرعية كثيرة تحول دون إتمام عملية الولادة أو حتى إتمام عملية الحمل أصلا. ومن هذه الأساليب نجد عمليات الإجهاض و التعقيم وغيرها من الأدوات التي تستخدم بكثافة في القرن العشرين و حتى أيامنا هذه ، وقد لعبت هذه العوامل دورا إيجابيا في ضغط الكثافة السكانية و تحجيم عمليات النمو السكاني في بعض الدول و الأقاليم المختلفة في أنحاء العالم مثل الدول

الأوربية و دول شرق آسيا وأمريكا الجنوبية و الشمالية،و لكن بالرغم من ذلك هناك بعض العوامل التي تحد من فعالية ذلك الأسلوب لحل المشكلة السكانية سواء عوامل أخلاقية أم دينية أم اجتماعية تجعل الأفراد عازفين عن تطبيق ذلك الأسلوب و راغبين عنه ، ولم ينجح ذلك الأسلوب إلا في الدول ذات الأبعاد الأخلاقية و السلوكية و الاجتماعية التي تتوافق معه وتسايره، كالمجتمعات الغربية وبعض المجتمعات الآسيوية.

4- أسلوب التنمية الاقتصادية

حيث يركز هذا الأسلوب على عملية التنمية لأنها هي الأساس و القادرة على حل المشكلة السكانية وتوفير متطلبات تلك الأعداد المتنامية من البشر وذلك من خلال ما يسمى بظاهرة التحول السكاني التي يمكن أن تسرع في تخفيض معدلات الخصوبة بعد تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي و رفع التعليم ، إن عملية التنمية الاقتصادية أسلوب أفضل بكثير من الأساليب التخطيط الأسري ، كما أن المزج بين الأسلوبين يؤدي إلى نتائج إيجابية في أحيان كثيرة ، ومن ثم فإن توافر توليفة من تلك الأساليب سالفة الذكر وما يتوافق مع ظروف المنطقة أو الدولة هو الحل الأمثل للمشكلة السكانية و تداعياتها الاقتصادية و الاجتماعية.

8- عوامل نجاح أو فشل السياسة السكانية

تواجه السياسة السكانية عوامل نجاح وعوامل إخفاق، تختلف من بلد لآخر، ومن أهم هذه العوامل:

1- التوافق أو التعارض مع الثقافة السائدة[1]

لا تتوفر عوامل النجاح للسياسة السكانية التي تسيطر فيها معتقدات دينية أو ثقافات شعبية ذات علاقة بالسلوك السكاني إلا إذا كانت تتوافق مع هذه المعتقدات، لأن هذه المعتقدات تشكل عقبات أمام وضع وتنفيذ السياسات، فيجد المسؤولون أنفسهم أمام وضع حرج وصعب إذا هم تصدوا لهذه العقبات، وبخاصة ما يتعلق منها بالتقاليد الشعبية المتجذرة في أفكار وعقول الناس

[1] عبد الله الخرافي : السياسات السكانية ، منتدى جغرافية السكان ،مصر، 2011 ،المشاركة رقم 8 .

كالاتجاه نحو الإكثار من البنين وتضخيم حجم الأسرة من أجل التباهي بها، أو الزواج المبكر أو غير ذلك. وهكذا تتجه الحكومات إلى الابتعاد عن التدخل في المسائل السكانية الحرجة

2- اهتمام الحكومة والسياسيين بالمسألة السكانية

تدعم الحكومة البرنامج السكاني وتحدد أهدافه وتعمل على تعميمها فإن هذا يسهل تطبيقها، وخاصة فيما إذا وضحت إمكانية الدعم على مختلف المستويات، فعندها تكون ثمة ضرورة لاقتناع كافة العاملين بجدوى الإجراءات المتخذة في مجال السكان وإلا سيكون مصير البرنامج الفشل.

3- العوامل التي تساعد على نجاح السياسة السكانية وإمكانية تنفيذها

أ- تعبئة الجهود الوطنية من خلال برنامج وطني متكامل يعمل على تعزيز الموروث الثقافي الإيجابي والحد من المؤثرات والممارسات السلبية التي تعيق المحاولات الجادة في تنظيم الأسرة والإنجاب وتركيب الأسرة وتحسين موقعها.

ب - تكثيف فعالية المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتكوين رأي إيجابي تجاه القضايا المتعلقة بالسلوك الإنجابي والصحة العامة وبخاصة صحة الأم والطفل، كأن يتم مراجعة دورية لسلوك الأفراد تجاه القضايا السكانية الأمر الذي يفيد في نجاح السياسة السكانية.

ج - مشاركة الهيئات التشريعية والتنفيذية كافةً في تعزيز ودعم المؤثرات الإيجابية المتعلقة بقضايا السلوك الإنجابي والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

د - تطوير نظم التعليم ومناهجه في مختلف مستوياته بهدف توسيع المعارف المتعلقة بالتربية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وكذلك تصميم وتنفيذ برامج تعليمية وإعلامية وخدمية موجهة نحو الحد من الظواهر السلبية في السلوك الإنجابي العام وبخاصة الزواج المبكر، الإنجاب المبكر، زواج القربى، الحد من تفضيل الذكور على الإناث.

هـ - تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتمكينها من اتخاذ القرارات أو المشاركة في اتخاذها وبخاصة المرأة الريفية من خلال تطوير

التدريب والإعداد والتعليم المهني، ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة والعمل على الاستفادة من قدراتها ومؤهلاتها في سوق العمل

و - تكثيف الجهود الوطنية لتحقيق أعلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد السنوي، وتحسين مستويات المعيشة، والقضاء على مظاهر الفقر والجوع وسوء التغذية والأمية، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة (التنمية المستدامة) وهذا يتم عن طريق:

1. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية.
2. تحسين مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الوطنية وزيادة فرص العمالة والاستخدام، ونقل التكنولوجيا، واختيار التقنيات الملائمة.
3. تفعيل سياسة التعددية الاقتصادية وتحفيز القطاع العام والقطاع الخاص، لكي يقوم كل قطاع بدوره في عملية التنمية الشاملة، وبخاصة فيما يتعلق بإقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وتنوع النشاط الإنتاجي بهدف الإحلال محل الواردات.

ز- تهدف السياسة السكانية إلى تحقيق التوزيع السكاني المكاني المتوازن، والذي يلبي احتياجات التنمية الشاملة، ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة وهذا يتطلب:

- تعزيز التنمية المستدامة والمنصفة التي تؤدي إلى التوزع المكاني السكاني الأكثر توازناً، كما تؤدي إلى خفض الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

- تقوية البنى الأساسية للأسرة وتطويرها في المدن الصغيرة، متوسطة الحجم توسيع قدراتها الاستيعابية بهدف تقريب الفوارق بين الريف والمدينة أو بين المحافظات لتقليل الهجرة من الريف إلى المدينة.

- تشجيع التنمية الريفية وخلق فرص عمل وتأمين دخول إضافية تؤدي إلى جذب واستقرار السكان في المناطق الأقل كثافة.

ح - المحافظة على البيئة وحمايتها عن طريق التحكم بالعوامل التي تؤدي إلى ترديها وتخفيف الآثار السلبية المتبادلة بين البيئة والسكان، من خلال التخطيط الإنمائي والبيئي والسكاني طويل الأجل وخلق الوعي البيئي لحماية البيئة من التدهور السريع عن طريق الإعلام والاتصال السكاني ومناهج التربية والتعليم. وإصدار التشريعات واللوائح الخاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها.

4- العوامل التي تؤدي إلى إخفاق السياسة السكانية

أ- قصور الدراسات السكانية واختلاف آراء واضعيها: يفترض أن يتم وضع السياسة السكانية بالاستناد إلى نتائج ودراسات أنجزت من قبل وضع هذه السياسة، لكن الدراسات السكانية ما تزال قليلة أو غير موجودة وبخاصة في الدول التي تعاني من مشكلات سكانية.

ب - تعرض تنفيذ السياسة السكانية بالواقع وفي حالات كثيرة لصعوبات مالية ناجمة عن عدم القدرة على رصد الأموال اللازمة لتنفيذ بعض ما توصي به، سواءٌ أكان برنامجاً سكانياً تنموياً مكلفاً أم كان صعوبات فنيةً ناجمةً عن عدم توفر الاختصاصيين والخبراء القادرين على صياغة أي برنامج سكاني وتنفيذه.

ج- تعارض السياسة السكانية مع المصالح الفردية أو المصالح السكانية العامة فإن الأفراد المستهدفين يعارضون ويقاومون وضع هذه السياسة أو تنفيذها إن وضعت لذلك يجب أن تكون السياسة السكانية غير بعيدة عن عادات وتقاليد الأفراد، بالإضافة إلى أنها يجب أن تلبي احتياجات الأفراد إلى حد كبير .

*ويعد وضع سياسة سكانية اعترافا من الدول بضرورة دمج القضايا السكانية في عملية التنمية، فعلى ضوء الاعتراف الكامل بان الإنسان هدف التنمية ووسيلتها، وعلى ضوء العلاقة المتبادلة بين السكان و التنمية (سبب و نتيجة) فإن تحديد الأهداف بشأن تحسين نوعية الحياة، سواء أكان في الجانب الصحي أو التعليم أو تمكين المرأة أو تحسين البيئة أو في مجال تقديم خدمات الصحة الإنجابية، كل ذلك سيؤدي إلى تمكين الإنسان وجعله قادرا على المساهمة في

عملية التنمية عبر منافذ متعددة، منها المنفذ الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاج، و المنفذ السكاني من خلال ترشيد الإنجاب وتحديد حجم الأسرة المبتغاة.

وخلاصة لما سبق فإن رصد السياسات يعد جزءا مهما من عملية التنفيذ ؛ فالسياسات تنطوي على تدابير إجرائية تعمل على تحقيق الأهداف ، و التباطؤ في تنفيذ هذه التدابير غالبا ما يعيق تنفيذ الهدف الرئيسي منها ؛ كما أن عوامل عديدة قد تعمل منفصلة أو مجتمعة على إعاقة تنفيذ الأهداف، مهنا عدم كفاية التمويل أو عدم توفر البنى الأساسية التي قد تتطلبها عملية التنفيذ ؛ لذلك غالبا ما يتحتم مراقبة التنفيذ والمتابعة و الرصد و التقييم المستمر، وتعد المؤشرات الكمية أو النوعية أدوات لتحديد نسب التنفيذ و تقييم كفاءة التدابير التي جرى الالتزام بها من خلال السياسات، فهناك مؤشر قياسي أو مجموعة مؤشرات غير مباشرة يمكن توظيفها في مجال رصد التنفيذ ، وتتميز هذه المؤشرات بكونها قابلة للقياس و تتغير عبر الزمن مع تغير المعطيات الرئيسية التي تدخل في عملية القياس[1].

سادسا: الموقف الإسلامي من السياسات السكانية

ونتناول ذلك بإيجاز في نقاط محددة تغطي جميع جوانب الموضوع وذلك من حيث تكوين الأسرة بالزواج الذي هو بداية الانطلاق للتناسل والسكان، نجد أن موقف الإسلام يتلخص في الآتي:

1- حث الإسلام على الزواج ورغب فيه إلى جانب أن الزواج وسيلة للممارسة الجنسية وإنجاب الأبناء وهما فطرة في الإنسان فطره الله سبحانه وتعالى عليهما، وذلك مرتبط بالقدرة على أعباء الزواج من حيث التكاليف المالية والرعاية الأسرية، وإلا فإن تأخير الزواج يكون مطلوباً كما قال ربنا:

﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ، وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ، وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ،

[1] عبد الله الخرافي : مرجع سابق ، المشاركة رقم 8 .

وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[1] .

ويقول الرسول (ص) «**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج** »[2]

2- الإسلام مع كثرة الإنجاب لقوله (ص) « **تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة**» ولكن هذه الكثرة مشروطة بأن تكون كثرة قوية قادرة على أداء دورها في الحياة الذي تتلخص في عبادة الله وإعمار الأرض، ولذلك فإن الإسلام يرفض الكثرة الهزيلة التي وصفها الرسول (ص) بالغثاء في الحديث الشريف حيث قال (ص) : «**توشك الأمم أن تتداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، فقال قائل – أو من قلة نحن يومئذ؟! قال: بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل**»[3].

3– من شروط الإنجاب القدرة على رعاية الأبناء رعاية طبية لقول الرسول (ص) : «**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته**»[4] وأن من يقصر في هذه المسؤولية أو الرعاية فهو آثم لقول الرسول (ص) : «**كفى بالمرء إثماً أن، يضيِّع من يعول**»[5].

4- لقد ارشد القرآن الكريم إلى المباعدة بين الوالدتين ويظهر ذلك في جعل مدة الرضاعة عامين فيقول سبحانه وتعالى: ﴿ **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ،**

[1] القرآن الكريم : سورة النور ، الآية 33 .
[2] يوسف القرضاوي : الحلال والحرام في الإسلام ،دار التراث العربي ، القاهرة ،1977،ص 145.
[3] سنن أبي داود/ 4297، مسند أحمد/ 21890، مسند أبي داود الطيالسي/ 1085.
[4] متفق عليه [البخاري(8/104) ومسلم (03/1459)].
[5] النسائي في السنن الكبرى(05/374).

لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ، لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ، وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ، فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[1] وإذا كان الأنسب أن لا يتم حمل آخر إلا بعد إتمام رضاعة الأول، إذا فإن المدة بين الولادة والولادة التي تليها لا تقل بحال من الأحوال عن ثلاث سنوات الأمر الذي ينظم النسل آلياً.

5- إذا كانت السياسات السكانية في جانبها الكمي تقوم على ضبط عدد السكان لكي يحدث توازن بينهم وبين الموارد المتاحة ومعدلات التنمية فإن الإجراء المتعارف عليه في حالة زيادة عدد السكان هو تحديد أو تنظيم النسل

- ✓ أما تحديد النسل، فهو وضع حد كمي ينتهي إليه نسل الأولاد.
- ✓ وأما تنظيمه: فهو العمل على تباعد الفترات بين الحمل والولادة إما بغرض الوصول بالنسل إلى حد معين (كما في التحديد) أو لأسباب أخرى خاصة بصحة المرأة مثلاً.

وهذه من الأمور التي سبق بها الفقه الإسلامي في المسألة المعروفة فقها «بمنع الولد» وما يتصل بها بأساليب المنع التي كانت معروفة قديماً ومنها منع الحمل عن طريق «العزل» أي إلقاء الرجل ماءه (المنى) خارج رحم المرأة.

وخلاصة الرأي الفقهي في هذه المسألة أن منع الولد مباح على إطلاقه لدى الغزالي من الشافعية، وبشرط موافقة الزوجين لدى الحنفية، وأنه مكروه إلا إذا دعت الحاجة فإنه مباح لدى بعض الحنابلة والشافعية بينما يرى ابن حزم أنه حرام، وهكذا يظهر أن جمهور الفقهاء على جواز منع الحمل وهو ما انتهى إليه قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمره السادس عام 1988م، فلقد جاء في القرار رقم (1)

[1] القرآن الكريم : سورة البقرة ، الآية 332.

– في الفقرة ثانياً: «يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة وهو ما يعرف بالإعقام أو التعقيم ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية»[1].

- وجاء في الفقرة ثالثاً: « يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بما يقصد المباعدة بين فترات الحمل أو إيقافه لمدة معينة من الزمان إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرورة وأن تكون الوسيلة مشروعة وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم »[2].

6- الأسباب الداعية لمنع الحمل أو تنظيم النسل: ولقد حددها الغزالي في ما يلي:

- ✓ استبقاء جمال المرأة.
- ✓ الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد.
- ✓ الاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب ودخول مداخل السوء.

وذكر غيره أسباباً أخرى منها:

- ✓ الخوف من الضرر إذا كان الحمل يلحق ضرراً مباشراً بصحة الأم.
- ✓ تحقق الأبوين من عجزهما عن القياد بشئون مولود جديد.

7- من له حق منع الولد، أو تنظيم النسل بين الفردية والجماعية، بمعنى هل قرار منع الحمل حق للوالدين أو لأحدهما؟ أم هو حق للأمة وللمجتمع؟ أم هو حق مشترك بين الوالدين والمجتمع؟

هذه القضية نوقشت في الفقه قديماً تحت مسألة: من له حق الولد؟ والتي اختلف فيها الفقهاء على الوجه التالي[3]:

- ✓ يرى الإمام الغزالي، أن الولد حق للوالد وحده إن شاء أن يحصله أو لا يحصله.
- ✓ يرى الحنفية أن الولد حق مشترك بين الوالدين.

[1] https://www.islamweb.net/ar/fatwa/17553/
[2] قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ،جدة ،2009،ص 80.
[3] - الشيخ محمد بن عبد الرحمن : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، تنظيم النسل وتحديده ،العدد 5، المكتبة الشاملة الحديثة ،جدة، 1988، ص289.

- ✓ يرى جمهور الفقهاء أن الولد حق مشترك بين الوالدين والأمة ولكن حق الوالدين أقوى.
- ✓ يرى طائفة من رجال الحديث أن الولد حق مشترك بين الوالدين والأمة وحق الأمة أقوى.

وتثير هذه المسألة تساؤلات مؤداها:

هل قرار تنظيم النسل قرار فردى اختياري متروك لكل أسرة حسب ظروفها؟! أم هو قرار جماعي يمكن إصدار قانون عام لإلزام أفراد المجتمع به؟

والرأي الراجح كما أخذ بذلك مجمع الفقه الإسلامي في قراره السابق أنه حق اختياري للأسرة تتخذه حسب ظروفها حسب ما جاء نصه في الفقرة أولاً من القرار: «**لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب**»[1].

8- في علاقة السكان بالتنمية لابد من الإشارة إلى تأكيد الإسلام على أن القضية ليست متصلة بالسكان وحدهم وإنما متصلة أيضا بحسن استخدام وتخصيص الموارد المتاحة وعدالة التوزيع، فإن الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادي ليست في نقص الموارد التي رزق الله بها العباد بكفاية، وليس عدد السكان زيادة أو نقصاً، وإنما هو نقطة الالتقاء بين السكان والموارد في ضرورة بذل الجهد البشرى لاستغلال هذه الموارد، ولذا فإن القرآن الكريم عبر عن التخلف الاقتصادي الذي يعنى به عدم استغلال الموارد بالكفر بنعمة الله حيث جاء في قوله عز وجل ﴿ **وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ، إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ**﴾[2] .

ومعروف أن الكفر هو التغطية وعدم الاعتراف وبالتالي عدم الاستغلال، ومن جانب آخر فإن سوء توزيع الدخل والثروة بالظلم وعدم التكافل سبب آخر لعدم

1 https://ar.islamway.net/fatwa/32318
[2] القرآن الكريم : سورة النحل ، الآية 116.

استفادة جميع أفراد المجتمع بثمار التنمية وهو ما يظهر في الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء.

وفي النهاية: يظهر مدى سبق وتفوق الفكر الإسلامي في تناول مسألة السياسات السكانية.

أما السبق: فيظهر في أن القضية تم تناولها قبل ظهور اهتمام الأفكار الأخرى بها بوقت طويل، فإذا كانت المسألة لم تبرز إلا على يد توماس روبروت مالتوس عام 1798م فإن الشريعة الإسلامية اهتمت بها منذ بداية الدعوة في عصر النبي (ص) ويظهر ذلك في أحاديث «العزل» كأسلوب لتنظيم النسل المروية عن رسول الله (ص) .

وأما التفوق: فيظهر في أنه إذا كانت البدايات لتناول القضية في الفكر المعاصر قد ركزت على السياسات الكمية من حيث عدد السكان وعلاقتهم بتوفير الغذاء بين الموارد المتاحة ثم تطورت لتشمل السياسات النوعية من الرعاية الصحية والتعليمية، وأخيراً إدخال الصحة الإنجابية، فإن الإسلام اهتم بكل هذه العناصر في تزاوج بين القيم الإيمانية والإمكانيات والشروط المادية، كما اهتم الإسلام بحسن استغلال الموارد وعدالة التوزيع.

سابعا - السياسة السكانية عبر اللقاءات الدولية

عرف النصف الثاني من القرن الماضي تنظيم عدة لقاءات دورية دولية للسكان لكنها تختلف من حيث أهميتها وطبيعتها ويمكن إيجازها كالتالي [1]

1- روما 1954 :

يتعلق الأمر باجتماع للخبراء الديموغرافيين، وهو مؤتمر ذو طبيعة تقنية محضة، لكنه مكن من تجميع المعلومات المتناثرة آنذاك في ميدان الديموغرافيا. نظم هذا الاجتماع من لدن الاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان،ومنظمة الأمم المتحدة، وجاء هذا اللقاء بنظرة جديدة حول القضية السكانية، إذ أنذرو بتحول شامل ومهم يخص الديناميكية السكانية .

[1] Rapport national sur la politique de la population , Maroc , 2000 ,P10.

2- بلغراد 1965

ضم هذا الاجتماع الدولي متخصصين في ميدان السكان، حيث ناقش موضوع الخصوبة لكونه يطرح مشكلا سياسيا يهتم بقضية التخطيط والتنمية. وقد اقتصرت الأهداف المتوخاة منه على المعرفة العلمية ولم تتناول بلورة السياسات.

3- بوخارست 1974

وهو أول مؤتمر حكومي حول السكان، الذي حول الاهتمام من تبادل المعارف إلى بلورة السياسات في ظرف كان فيه النمو السريع للسكان يشكل تحديا عالميا؛ كما أن التقدم الاقتصادي كان بطيئا بالدول السائرة في طريق النمو، مما جعل الدول المصنعة توصي ببرامج لمراقبة معدلات نمو السكان، وعلى العكس من ذلك، أجابت الدول السائرة في طريق النمو بأن "التنمية هي أحسن وسائل منع الحمل". ورغم هذا التعارض في المواقف، فقد تم إعداد أول وثيقة دولية لبرامج وسياسات السكان من طرف الوفود المشاركة تحت عنوان: - **برنامج العمل الدولي حول السكان –**

4- مكسيكو 1984

انكب هذا المؤتمر الدولي على مراجعة وتوسيع نطاق برنامج العمل الدولي حول السكان، بالاعتماد على الدراسات المنجزة والمعطيات الميدانية والاستعانة بتجربة الحكومات في ميدان برنامج تنظيم الأسرة. وهكذا ومنذ 1984 تغير الرأي العام بالعديد من الدول لصالح السياسات السكانية الحكومية .

5- القاهرة 1994

اعتبر المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية لسنة 1994 اللقاء الدولي الأكثر شمولية في ميدان السكان، سواء من حيث موضوعه وعدد وتنوع المشاركين فيه. بالإضافة إلى ذلك، اعترفت الوفود المشاركة بأن الاستجابة لحاجيات الأفراد والعائلات، أصبحت ضرورة ملحة للوصول إلى أهداف التنمية. ويعد برنامج العمل المعتمد خلال هذا المؤتمر إطارا للسياسة السكانية الدولية لمدة

،20سنة 1994-2014 وقد وضع المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية برنامج عمل السكان في السياق العام للتنمية، وطالب القطاع الخاص والعمومي بالعديد من التدخلات، و يتضمن هذا البرنامج عددا من التوصيات التي تعالج جميع مظاهر التخطيط السكاني والتنموي وكذا الرفاه الاجتماعي. على أن يختار كل بلد الأولويات المسطرة كأساس لسياسته[1].

كما كانت هناك لقاءات أخرى سلطت الضوء على مظاهر خاصة بإشكالية السكان كمؤتمر ريو سنة 1992 حول البيئة و مؤتمر فيينا سنة 1993 حول حقوق الإنسان و القمة الدولية حول التنمية الاجتماعية و مؤتمر بيجين حول المرأة سبتمبر 1995.

ثـــامنا:السياسة السكانية في بعض دول أوروبا

واجهت الدول الأوروبية انخفاضا ملحوظا في معدلات خصوبتها منذ القرن 17 حيث سيطرت نزعة مؤيدة ومناصرة للإنجاب وعمتها تشريعات تحث على زيادة النسل وفي إطار هذه السياسة المناصرة للإنجاب وضعت برامج ومخططات لتحقيق أهدافها ، مثل برنامج علاوات الأسرة الذي طبق في (فرنسا ،بلجيكا، بلغاريا، ألمانيا ، بريطانيا ، المجر ، ايطاليا النرويج ، البرتغال،رومانيا،اسبانيا، السويد، سويسرا، يوغسلافيا) . وهو عبارة عن مخصصات تصرف للأسر المنجبة للأطفال وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع تحقيق زيادة معدلات الإنجاب2 ، وقد بدا في تطبيق هذا البرنامج في ألمانيا في عهد هتلر وايطاليا في عهد موسولوني أما اسبانيا فكانت هناك تشريعات تشجع على زيادة النسل إذ كان الرجال الذين لديهم أسر كبيرة العدد يعفون جزيئا أو كليا من الضرائب

والملاحظ من هذا إن الساسة السكانية المتبعة في أوروبا هي سياسة سكانية مدعمة لزيادة النسل ولهذا نحاول إن نقدم توضيحا عن السياسة السكانية المدعمة للإنجاب حيث تمثل فرنسا السياسة المدعمة للإنجاب في الوقت تمثل

[1] Rapport national sur la politique de la population, Maroc , 2000,P11 .
[2] علي عبد الرزاق جلبي : مرجع سابق، ص 271.

السويد موقفا وسطا لكنه يميل نحو السياسة المدعمة أكثر من ميله اتجاه السياسة المناهضة .

1- السياسة السكانية في فرنسا

لقد تعرضت فرنسا لانخفاض شديد في نسبة الخصوبة في بداية القرن 19 ويعود الى ما تكبدته من خسائر وأرواح في الحرب العالمية الأولى وحربها مع بروسيا قبل ذالك عام 1870-1871 حيث قذر عدد الوفيات في هذه الحرب ب 4-5 مليون[1]

بالإضافة إلى هذا فلقد انخفضت القدرة البيولوجية على الإنجاب في فرنسا إبان القرن 19 حيث أرجع العالم الفرنسي **لابوج** انخفاض القدرة البيولوجية على الإنجاب في فرنسا إلى (اختلاط الأجناس أو مزج السلالات وتداخلها ، حيث يقرر إن الزواج المتداخل أو المختلط بين سلالتين مختلفتين يؤدي إلى العقم وانعدام القدرة البيولوجية على الإنجاب ، ومن ثم فان القدرة البيولوجية مسألة تناسب في تصوره على نقاء العرق .

أو السلالة البشرية مع درجة الاستقرار أو الثبات في مسائل الاتصال الجنسي وهنا نشير أيضا إلى نظرية **لابوج** وان لم تلقى رواجا وقبولا واسعا في وقته إلا أنها أضافت تأييدا واسعا لقبول فكرة تفسير انخفاض معدلات الخصوبة في إطار العوامل البيولوجية [2]

ولهذا اعتبرت الحكومة إن هذا الانخفاض معناه هلاك الشعب الفرنسي إذ هناك تقارير إحصائية تشير إلى إن عدد سكان فرنسا في سنة 1921 اقل منه سنة 1911 بمليونين ومائة ألف نسمة إذ كان قد ازداد بمليون ونصف مليون سنة 1927 ولكنه في الغالب إن ما كان نتيجة دخول عدد كبير من الأجانب والجدير بالذكر عدد الأجانب يمثل 8.2 بالمائة من سكتن فرنسا ، ولهذا فالمعالم الأساسية للساسة السكانية في فرنسا تتحدد في **قانون الاسرة** الذي وضع عام 1940 والذي حدد هدفين أساسين هما :

[1] Haggett p Gegraphy :Amodern sunthése ,New york ,1972 ,P172.
[2] السيد عبد العاطي: علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1999، ص 224 .

تشجيع إنشاء الأسرة وتربية الأطفال بالعدد الذي يحافظ على الزيادة المعقولة للسكان من جهة ، ومناهضة الشيخوخة من جهة أخرى ، ولضمتن تحقيق هذه الأهداف وضعت برامج أهمها وضع عدد من الإجراءات الخاصة بالمعونات لدعم مسائل الزواج وتربية الأطفال وأضفى تشريع عام 1942 طابعا قوميا على برنامج المعونات الأسرية وأصبح كل العاملين في الصناعة يحصلون طبقا للقانون على معونات مالية تدفع مقابل كل مولود ثم وصلت المعونات الأسرية في عام 1961 الى ما يساوي 5% من إجمالي الدخل القومي .

كما وضعت عدد من الإجراءات الردعية مثل قانون يحرم تعليم منع الحمل ونشر المعلومات عن طرقه ووسائله كذالك منع الإجهاض ، إضافة إلى ذلك تفرض ضرائب إضافية على الذين لا يتزوجون تو يتزوجون لكنهم لا يريدون الإنجاب

ولقد كان الإجراء الاقتصادي الأساسي في هذه السياسة ممثلا فيما أوردناه سابقا باسم علاوات الأسرة وهي منح مالية تعطى بشكل نقدي ودوري لكل أسرة تنجب أكثر من طفلين تحت عمر 15 سنة وفي بعض الأوقات تمتد إلى سن 20 وتدعيما لسياسة الإنجاب كانت العلاوات تزداد بازدياد الطفل الثالث والذين يولدون بعده

كما احتوت هذه السياسة صرف علاوات إضافية لتكاليف ما قبل الولادة نفقات الوضع بالإضافة إلى هذه كانت هناك امتيازات أخرى تقدم للأزواج والزوجات مثل القروض الحكومية ، الإعفاء من الضرائب ، تخفيض مصاريف الخدمات العامة إلى إقامة معسكرات ترويحية وإنشاء دور الحضانة وتقديم الاستشارات الأسرية بالمجان .....الخ

كما انه تدعيما لنفس السياسة المدعمة تضمنت التشريعات الفرنسية بعض الإجراءات التي تشجع الهجرات الدولية إليها في الشكل الذي يتناسب احتياجاتها الديموغرافية وكان إنشاء المركز القومي للدراسات الديموغرافية عام 1945 أحد منجزات السياسة السكانية

2- السياسة السكانية في السويد

مما قال الوزراء السويد سابقا وهو tryggar أثناء إحدى خطبة في المجلس النيابي (إن الشعب السويدي إذا كان لا يريد لنفسه الانتحار فعليه أن يتخذ التدابير المؤثرة لمقاومة انخفاض نسبة المواليد في وطنه ، إن انخفاض نسبة المواليد أصبح خطرا وينذر بالويل منذ سنة 1921 إذ توقف تزايد السكان [1]

حيث كان من تأثير هذه التنبيه ان الحكومة السويدية قامت بتكوين لجنة خاصة في شهر ماي 1935 وضعت تقاريرها سيادة جديدة أمام الحكومة

ومن اقتراحات هذه اللجنة هو ضرورة العمل على تضخيم الأسرة بحيث يكون ثلاثة أو أربعة أقل عدد الأطفال لدى كل أسرة في السويد وقد اتخذت تقارير اللجنة ما يأتي من الإجراءات القانونية

1- الرقابة على بيع الأدوية المانعة للحمل من قبل لجنة الصحة القومية

2- تخفيف الضرائب على الوالدين في ما إذا كان لهم أطفال لم يبلغوا 18 سنة

3- المحافظة على الصحة ولا سيما إعداد الأدوية المجانية لصحة الأطفال وهناك أثر ظاهر

3- السياسة السكانية في ألمانيا

لما استولى الحزب النازي على نضام الحكم في ألمانيا كان هناك هبوط مطرد لنسبة المواليد أكبر خطر محدق بالشعب الألماني ولذا بذل جهوده لمقاومته وأصدرت الحكومة النازية قانونا يتمثل في منع تعليم منع الحمل وترويج طرقه وكذلك تشجيع الشبان ومنحهم مبالغ معتبرة وذلك لتحفيزهم وترغيبهم في الزواج وكذلك فرض الضرائب المختلفة على غير المتزوجين وكذالك فرض ضرائب على المتزوجين الذين لا ينجبون الأطفال وإعفاء المنجبين لعدد كبير من الأطفال من الضرائب، ففي سنة 1934 منحت عشرة ملايين جنيه كديون الزواج وقد استفاد منها نحو 600 ألف رجل وامرأة كما أنها قررت بموجب قانون أصدرته 1935 أن تخفف من ضريبة الدخل 15% عمن ينجب طفلا ، و35% عمن ينجب طفلين و55% عمن

[1] أبو الأعلى المودودي :حركة تحديد النسل ، دار الشهاب للطباعة والنشر، السعودية ،1982، ص62.

ينجب ثلاثة أطفال أو أكثر وبهذه التدابير بدأت نسبة المواليد في ألمانيا النازية ترتفع من ذلك الوقت ن فبينما كانت 6،16% في السنوات بين 1935/1931 صارت 6،19% في السنوات بين 1936/1940 .

4- السياسة السكانية في بريطانيا

في سنة 1916 أنشأت بريطانيا لجنة خاصة لاستعراض نسبة الولادات وكانت هذه اللجنة وضعت عدة تقارير والتي جاء واحد منها (على بريطانيا أن تراقب بغاية الحذر والاضطراب النقص المتزايد في هبوط نسبة الولادات القومية)

ولمعالجة هذا الخطر أقيمت في بريطانيا حركة ضد تحديد النسل وأسست جمعية باسم / رابطة الحياة القومية / تتضمن عدد كبير من الأفراد رجالا ونساء .

في سنة 1944 أسست بريطانيا لجنة وظيفتها أن تدرس مشكل قلة السكان من جميع النواحي واقتراح التدابير اللازمة اتخاذها ومما قد وصت به هذه اللجنة ما يأتي:

1- أن تمنح لكل أسرة مكافأة مالية على قدر ما يكون لديها من أطفال
2- أن يدخل تعديلا على قانون ضريبة الدخل بحيث تخفض على المتزوجين الذين لديهم عدة أطفال وتشدد على غير المتزوجين
3- التوسيع في البيوت بحيث تصبح تشمل أكثر من ثلاث غرف
4- الإكثار من المشاريع والأعمال الخيرية التي تساعد على رفاهية الأسرة الكبيرة
5- تأسيس جمعيات تهتم بالموضوع

وبعد دراسة هذه التوصيات أدخلت عدة تعديلات على القوانين في بريطانيا ، فألان يمنح فيه للأطفال مكافآت مالية وتمنح للنساء إيجازت أيام ولادة الطفل مع مكافأة خاصة وتوفير فرص العمل والتعليم والعلاج والسكن ، ولا سيما بالنسبة للمتزوجين الذين لهم عدة أطفال حتى لا يتردد

الناس في الإنجاب بكثرة ، وقد بدأت هذه السياسة تِؤتي ثمارها فقد بينت الإحصائيات الأخيرة أن نسبة المواليد في بريطانيا تزداد شيئا فشيئا

5- السياسة السكانية في إيطاليا

لقد بذلت حكومة موسوليني جل قدراتها من أجل رفع نسبة المواليد ، ولهذا الغرض نهت عن ترويج منع الحمل وأصدرت قانونا يحظر نشر الكتب والرسائل والمقالات عن معلومته ووسائله ، وهذا لترغيب الناس في الزواج واتخاذ خطوات وقرارات لغرض الزيادة في نسبة المواليد مثل القرارات التي اتخذتها فرنسا وألمانيا .

تاسعا: السياسة السكانية في بعض الدول النامية

إن المتتبع لحركة سكان العالم يتبين له أن النمو الديموغرافي أكثر شدة في دول العالم الثالث عن غيرها من دول العالم الأخرى إذا أنها تشهد ارتفاعا كبيرا في عدد السكان على الرغم من أن معظمها تدارك الموقف واتخذت بعض السياسات لصالح تنظيم النسل مثل غانا ، الغابون،النيجر،الصين،
الهند.....الخ

وقد أكدت العديد من الدراسات التي أقيمت في هذه البلدان أن هناك نسبة من السكان تهتم بتحديد حجم الأسرة وتقليصها خاصة أن وسائل تنظيم النسل أصبحت تتطلب عناية واهتمام بتطبيقها واختراعها بالإضافة إلى ابتكار وسائل أخرى كالحبوب واللولب .....الخ .

1- السياسة السكانية في الهند

لقد قمت السلطات الهندية بإنشاء العديد من مراكز التخطيط وتنظيم الأسرة في المناطق الريفية، وتوفير خدماتها على نطاق واسع في المراكز الصحية الحضرية ، ولقد ساعد على الانتشار الواسع لهذه البرامج ما قامت به السلطات من جهود لتصنيع وتوزيع وسائل منع الحمل ومع أن القانون الذي كان يحرم الإجهاض ما زال قائما ،إلا أن الدولة بدأت في السماح بالتخلص من الحمل حفاظا على حياة الأم الحامل.

وفي سنة 1976 بدأت الدولة في رصد الاعتمادات المالية لتحفيز الأفراد على التعقيم ومنح المشرعين في الولايات الهندية حق إصدار تشريعات تقضي بالتعقيم الإجباري وتطوير بعض النظم التي تقضي بمكافأة موظفي الحكومة ذوي الأسر صغيرة الحجم ومعاقبة أربا العائلات كبيرة الحجم ، ولقد بلغت سياسة التعقيم الإجباري،حدا يجبر تعقيم الرجل (المنجب لثلاثة أطفال) شرطا أساسيا لحصوله على خدمات حكومية كاستخراج رخصة قيادة السيارة أو إلحاق أحد الأبناء إلى المدارس وكذا كشرط أساسي لمنح السكن .

2- السياسة السكانية في دول المغرب العربي

اعتمدت الدول العربية على السياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة ومن بينها برنامج تنظيم النسل وهذا في كل من مصر ، تونس،المغرب ، الجزائر وهذا يقينا منها انه الحل الفعال للموازنة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والزيادة السكانية

2-1 السياسة السكانية في تونس

تعتبر تونس أول بلد عربي اتخذ موقفا رسميا من عملية تنظيم الأسرة وذلك سنة 1961 حيث رخصت بيع موانع الحمل مع العلم أن عدد السكان في ذلك الوقت 4,3 مليون نسمة [1] ،وفي سنة 1965 وضعت الحكومة التونسية سياسة تنظيم النسل بمساعدة منظمين أمريكيين وذلك بالقيام بعدة دراسات من أجل التقييم الطبي لعملية تنظيم النسل وتحديد التكاليف اللازمة لتعميم وتعليم العملية وعلى إثر ذلك تم إنشاء 12 مركز لتنظيم النسل ، كما تعرضت التشريعات والقوانين التونسية إلى تغييرات كثيرة منها :

1- الإعانات الأسرية المادية والتي أصبحت تحذف ولا تمنح للعائلات التي لديها أكثر من خمسة أطفال.
2- تحديد السن الرسمي للزواج بـ 18 سنة للمرأة و20 سنة للرجل
3- وضع أول قانون للحالة المدنية والمكانة المكانة الشخصية والمركز على تحرير المرأة ووضع أسس علمية جديدة للأسرة والقضاء على تعدد

[1] دريد فاطمة : النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ،1995، ص103.

الزوجات وتأخير سن الزواج وتحرير بيع وسائل منع الحمل وإباحة الإجهاض.

4- خلق ديوان للتخطيط العائلي والسكان عام 1973 وله عدة وظائف منها البحث والدراسة والتعليم والإعلام في الخدمات المقدمة

5- إعلام وتوعية الأفراد بأهمية التنظيم الأسري ودفعهم إلى تبني عملية تنظيم النسل بكل حرية

2-2 السياسة السكانية في المغرب

لقد اتخذت المملكة المغربية سياسة ديموغرافية تهدف إلى تنظيم النسل وهو ما كان مقرر في المخطط الخماسي 1968-1972 حيث وضعت ما يلي :

1- برامج لتنظيم الأسرة

2- خلق مناصب شغل بالمدن

3- القيام بتهيئة عمرانية ومحاربة الأحياء القصديرية

4- رفع سن الزواج إلى 18 سنة بالنسبة للإناث و21 سنة بالنسبة للذكور.

5- السماح ببيع وساءل منع الحمل والإجهاض [1]

3-2 السياسة السكانية في مصر

لقد بدأ الاهتمام بالمشكلة السكانية منذ إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1939 وفي عام 1965 تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والذي قام بإعداد البرنامج القومي للسياسة السكانية من أجل خفض معدل الإنجاب والذي يتضمن ما يلي[2] :

1- رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة

2- إتاحة فرص أكثر للتعليم

3- تشغيل المرأة

4- إدخال الصناعة في الأرياف

5- توفير الرعاية الصحية لتخفيض معدل وفيات الأطفال

6- الضمان الاجتماعي

[1] Rapport national sur la politique de la population, Maroc , 2000,P1 3 .
[2] محمد فعور: سياسة الخصوبة في العالم العربي ، عن المؤتمر العربي حول السياسة السكانية ، تونس،1987، ص7.

7- الإعلام والتوعية وتعليم النساء بمزايا تنظيم الأسرة

8- إدخال الملكية الزراعية

9- تدعيم الخدمات وتوفيرها متضمنة خدمات تنظيم الأسرة

10- تخصيص ميزانيات لتعميم رعاية الطفولة والأمومة في كل قرية

4-2 السياسة السكانية في الجزائر

رغم الزيادة السكانية الكبيرة لعدد السكان الجزائريين خلال ستينات القرن الماضي إلا أن ذلك لم يثر اهتماما للدولة بوضع سياسة سكانية واضحة المعالم ،فلقد كان الاعتقاد السائد أن النمو السكاني يجب أن يتبعه نمو اقتصادي مواز له يفي باحتياجات السكان الضروري ، غير أن موقف الدولة الجزائرية تغير فيما بعد وتعترف بضرورة الاستجابة إلى حاجيات الأفراد والعائلات بغرض الوصول إلى التنمية وفيما يلي تقدم اعم المراحل التي مرت بها السياسة السكانية في الجزائر

المرحلة الأولى من 1962 إلى 1979

كان النمو السكاني في إبان الاستقلال وبداية السبعينات يزداد بوتيرة سريعة تجاوز معدل النمو 3% ، ولم تكن الجزائر على استعداد رسمي لتخفيض هذه الوتيرة المتسارعة فالحرب الاستعمارية أثقلت الدولة خسائر بشرية كبيرة ،ولقد شجع الرئيس هواري بومدين في أغلب خطاباته النساء على المشاركة في انتخابات البلدية ليعتنين مباشرة بالقضايا المتعلقة بالزواج والطلاق وبرامج تنظيم الأسرة ، وكما عدة مجموعات للنهوض ببرامج تنظيم الأسرة وإدراجها ضمن سياسة سكانية، من ذالك انجاز تقريرين حول نمو السكان في عام 1968 ، بحيث أكد التقرير الأول المنبثق عن المجلس الوطني بسياسة الولادات والمعنون (الضرورة الملحة لتنظيم الأسرة) على إنشاء شبكة لمراكز تنظيم الأسرة عبر كافة التراب الوطني لكونها العامل الأساسي لنجاح البرنامج ووسيلة مباشرة لتوصيل الفكرة للسكان ، في أكد التقرير الثاني المعد من طرف أمانة الدولة للتخطيط تحت عنوان(نتائج الانفجار الديموغرافي

على مشاكل السكن والبناء) على ضرورة تبني سياسة تنظيم عائلي لمساهمتها بقدر كبير في حل مشكل السكن.

وفي نفس السياق قدم المجلس الأعلى فتوى حول مسألة تحديد النسل بناءا على طلب من وزارة الصحة عام 1968 وكان فحوى الفتوى)" أن تحديد النسل أمر يوكل إلى الإفراد المعنيين بالأمر دون أن يكتسي ذالك القهر أو الإكراه مع الإشارة إلى ضرورة تنظيم حملات تحسيسية أين تشرح فيها الشروط اللازمة لإنجاب أطفال سالمين "[1]

وبالرغم من الجهود المبذولة من اجل تبني سياسة سكانية واضحة إلا أن الدولة والسلطات الرسمية أصرت على موقفها الرافض ، وتأكد هذا الاتجاه في خطاب الرئيس هواري بومدين عند تدشينه سنة 1969 بقوله " هدفنا تحقيق مستوى معيشي يوازي مستوى الأمم المتطورة ....نحن لا نقبل الحلول الخاطئة مثل مراقبة الولادات إلي يعني تجنب الصعاب بدل البحث عن الحلول اللائقة ، نحن نفضل الحلول الإيجابية والفعالة لتوفير مناصب شغل للكبار،مدارس للصغار ، وهياكل اجتماعية أفضل للجميع " [2] ومن أشهر ما قاله أيضا " باستطاعة الجزائر استيعاب 40 مليون نسمة ،وبخصوص المسالة الديموغرافية ..لسنا من مناصري الحلول الخاطئة "

وعليه كان الرئيس في ذلك الوقت يأمل بأن يكون الاقتصاد الزاهر هو الحل وبالتالي فتكلفة الطفل لا تدفع الزوجين لتجنب الإنجاب كونها لا تشكل عبئا على الأسرة ، كما رفض الرئيس الخضوع للضغوط الخارجية وتبني سياسة سكانية للتحكم في الولادات استجابة لرغبة الغرب .

في سنة 1974 في مؤتمر بوخاريست أصر الوفد الجزائري في خطابه على أن " تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية وتبني إستراتيجية للتطور الهادفة إلى توزيع عادل للمداخيل ما بين الأمم هي التي ستسمح بخلق ظروف للنمو وانسجام أكبر ما بين الاقتصاد والعوامل الديموغرافية " من جهة أخرى نددت

[1] وزارة الشؤون الدينية: مجموعة فتاوي لبعض علماء الإسلام ، تنظيم الأسرة في الإسلام ، مؤسسة الفنون المطبعية ، وحدة الرغاية، الجزائر،1989، ص 12 .

الجزائر بالسياسة السكانية على لسان ممثلها "بان أحسن موانع الحمل هي التنمية" وهكذا ما تبنته الجزائر خلال هذه الفترة كان يتماشى مع الشعار الذي رفعته وهو أن تنظيم الأسرة في الجزائر لا يتعدى حماية الأمومة الطفولة في إطار برنامج تحسين الصحة العمومية لمختلف شرائح المجتمع .

وفي سنة 1976 صدر أول قانون للصحة بعد تبني نظام العلاج المجاني يشير إلى تبني سياسة وطنية لتباعد الولادات من خلال استعمال وسائل منع الحمل ، وكان الهدف من وراء هذه الوسائل هو الحفاظ عل صحة الأم وطفلها فقط ،من جهة أخرى ورد في دستور 1976" أن السياسة الوطنية لتباعد الولادات باستعمال موانع الحمل غرضها حماية وصحة الأمهات والأطفال على المستوى الاجتماعي والنفسي للعائلات وذلك بتوفير هده الوسائل المعتمدة من طرف وزارة الصحة العمومية "[1]،

وخلال الفترة 1974-1979 تلقت الدولة الجزائرية تمويلا خارجي من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وذلك بغرض إنشاء مراكز التخطيط العائلي واقتناء تجهيزات لفائدة هذه المراكز بالإضافة إلى توفير وسائل من الحمل وتكوين خبراء في هذا المجال ،ومن جهة أخرى لم تبخل وزارة التربية الوطنية في التبليغ عن أهداف برنامج تنظيم الأسرة إلى السكان من خلال مقررات الكتب المدرسية وإدراج مواد تعليمية جديدة، في حين تقلص دور وزارة الشؤون الدينية في خطب المساجد لإقناع بعض المواطنين بمسألة تنظيم النسل كونها تهم بالدرجة الأولى صحة الأم والطفل ، وأنها لا تكسب مستعملها إثما .

المرحلة الثانية من 1980- 1988

في بداية الثمانينات تلقت الجزائر صدمة كبيرة بسبب الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط مما إلى فشل المخططات المنتهجة المتعلقة بتوفير السكن وفرص العمل وإتاحة العلاج المجاني ، وبالرغم من كل المحاولات والجهود المبذولة في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة منسجمة ومتوازنة مع النمو

[1] دريد فاطمة :النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أطروحة الدكتوراة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007 ، ص340.

الديموغرافي السريع ، إلا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق توازن بين طرفي هذه المعادلة وبذلك زادت الهوة اتساعا وظل الاختلال قائما ،وهذا الوضع دفع بالمسؤولين إلى إعادة النظر في قضية النمو السكاني ، وانطلاقا من هذا الوضع ورد في اللائحة الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 ما يلي " إنه من الضروري وفي إطار سياسة صحية شاملة السهر بصفة خاصة على حماية المرأة والطفولة بهدف التوصل إلى توازن عائلي يتماشى مع نمو ديموغرافي يكون منسجما مع وتيرة نمو اقتصادنا "[1]

وفي سنة 1983 تم المصادقة على أول برنامج وطني للتحكم في النمو الديموغرافي ،والذي تبلور في ثلاث نقاط هي :

- تطوير نشاطات تباعد الولادات
- تطوير دراسات وأبحاث حول محددات الخصوبة
- تطوير نشاطات إعلامية تحسيسية وتربوية في مجال التنظيم العائلي

وفي مؤتمر مكسيكو عام 1984 أين سجل تغيير في الموقف الجزائري ، وعبرت الجزائر بصورة واضحة عن موقف جديد ومغاير للذي تبنته في السابق "إن تطوير برامج النمو السكاني شرط أساسي في تطوير الاقتصاد ،ولقد طالبت الدول النامية عموما بما فيه الجزائر الدول المتقدمة بضرورة مساعدتها في تطبيق سياستها السكانية المبنية عل الحد من الزيادة السكانية "[2] كما تأكد هذا الاتجاه في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي أولى اهتماما كبيرا لضرورة التصدي لبلورة الاحتياجات الاجتماعية مع مواصلة المجهود الإنمائي الاقتصادي والسهر على حماية المرأة والطفل على الخصوص في إطار السياسة الصحية الشاملة ، وقد جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 ليحدد ظاهرة النمو السكاني من خلال ما ذكر فيه وهو " أن معدل النمو الديموغرافي العالي يعرقل إمكانيات التحسن الكمي المطلوب ،إذ

[1] حزب جبهة التحرير الوطني: التخطيط والتنمية ، الجزء الأول تقييم مخططات التنمية ، سبتمبر1983 ، الجزائر، ص 24.
[2] http://www.onefd.edu.dz,nouvembre 2014.

يجعل مشكلة توازن الحاجات الحالية والمستقبلية أكثر تعقيدا ويحول دون التحسن النوعي الذي يعد مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي "

اثر ذلك تم إجراء عدة تحقيقات أهمها المسح الوطني حول الخصوبة سنة 1986 ، والتعداد العام للسكن والسكان سنة 1987.

وعلى العموم اتسمت المرحلة الثانية من السياسة السكانية في الجزائر بتوفير وسائل منع الحمل في كل العيادات المتعددة الاختصاصات ودور الولادة والمراكز الصحية وحتى قاعات العلاج

المرحلة الثالثة ما بعد 1988

تميزت بداية هذه المرحلة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تسببت في انتشار البطالة وتفاقم الفقر ، فضلا عن ما عرفته الدولة من تذبذب في الاستقرار السياسي وانعدام الأمن خاصة سنوات التسعينات ، كل ذلك دفع بالجزائر إلى إدماج قضايا السكان ضمن مسلسل التنمية .

ومن هنا أسندت مهام التكفل بالبرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني إلى الجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي حتى سنة 1994 ، فيما اعتبرت الجزائر التوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة سنة1994 من ضمن أولياتها ، ومن أجل ذلك وضعت أهدافا رئيسية خاصة بتحسين المؤشرات الصحية والديموغرافية لغاية سنة 2000 ، فمن جهة تعاملت مع قضية النهوض بالمرأة وجعلها شريكا كاملا وأساسيا في التنمية على أنها قضية أساسية الهدف منها تقليص الهوة بين الدور الذي يقوم به الرجل والذي تقوم به المرأة في عملية التنمية ، ومن جهة أخرى كانت ملفات الصحة الإنجابية وحماية الأمومة والطفولة من بين الملفات الأساسية والأولويات الوطنية في مجال الصحة والسكان ويتضح ذلك في إدراجهم ضمن أهداف سياسات الصحة العمومية من خلال التركيز على التخطيط العائلي الخاص بحماية صحة الأم ومتابعة الولادة والقضاء على الأمراض المتنقلة ، واستنادا إلى تقييم مديرية السكان لوزارة الصحة فان الجزائر قطعت شوطا هاما في تكريس توصيات مخطط العمل المصادق عليه ، لكن ثمة مشاكل ونقائص لم

توفق الجزائر من تجاوزها نظرا لنقص الموارد الضرورية لتطبيق التوصيات في إطار ثوابت وقيم المجتمع .

ومن هنا سلكت السياسة السكانية في الجزائر خلا هذه الفترة منعرجا جديدا ، فكان مما توصلت إليه في مؤتمر القاهرة سنة 1996 هو تقديم وثيقة عمل تحت عنوان " الصحة ،الجنس،والشباب " وبينت فيها أن السياسة السكانية تتمحور حور أربعة أهداف هي : الإعلام ، التربية ، تحسيس الشباب والنساء وتنظيم الأسرة وذلك عبر التراب الوطني ومن جهة أخرى وضعت برنامجا استراتيجيا لمجموعة من الأهداف المتعلقة بتغطية كل الاحتياجات الصحية وتنظيم الأسرة عن طريق حملات التوعية والخدمات الإعلامية بالمناطق الحضرية والنائية بشكل خاص ، كما أشار البرنامج غالى روح التعاون مع أطراف معينة داخل الحكومة ، وكذا الشركاء الاجتماعيين داخل المجتمع المدني ، وطبيعة الدعم المادي المقدم للجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي التي تساهم فيه إضافة إلى المؤسسات الوطنية الرسمية وكل الاتحاد الدولي للتخطيط العائلي والصندوق الوطني للنشاطات السكانية."

ولقد استفادت السياسة السكانية الجزائرية في إطار التعاون مع المنظمات الدولية من مشاريع تقييمية للبرامج المطبقة منها المسح الوطني لصحة الأسرة سنة 2002 والممول من طرف الجامعة العربية وكذا المسح حول وفيات الأمهات ووفيات ما حول الولادة سنة 2004 والممول من طرف منظمة الصحة العالمية والتي أكدت تحسن معظم المؤشرات الديموغرافية والصحية .

تم انجاز المسح الوطني العنقودي المتعدد المؤشرات سنتي ، 2006،2012 في إطار الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الجزائرية و مكتب اليونيسيف في الجزائر، بدعم تقني ومالي من اليونيسيف والصندوق المشترك للأمم المتحدة.

الفصل الـــــــرابع : الانتقال الديموغرافي في الجزائر

- دراسة تحليلية بين مختلف التعدادات والتحقيقات الوطنية -

تمهيـــــــــد

أولا: النمو الديموغرافي في الجـزائـر ومظاهـره

ثـــــانيا: انتقـــــــــــال الولادات في الجزائـر

ثـــــالثا: انتقـــال الخصـــوبة فـــي الجـــزائـــر

رابـــــعا : تطور استعمال موانع الحمل في الجزائر

خـــــامسا: انتقـال الوفيـــــــــات في الجزائر

ســـــادسا : انتقـال الـــــــزواج فـــي الجـزائر

تمهيـــــد

لقد عرف سكان الجزائر تغيرات كبيرة خلال القرن المنصرم جراء التقلبات التي عرفتها خلال الحقبة الاستعمارية والتي امتازت في غالبيتها بالحرب بحثا عن استقلالها ، وانتشار الأمراض والأوبئة وغياب المرافق الصحية وتدني المستوى المعيشي جراء السياسة القمعية التي كان ينتهجها المستعمر الفرنسي ضد الجزائريين ، كل هذا كان له أثر مباشر على التركيبة السكانية للجزائر ومعدل نموه ولتتبع هذه التأثيرات على الانتقال الديموغرافي في الجزائر ومعرفة مدته ومراحله سوف نستعرض في هذا الفصل تطور عدد سكان الجزائر وبنيته وتوزيعه الجغرافي وتطور مواليده ووفياته ابتداء من بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا مع التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى تغيرات عناصر ومؤشرات الانتقال الديموغرافي في الجزائر (ولادات ،خصوبة ، زواج ، وفيات ،أمل الحياة) .

أولا : النمو الديموغرافي في الجزائر ومظاهره

1- تطور عدد سكان الجزائر:

إن المتتبع للمعطيات الإحصائية للسكان في الجزائر يلاحظ أن النمو السكاني مر بثلاثة مراحل أساسية متباينة وهي مقسمة على النحو التالي :

أ- المرحلة الأولى:من 1830 إلى 1886

الجدول رقم (16): تطور عدد سكان الجزائر من 1830 إلى 1886

السنوات	السكان (بالآلاف)
1830	3000
1856	2496
1861	2737
1866	2656
1872	2134
1876	2417
1881	2842
1886	2287

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،1981.

وهي مرحلة الركود والتراجع السكاني من 1830 وهو بداية الاحتلال لتنتهي سنة 1886 وهي المرحلة التي ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار حتى بلغ 2287000 نسمة سنة 1886 بعدما قدر سنة 1830 بحوالي ثلاثة ملايين نسمة ، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها الأمراض والأوبئة والحروب الاستعمارية والثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر، بالإضافة إلى انخفاض المستوى الصحي العام وكذلك تدني مستوى معيشة المواطن.

ب- المرحلة الثانية:من 1887 إلى 1960

وهي مرحلة النمو السكاني البطيء وهي تمتد من 1887 إلى 1960 وهي مرحلة تمتاز بزيادة قليلة للسكان حيث لم يتزايد السكان بدرجة كبيرة وخاصة

في الفترة من 1901-1954 حيث سجل زيادة تقدر بـ 4 ملايين نسمة في مدة نصف قرن تقريبا، حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية تتراوح بين 0,45% إلى 1,7% ، ثم يزداد بشكل بطيء بسبب ظروف الحرب التي عاشتها الجزائر منذ سنة 1954 إلى سنة 1962 ضد المستعمر الفرنسي الذي خسرت فيها الجزائر ما يقارب مليون ونصف المليون شهيد حيث بلغ عدد سكانها في سنة 1960 ما يقارب تسعة ملايين ونصف ، وهذا في ظل غياب إحصائيات دقيقة في هاته الفترة والجدول التالي يوضح تطور السكان في هذه المرحلة .

الجدول رقم (17) : تطور عدد سكان الجزائر من 1886 إلى 1960

السنوات	السكان (بالآلاف)
1891	3575
1896	3781
1901	4089
1906	4478
1911	4741
1921	4923
1926	5151
1931	5588
1936	6201
1954	8775
1960	9602

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،1981.

ج- المرحلة الثالثة:من 1961 إلى يومنا هذا

وهي مرحلة الانفجار السكاني إذ تتميز بالنمو السريع للسكان الناتج عن الانخفاض المستمر في معدلات الوفيات والارتفاع في معدلات المواليد، ولقد تميزت هذه المرحلة كما قلنا بالارتفاع في معدل المواليد حيث ازداد عدد المواليد بعد استقلال الجزائر، ومعدلات الوفيات تماثلت للانخفاض لأسباب عدة منها: التطور الصحي ، توفر الخدمات ،الارتفاع في المستوى المعيشي والجدول التالي يبين الزيادة المستمرة لعدد سكان الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2018.

الجدول رقم (18) : تطور عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال (1962- 2018)

السنوات	عدد السكان (بالملايين)	السنوات	عدد السكان (بالملايين)
1962	10,23	2001	30,600
1967	12,56	*2002	31,040
1977	17,10	**2008	34,591
1987	22,82	2009	35,268
1990	25,022	2010	35,978
1991	25,643	2011	36,717
1992	26,276	2012	37,495
1994	27,496	2013	38,297
1995	28,060	2014	39,114
1996	28,566	2015	39,963
1998	29,507	2016	40,836
1999	29,950	2017	41,721
2000	30,386	2018	42,200

المصدر:*الديوان الوطني للإحصائيات، 2002
****http://www,ons,dz/-Demographie-,html**

جدول رقم (19) **متوسط معدل النمو السكاني للجزائر من** 1970 **إلى** 2008

الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو السكاني
1979-1970	3,6
1989-1979	3,4
2002-1989	2,8
2008-2003	1,7
2018-2008	1,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات2008

من خلال بيانات الجدول رقم (19) نلاحظ تراجع متوسط معدل النمو من 3,6**%** إلى 3,4**%** في ظرف عشرة سنوات تقريبا أي بـ 0,2**%** وهذا في فترة السبعينات ثم يزيد في الانخفاض خلال عشرية الثمانينات لكن بوتيرة أسرع والمقدرة بـ 0,6**%** ، ليصل في سنة 2008 إلى 1,7**%** وهو تقريبا إلى النصف في غضون 30 سنة تقريبا ويستمر في التراجع ليصل إلى 1,2**%** في سنة 2018. وبالتالي فقد تراجع معدل نمو سكان الجزائر إلى أكثر من النصف من السبعينات إلى يومنا هذا ويرجع ذلك إلى التطورات التي عرفتها الجزائر في عدة مجالات خاصة الصحية والاقتصادية والتعليمية والى السياسات

السكانية المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة والتي أدت إلى تغير الذهنيات اتجاه السياسة الإنجابية للزوج والزوجة الجزائرية .

2- بنية سكان الجزائر بين التعدادات

جدول رقم (20) بنية سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى والجنس خلال سنوات التعداد 1966-1977 - 1987- 1998- 2008

تعداد 1966			تعداد 1977			تعداد 1987			تعداد 1998			تعداد 2008		
ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
48,8	46	47,6	49,3	46,6	47,9	44,6	43,6	44,1	36,5	35,8	36,2	28,4	27,7	28,1
42,3	47	44,5	44,9	47,6	46,3	49,8	50,5	50,2	57,1	57,3	57,2	64,3	64,7	64,5
8,9	6,9	7,9	5,9	5,8	5,8	5,6	5,9	5,7	6,4	6,8	6,6	7,3	7,6	7,4

Source : RGPH(1966,1977,1987,1998, 2008)

يمكننا القول من خلال معطيات الجدول رقم (20) بالنسبة للفئات العمرية الكبرى، بأن البنية السكانية للمجتمع الجزائري قد شهدت تغيرات، خاصة لدى الفئة العمرية الأقل من 15 سنة، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية الأقل من 15 سنة انتقلت نسبتها من 47,6% في تعداد 1966 إلى 28,1% في تعداد 2008، أي أنها تراجعت مقارنة بما كانت عليه بقرابة 20 نقطة، و على عكس ذلك ارتفعت نسبة الفئة العمرية (15-59)، من 44,5% سنة 1966 إلى 64,5% حسب تعداد سنة 2008، و هذا يعني أن النسبة التي ضاعت من حصة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة أصبحت في الفئة العمرية الوسطى، مما يعني أن البنية السكانية لسكان الجزائر قد تغيرت، بالنسبة لفئة الشيوخ (أكثر من 60 سنة)، نلاحظ أن نسبتها كانت 7,9% سنة 1966 لتنتقل في تعداد 2008 إلى 7,4%، مع العلم أنها انخفضت خلال هذه الفترة إلى 5,7% سنة 1987، و هي آخذة في الارتفاع بسبب ارتفاع أمل الحياة.

لكن رغم هذه التغيرات التي طرأت على الفئات العمرية الكبرى لسكان الجزائر لازالت تحافظ على شبابية سكانها حيث بلغت الفئة 15-59 سنة في سنة 2008 نسبة 64,5% من إجمالي سكانها وهذا أمر نحسد عليه في المجتمعات الغربية .

الشكل رقم (**02**)الدوائر النسبية لسكان الجزائر حسب الفئات العمرية

في تعداد 1966-1977-1988-2008

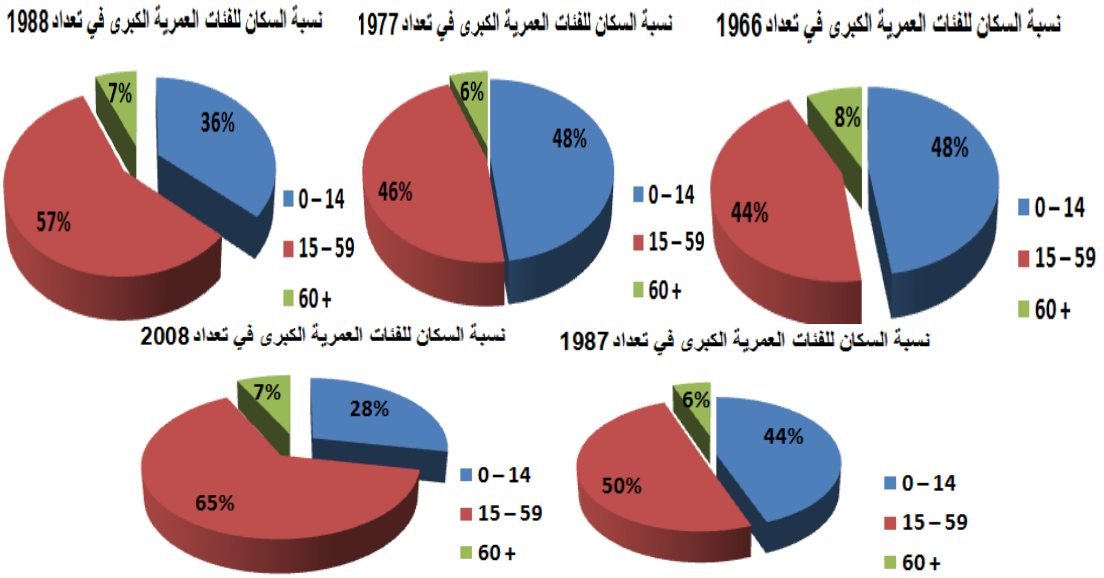

التمثيل شخصي انطلاقا من تعداد 1966 – 1977 -1987 -1998- 2008

(ملاحظة: النسب الظاهرة في الدوائر النسبية مقربة أي بدون فاصلة)

إن بنية سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبرى تظهر من خلال الدوائر النسبية لنسبة السكان عبر مختلف التعدادات أنها يطغى عليها اللون البني والذي يمثل الفئة الشبابية (15-65 سنة) ، أي أن المجتمع الجزائري فتي وأن أغلب سكانه تتراوح أعمارهم بين 15 -65 سنة ، إذ أن نسبة هذه الفئة في تزايد مستمر حيث كانت في تعداد 1966 تقدر بـ 35,9% لتصبح 64,18 % في تعداد 2008 في حين يقابلها في الفئة 0-14 انخفاضا في نسبتها إذ كانت تقدر بـ 57,4% في سنة 1966 لتصبح 28,41% سنة 2008 في حين فئة الشيخوخة عرفت تذبذب في نسبها إذ عرفت انخفاضا في سنوات السبعينات والثمانينات ثم تعاود الارتفاع من جديد لتصل إلى 7,4 % في سنة 2008 .

3- الأهرام السكانية للجزائر لتعدادات ما بعد الاستقلال

الهرم السكاني يعرف بأنه الهرم العمري والنوعي للسكان ، يصمم ليعطي صورة تفصيلية للتركيب النوعي لسكان منطقة ما " والهرم السكاني رسم بياني يمثل التوزيع السكاني حسب العمر والنوع ويسمى بالهرم لأنه الصورة الكلاسيكية للمجتمع ذي الخصوبة العالية والوفيات العالية ويمتاز الهرم السكاني بقاعدة عريضة بسب العدد الكبير من المواليد وتنحدر تدريجيا إلى الأعلى"[1]

الهرم السكاني هو عبارة عن صورة فوتوغرافية لأي مجتمع ما، فمن خلاله تستطيع التنبأ عن مجموعة المؤشرات الديموغرافية كيف كانت وكيف أصبحت وكيف ستكون ، بحيث أنه يجمع مختلف شرائح المجتمع بأعمارهم وأجناسهم ، فهو يلخص لنا الحالة السكانية التي يتواجد عليها أن كان مجتمع شاب أم شائخ مجتمع متجدد أم غير ذلك ، ذكوري أم أنثوي ,,,,,,الخ

والأشكال السابقة تمثل مختلف الأهرامات السكانية التي عرفتها جزائر الاستقلال حسب سنوات التعداد السكاني العام.

يعد المجتمع الجزائري بكل المقاييس الديموغرافية – مجتمعا شابا- في تركيبته العمرية وهذا بمجرد إطلالة بسيطة على الشكل رقم (03) والذي يمثل مختلف الأشكال لمختلف تعدادات ما بعد الاستقلال:

(تعداد 1966،1977،1987،1998،2008) وهي عبارات عن أهرامات موسعة تتميز بقاعدة عريضة ووسط عريض وقمة متقلصة وهذا عند الجنسين (ذكور ، إناث) وهذا ما يبين أن أكثر من نصف سكان الجزائر أعمارهم أكثر من 15 سنة في التعدادات الثلاثة الأخيرة وأكثر من 44,5%من سكانه أعمارهم أكثر من 15 سنة في تعدادي 1966، 1977. وهذا يدل على أن التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري تميزت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بأنها تركيبة شبابية محضة ، إلا أن هناك بعض الاختلافات في شكل الأهرامات تظهر لنا من تعداد إلى تعداد أخر خاصة على مستوى القاعدة ، وهذا راجع إلى تحكم بعض

[1] فوزي عبد سهاونة، جغرافيا السكان ، مصدر سابق، ص 60.

الظـروف التـي مـرت بهـا الجزائـر منـذ الاسـتقلال إلـى يومنـا هـذا فهـذه التغيـرات التـي طرأت على:

الشكل رقم (**03**) الأهرام السكانية للجزائر لتعدادات ما بعد الاستقلال

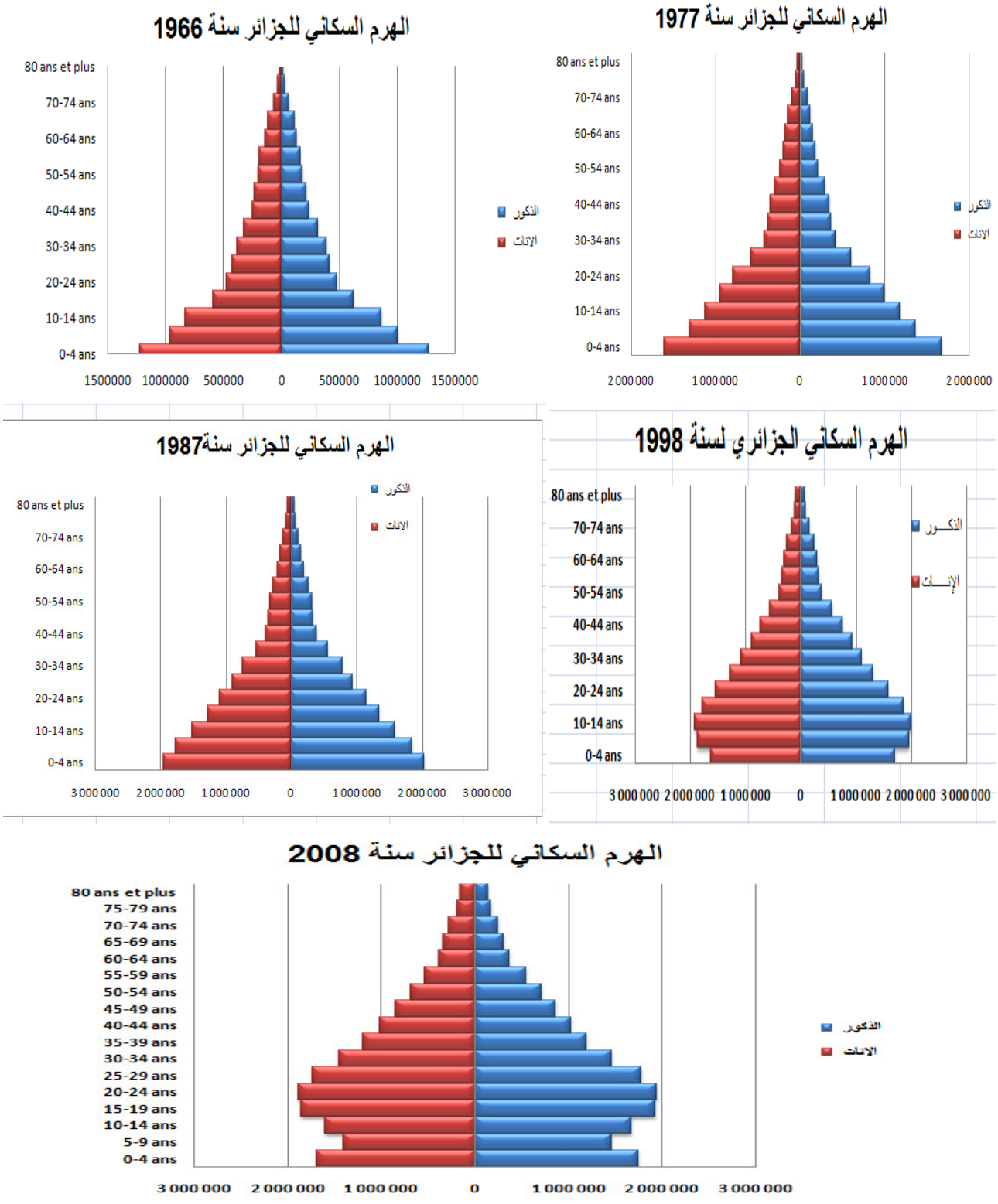

التمثيل شخصي انطلاقا من تعداد 1966 – 1977- 1987 -1998- 2008

مستوى كل من معدلات المواليد والوفيات ، فلو نلاحظ الهرم السكاني لسنة 1966 سنجد أن شكله مختلف عن الأهرامات الأخرى نوعا ما على المستوى العام ، وأما لو وضعنا في حساباتنا الظروف التي كانت عليها الجزائر في تلك السنة فهو طبيعي ،لأن في تلك المرحلة كانت الدولة الجزائرية فتية في بداية سنوات الاستقلال، وأما شعبها فهو شعب منهك خرج للتو من حرب تحريرية حصدت الآلاف من الأرواح من مختلف الأعمار، لذلك تميز الهرم بقاعدة عريضة نظرا للمواليد المرتفعة لتعويض ما قضت عليه الحرب هذا على مستوى العدد ، أما على مستوى النوع فانه يجدد فرق طفيف بين الجنسين وهذا نظرا إلى فقدان الكثير من الذكور في الحرب التحريرية مما خلف زيادة كبيرة في عدد الأرامل.

أما الهرم السكاني لتعداد سنة 1977 فشكله بدأ يقترب من الشكل الطبيعي للهرم المتعارف عليه ، وهذا راجع إلى الاستقرار بالدرجة الأولى وانخفاض معدلات الوفيات والزيادة في معدلات الولادات ، والذي يرجع إلى الجهود المبذولة من طرف سلطات ما بعد الاستقلال من أجل النهوض بالتنمية ككل .

ولتظهر نتائج تلك الجهود جليا في الهرم السكاني لسنة 1987 حيث ازدادت القاعدة في الاتساع الذي مرده إلى انخفاض الوفيات.

وقبل أن نحلل ونصف الهرم السكاني لسنة 1998 فنحن ملزمون بالتذكير بالظروف التي عاشتها ومرت البلاد قبل هاته السنوات من اضطرابات سياسية وأمنية ،فكانت نتائج ذلك على شكل الهرم حيث تقلصت مساحة القاعدة خاصة الفئة (0-5) وهو ما يفسر تناقص عدد المواليد ،وهذا يرجع إلى السياسة السكانية التي اتبعتها الدولة من توفير موانع الحمل وتقديمها مجانا في العيادات وانتشار استعمالها من طرف النساء (حضر، ريف) ، و تناقص نسب الزواج، كما نلاحظ تناقص فئة الشباب بسبب ارتفاع معدلات الوفيات في أوساط هاته الفئة ،وبعد استتباب الأمن والاستقرار يظهر ذلك ويتجلى في الهرم السكاني لسنة 2008 في الرجوع النسبي في مساحة القاعدة أي الزيادة في عدد المواليد.

4- التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر

يعد التوزيع الجغرافي لسكان أي منطقة انعكاسا للظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية فيها وذلك بسبب التأثير المباشر والفعال لهذه الظروف على تركز السكان أو تشتتهم ،فإذا ما كان للعوامل الطبيعية درجة من الأهمية في توزيع السكان وتركزهم في منطقة دون أخرى فإن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية نفس الدرجة من الأهمية لان هذه العوامل بإمكانها أن تجعل منطقة مكتظة بالسكان على الرغم من عدم ملاءمتها من الناحية الطبيعية لسكنى البشر ، وذلك لما أوجده الإنسان من ظروف ملائمة للعيش بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي ,

وفي هذا الإطار نتبع التقسيمات الإدارية السارية للديوان الوطني للإحصائيات ، لكنها تتوخى بعض التجاوزات في المقاربة وذلك بجمع الولايات المتجاورة المتقاربة من حيث السمات المرفولوجية والاقتصادية والاجتماعية ، وبناءا على ذلك تم الجزائر إلى خمسة أقاليم رئيسة وهما على التوالي :إقليم الشمال الشرقي ،إقليم الشمال الغربي ،إقليم الوسط، إقليم الجنوب الشرقي وإقليم الجنوب الغربي

4-1- التوزيع العددي والنسبي للسكان

تشكلت خارطة التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر بفعل عوامل مناخية وجغرافية مختلفة ، ولم تكن هذه الخريطة متوازنة منذ ظهور التقسيمات الإدارية للوطن ، وتمثل ذلك في تركز شديد للسكان في بعض الولايات دون الأخرى ، فمثلا في عام 1987 تجاوزت نسبة السكان في ثلاث ولايات هي العاصمة ، سطيف، تيزي وزو 4% من إجمالي السكان بحجم سكاني يفوق مليون نسمة للعاصمة وحدها ، وفي المقابل ارتفعت نسبة السكان في ولايتي تندوف و إيليزي 0,08% من إجمالي السكان بحجم يقل عن 20ألف نسمة ، وتظهر الهوة واسعة بين الولايات الثلاث الأولى المذكورة سالفا وباقي ولايات الوطن ، حيث سجلت ولاية قالمة مثلا 1,5% من إجمالي السكان

في حين سجلت ولاية باتنة 3,25 % من إجمالي السكان بحجم سكاني قدره 752 617 نسمة .

وتغير الوضع قليلا في إحصاء عام 1998 بسبب تطور الحركة النشطة للسكان بين الولايات والتي عرفت إقبالا ونزوحا نحو ولايات المناطق الداخلية أوالى بعض المدن الجنوبية ، نتيجة للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد خلال فترة التسعينات ، وعليه تراجعت نسبة السكان في بعض ولايات الوطن ، كولاية البليدة و بومرداس التي انخفضت فيها النسبة إلى قرابة النصف ، وبالمقابل ارتفع نصيب السكان من ولايات أخرى عما كان عليه في السابق ، إذ تشير البيانات مثلا إلى أن سكان ولاية تمنراست ازداد من 94 ألف نسمة عام 1987 إلى 137 ألف نسمة عام 1998 ,

جدول رقم (**21**) التوزيع العددي والنسبي لسكان الجزائر حسب الولايات

R,G,P,H, 2008		R,G,P,H, 1998		R,G,P,H, 1987		R,G,P,H, 1977 -		
%	Population	%	Population	%	Population	%	Population	Wilaya
1,17	399 714	1,07	311 615	0,94	217 678	0,81	137 491	Adrar
2,94	1 002 088	2,95	858 695	2,96	684 192	2,91	492 807	Chlef
1,34	455 602	1,09	317 125	0,92	212 388	0,88	148 418	Laghouat
1,82	621 612	1,78	519 170	1,75	403 936	1,80	305 717	Oum-El-Bouaghi
3,29	1 119 791	3,31	962 623	3,25	752 617	3,03	513 500	Batna
2,68	912 577	2,94	856 840	3,03	700 952	3,02	511 600	Béjaia
2,12	721 356	1,98	575 858	1,86	430 202	1,95	329 912	Biskra
0,79	270 061	0,78	225 546	0,80	185 346	0,75	126 500	Bechar
2,94	1 002 937	2,70	784 283	3,47	802 188	2,96	500 994	Blida
2,04	695 583	2,16	629 560	2,28	526 900	2,21	374 267	Bouira
0,52	176 637	0,47	137 175	0,41	95 822	0,25	42 096	Tamanrasset
1,90	648 703	1,89	549 066	1,77	410 233	1,81	306 814	Tébessa
2,79	949 135	2,89	842 053	3,09	714 862	3,16	535 807	Tlemcen
2,48	846 823	2,49	725 853	2,49	575 794	2,40	407 330	Tiaret
3,31	1 127 607	3,81	1 108 708	4,05	936 948	4,14	701 976	Tizi-Ouzou
8,77	2 988 145	8,81	2 562 428	7,30	1 690 191	9,37	1 587 888	Alger
3,20	1 092 185	2,74	797 706	2,14	494 494	1,96	332 535	Djelfa
1,87	636 948	1,97	573 208	2,04	472 312	2,02	342 535	Jijel
4,37	1 489 979	4,51	1 311 413	4,32	1 000 694	4,05	686 540	Setif
0,97	330 641	0,96	279 526	1,02	235 494	0,85	143 786	Saîda
2,64	898 680	2,70	786 154	2,69	622 510	2,76	466 932	Skikda
1,77	604 744	1,81	525 632	1,93	446 277	1,90	321 890	Sidi-Bel-Abbès
1,79	609 499	1,92	557 818	1,97	455 888	2,07	350 032	Annaba

1,42	482 430	1,48	430 000	1,53	353 309	1,63	276 998	Guelma
2,75	938 475	2,79	810 914	2,87	664 303	2,82	478 339	Constantine
2,41	819 932	2,76	802 078	2,82	652 863	2,81	475 847	Médea
2,16	737 118	2,17	631 057	2,19	505 932	2,13	360 918	Mostaganem
2,91	990 591	2,77	805 519	2,61	604 693	2,46	416 723	M'Sila
2,30	784 073	2,32	676 192	2,45	566 901	2,41	407 663	Mascara
1,64	558 558	1,53	445 619	1,23	284 454	1,16	197 332	Ouargla
4,27	1 454 078	4,17	1 213 839	4,03	932 473	4,08	691 660	Oran
0,67	228 624	0,58	168 789	0,66	153 254	0,68	114 794	El-Bayadh
0,15	52 333	0,12	34 108	0,08	18 930	0,07	12 078	Illizi
1,84	628 475	1,91	555 402	1,84	424 828	1,83	309 303	Bordj-B,-Arreridj
2,35	802 083	2,22	647 389	2,81	650 975	2,59	439 647	Boumerdès
1,20	408 414	1,21	352 588	1,19	275 315	1,14	193 497	El-Tarf
0,14	49 149	0,09	27 060	0,07	16 428	0,04	7 417	Tindouf
0,86	294 476	0,91	264 240	0,99	228 120	1,00	170 269	Tissemsilt
1,90	647 548	1,73	504 401	1,63	376 909	1,53	259 947	El-Oued
1,13	386 683	1,13	327 917	1,07	246 541	1,12	189 026	Khenchela
1,29	438 127	1,26	367 455	1,28	296 077	1,33	225 669	Souk-Ahras
1,73	591 010	1,74	506 053	2,68	620 151	2,66	450 598	Tipaza
2,25	766 886	2,32	674 480	2,21	511 605	2,23	378 655	Mila
2,25	766 013	2,27	660 342	2,32	537 256	2,31	391 437	Ain-Defla
0,57	192 891	0,44	127 314	0,49	113 700	0,49	82 555	Naâma
1,09	371 239	1,12	327 331	1,19	274 990	1,29	219 263	Ain-Témouchent
1,07	363 598	1,03	300 516	0,93	216 140	0,96	162 486	Ghardaîa
2,13	726 180	2,21	642 205	2,35	544 877	2,17	368 512	Rélizane
100	34 080 030	100	29 100 863	100	23 138 942	100	16 948 000	Algérie

Source : RGPH 1977 ,1987,1998,2008

Population Totale est composée: de Population des ménages ordinaires et collectifs - Population nomade

ومن جهة أخرى لم يتعادل توزيع السكان بين الولايات في سنة 2008، إذا تكشف بيانات الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 عن استمرار التوزيع غير المنتظم لسكان الوطن ، حيث يتباين النصيب الديموغرافي لكل ولاية من ولايات الوطن تباينا كبيرا وواضحا ، ففي الوقت الذي يصل فيه نصيب بعض ولايات الوطن إلى أكثر من 4% من السكان الإجمالي كولاية سطيف ووهران ، في حين نصيب بعض الولايات الأخرى لا يتعدى 0,2 % كولاية إيلـــــــــزي

و تندوف ، وهو بطبيعة الحال فارق شاسع وكبير يصل إلى 20 ضعفا ، في حين العاصمة لوحدها تستحوذ على ما يقارب 9 **%** من سكان الوطن بحجم يقارب الثلاثة ملايين نسمة وهذا ما يبين الفرق الشاسع في توزيع السكان في الجزائر حيث يتمركزون في الولايات الجزائرية الكبرى أكثر منه في الولايات الأخرى

جدول رقم (22) التوزيع النسبي للسكان حسب الأقاليم سنوات 1987 - 1998-2008

التعداد		الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب الغربي	الجنوب الشرقي	الإجمالي
1987	العدد	8 594 475	7 061 994	4 989 091	685 518	1 640 480	22 971 558
	النسبة	37,41	30,74	21,72	2,98	7,14	100
1998	العدد	9967406	9028325	6127928	860324	2314802	28298785
	النسبة	35,22	31,90	21,65	3,04	8,18	100
2008	العدد	12 428 632	10 436 819	7 098 508	1 140 440	2 975 632	34 080 031
	النسبة	36,47	30,62	20,83	3,35	8,73	100

المصدر حساب شخصي انطلاقا من بيانات RGPH1987-1998-2008

من خلال بيانات الجدول رقم(22) نلاحظ أن هناك أقاليم تتركز فيها أعداد كبيرة من السكان بينما يقل هذا التركيز في أقاليم أخرى ويكاد ينعدم في أقاليم ثالثة فبينما يأتي إقليم الوسط في المرتبة الأولى في التعدادات الثلاثة حيث انتقل من 8 ملايين ونصف في سنة 1987 إلى 12 مليون ونصف تقريبا سنة 2008 وهو يمثل نسبة أكثر من 36**%** من إجمالي السكان على مر العقود في حين يتبعه إقليم الشمال بنسبة أكثر من 20 **%** من إجمالي السكان , بينما يحتل الإقليمين الجنوب الغربي والشرقي المرتبة الأخيرة من حيث تركز السكان بنسبة 3,35 و8,73 على التوالي في تعداد 2008 بتعداد لا يتعدى 4,5 مليون نسمة من أصل 34 مليون نسمة على المستوى الوطني وهو في الحقيقة توزيع غير عادل ,وهو راجع لعدة عوامل متشابكة ليس من السهل فصل أحدها عن بقية العوامل الأخرى وهم ما يعني اجتماع عوامل متعددة في بيئة ما هو إلي يحدد شكل التوزيع السكاني .

4-2- الكثافة السكانية

تعد الكثافة السكانية أحد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الجغرافيا البشرية ، وهي عبارة عن عدد السكان في وحدة مساحية من الأرض ،وهذه الطريقة رغم بساطتها إلا أنها لا تعبر عن التوزيع الحقيقي للسكان في الدولة ولا تعبر عن مستوى العيش فيها[1]،لكنها تبقى إحدى الطرق المهمة التي لاغني عنها في توضيح تباين توزيع السكان على رقعة الأرض الجغرافية فضلا عن كونها من الوسائل المهمة لإيضاح العلاقة بين المساحة والسكان ودرجة الازدحام ، من خلال الجدول نلاحظ أن الكثافة السكانية العامة في الجزائر بلغت 14,3 نسمة/كلم مربع سنة 2008 بعدما كانت 9,6 نسمة /كلم مربع سنة 1987 و12,2 نسمة /كلم مربع أي أنها في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى ارتفاع الحجم السكاني من سنة 1987 ليصل 34 مليون نسمة سنة 2008 والتي تبقى ضعيفة مقارنة بالمقاييس الدولية

جدول رقم (23) الكثافة السكانية في الجزائر في تعداد 1977-1987-1998-2008

2 008	1 998	1 987	1 977	التعداد	المساحة	Wilaya
الكثافة	الكثافة	الكثافة	الكثافة	المساحة %		
0,94	0,73	0,51	0,32	17,94	427368	Adrar
209,16	179,23	142,81	102,86	0,20	4791	Chlef
18,18	12,66	8,48	5,92	1,05	25057	Laghouat
81,38	67,97	52,89	40,03	0,32	7638	Oum-El-Bouaghi
91,85	78,96	61,73	42,12	0,51	12192	Batna
279,25	262,19	214,49	156,55	0,14	3268	Béjaia
34,37	27,44	20,50	15,72	0,88	20986	Biskra
1,66	1,39	1,14	0,78	6,81	162200	Bechar
678,58	530,64	542,75	338,97	0,06	1478	Blida
156,70	141,82	118,70	84,31	0,19	4439	Bouira
0,32	0,25	0,17	0,08	23,42	557906	Tamanrasset
45,60	38,59	28,83	21,57	0,60	14227	Tébessa
104,75	92,93	78,89	59,13	0,38	9061	Tlemcen
40,96	35,11	27,85	19,70	0,87	20673	Tiaret
381,21	374,82	316,75	237,31	0,12	2958	Tizi-Ouzou
3693,63	3167,40	2089,23	1962,78	0,03	809	Alger
16,44	12,01	7,45	5,01	2,79	66415	Djelfa

[1] أبو عيانة فتحي محمد:دراسات في الجغرافيا ،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1989،ص120.

247,17	222,43	183,28	132,92	0,11	2577	Jijel
229,09	201,63	153,86	105,56	0,27	6504	Setif
48,88	41,33	34,82	21,26	0,28	6764	Saîda
223,22	195,27	154,62	115,98	0,17	4026	Skikda
66,09	57,45	48,77	35,18	0,38	9150	Sidi-Bel-Abbès
423,56	387,64	316,81	243,25	0,06	1439	Annaba
117,64	104,85	86,15	67,54	0,17	4101	Guelma
429,12	370,79	303,75	218,72	0,09	2187	Constantine
92,48	90,47	73,64	53,67	0,37	8866	Médea
338,90	290,14	232,61	165,94	0,09	2175	Mostaganem
52,92	43,03	32,31	22,26	0,79	18718	M'Sila
131,98	113,82	95,42	68,62	0,25	5941	Mascara
2,63	2,10	1,34	0,93	8,90	211980	Ouargla
685,56	572,30	439,64	326,10	0,09	2121	Oran
2,90	2,14	1,94	1,46	3,31	78870	El-Bayadh
0,18	0,12	0,07	0,04	11,95	284618	Illizi
152,73	134,97	103,24	75,16	0,17	4115	Bordj-B,-Arreridj
504,14	406,91	409,16	276,33	0,07	1591	Boumerdès
122,32	105,60	82,45	57,95	0,14	3339	El-Tarf
0,31	0,17	0,10	0,05	6,68	159000	Tindouf
93,43	83,83	72,37	54,02	0,13	3152	Tissemsilt
11,87	9,24	6,91	4,76	2,29	54573	El-Oued
39,41	33,42	25,13	19,27	0,41	9811	Khenchela
96,48	80,92	65,20	49,70	0,19	4541	Souk-Ahras
272,86	233,63	286,31	208,03	0,09	2166	Tipaza
81,80	71,94	54,57	40,39	0,39	9375	Mila
156,42	134,85	109,71	79,93	0,21	4897	Ain-Defla
6,44	4,25	3,80	2,76	1,26	29950	Naâma
156,05	137,59	115,59	92,17	0,10	2379	Ain-Témouchent
4,22	3,49	2,51	1,89	3,62	86105	Ghardaîa
149,11	131,87	111,88	75,67	0,20	4870	Rélizane
14,31	12,22	9,72	7,12	100	2381741	Algérie

المصدر حساب شخصي انطلاقا من تعداد 1977-1987-1998-2008

في حيت تختلف الكثافة السكانية من ولاية إلى أخرى في الوطن فحسب معطيات سنة 2008 نجد أن العاصمة تحتل المركز الأول من حيث الكثافة السكانية في الوطن والتي بلغت 3666,44 نسمة /كلم مربع بعدما كانت تقدر 3144,57نسمة/كلم مربع سنة 1998 ،وتليها وهران والبليدة بكثافة تفوق 600 نسمة /كلم مربع ، رغم أن هذه الولايات لا تمثل مجتمعة سوى 0,18 من

المساحة الإجمالية للبلاد ونصيب كل من تيزي وزو ، عنابة قسنطينة ، مستغانم ، بومرداس ، و تيبازة يتراوح مابين 300 و500 نسمة /كم مربع ، في حين تحوز الولايات الجنوبية من الوطن على أضعف الكثافات السكانية يبلغ أقصاها 34,37 نسمة /كلم مربع بولاية بسكرة وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة التي تستحوذ عليها

3-4- نسبة التركز السكاني

تمثل نسبة التركز أحد الأساليب الإحصائية التي يمكن بواسطتها قياس مدى تركز السكان في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم أو تشتتهم داخل الحدود وتحسب بالعلاقة $\Delta=0,5 \sum|X-Y|$ حيث أن:

X : تمثل النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية

Y : تمثل النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية

كلما كبرت نسبة التركز كلما دل ذلك على شدة التركز والعكس كلما انخفضت فان التركيز يبدأ في القلة ليبدأ معه التشتت مميزا لتوزيع السكان ، ويكون مثاليا إذا كانت نسبة التركز تساوي الصفر ، وكلما كان ذلك قرينة للتوزيع غير المتساوي وكلما اتجه التوزيع السكاني نحو التركز وليس التشتت[1] و الجدول التالي يبين نسبة التركز سكان الجزائر

جدول رقم (24) تطور نسبة تركز السكان في الجزائر
في سنة 1977-1987-1998-2008

1977					
الإقليم	الوسط	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
نسبة التركز	0,46	0,01	0,31	0,57	0,37
1987					
نسبة التركز	0,58	0,28	0,3	0,56	0,37
1998					
نسبة التركز	0,56	0,27	0,31	0,56	0,29
2008					
نسبة التركز	0,56	0,26	0,31	0,55	0,32

المصدر : حساب شخصي انطلاقا من معطيات التعدادات السكانية

[1] أبو عيانة فتحي محمد: مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987،ص،206

عند مقارنة قيم التركز بين الأقاليم نجد أن هذه القيم تنخفض في كل من الشمال الشرقي والشمال الغربي وحتى في الجنوب الغربي ، إذا تراوحت نسبة بين 0,2 و0,3 وهو ما يدل على أن هناك نوعا ما من انتظام التوزيع السكاني في هذه الأقاليم بمعنى أن كل ولاية من ولايات أحد هاته الأقاليم تتلقى تقريبا نفس الثقل السكاني بالنسبة لمساحتها ،وقد يعود ذلك إلى تشابه الأوضاع الديموغرافية من حيث معدلات الخصوبة والوفاة ، كما قد يعود إلى سكان ولايات كل إقليم يكادون يتشابهون في معظم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا تقريبا متشابه في كل التعدادات .

أما عن بقية الأقاليم (الوسط ، والجنوب الشرقي) فترتفع فيها نسبة التركز إلى 0,6 وهو ما يشير إلى التوزيع غير المتساوي للسكان وتركزهم في منطقة دون أخرى ، مما يعني وجود ولايات في هذا الأقاليم تجذب السكان إليها ، سواء من المناطق المجاورة أو باقي أنحاء الوطن ، فمثلا العاصمة تعتبر ولا تزال مركز استقطاب للسكان من مختلف أنحاء الوطن ومن المناطق المجاورة على وجه الخصوص، وفي حين تمثل ولاية بسكرة ولاية جاذبة للسكان إليها في إقليم الجنوب الشرقي.

ثانيا :إنتقال المواليد في الجزائر:

إن الديموغرافي يسعى بصورة رئيسية لدراسة حركة سكان في مجتمع ما ومن أجل الوصول إلى هذا المبتغي لابد من معرفة معدلات المواليد لأنها تعتبر المؤشر الرئيسي لحركة وطبيعة سكان المجتمع ، كما أنها تحدد ضوابط النمو السكاني ومعدل الخصوبة ، من خلال حركة المواليد يعرف ثقافة وإيديولوجية المجتمعات و أثر السياسات السكانية المنتهجة من طرف الحكومات والدول ، ولدراسة حركة وتطور مواليد الجزائر طيلة لقرن الماضي وبداية القرن الحالي نستعرض ما يلي :

1- تطور معدلات المواليد في الجزائر 1901-2017

الجدول رقم (25) : تطور معدلات المواليد في الجزائر 1901-2017

السنوات	المعدل‰	السنوات	المعدل‰	السنوات	المعدل‰
1905-1901	37,8	1970	50,2	1991	30,1
1906-1910	35,5	1971	48,4	1992	30,4
1911-1915	35,5	1972	47,7	1993	28,6
1916-1920	34,9	1973	47,6	1994	28
1921-1925	37,2	1974	46,5	1995	25,3
1926-1930	42,3	1975	46,1	1996	22,9
1931-1935	43,4	1976	45,4	1997	22,5
1936-1940	42,1	1977	45	1998	21,3
1941-1945	42,9	1978	46,4	1999*	19,82
1946-1950	42,2	1979	44	**2000	19,36
1951-1955	47,4	1980	43,9	2009	24,07
1956-1960	45,6	1982	40,6	2010	24,68
1962	45,9	1983	40,4	2011	24,78
1963	52,1	1984	40,2	2012	26,08
1964	50,1	1985	39,5	2013	25,14
1965	47	1986	34,7	2014	25,93
1966	50,5	1987	34,64	2015	26,03
1967	50,1	1988	33,9	2016	26,12
1968	47,7	1989	30,7	2017	25,4
1969	49,8	1990	31		

المصدر: *وزارة الصحة والسكان:تقرير اللجنة الوطنية للسكان، 2000، ص63.
**http://www,ons,dz/-Demographie-,html

الشكل رقم (04) : تطور معدلات الولادات في الجزائر من 1901 - 2017

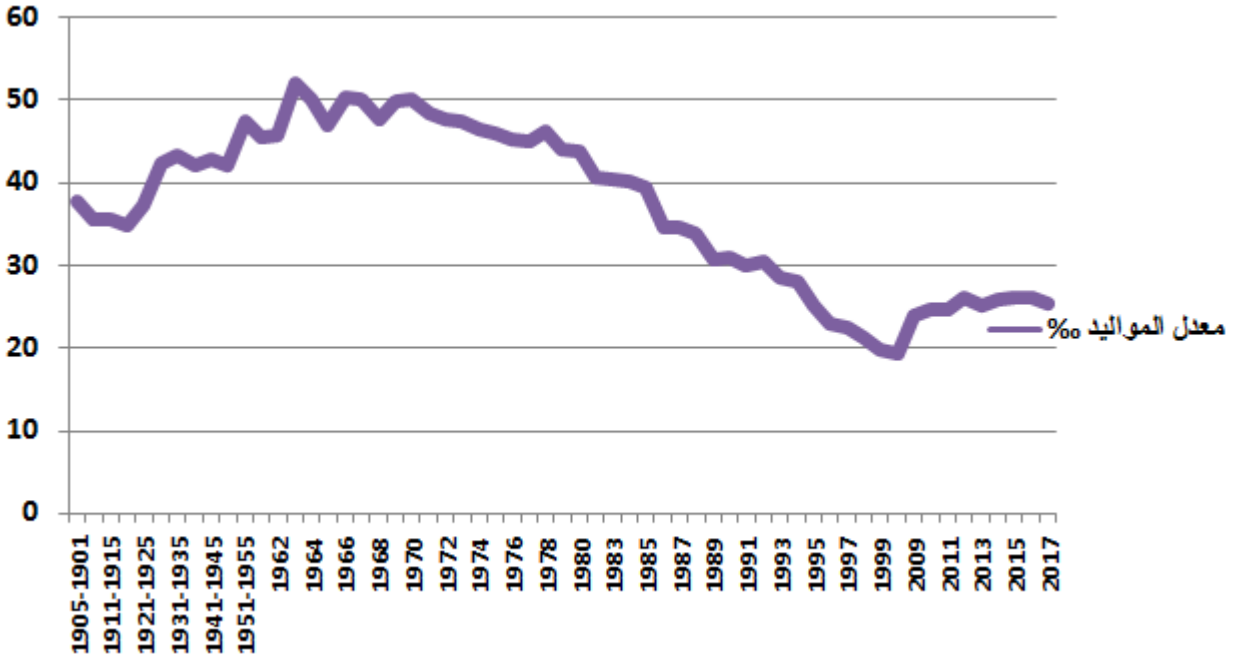

المصدر: تمثيل شخصي انطلاقا من معطيات الجدول رقم (25)

من خلال الجدول رقم (25) وشكل المنحنى البياني في الشكل رقم (04) يمكن تقسيم حركة المواليد في الجزائر إلى أربعة مراحل أساسية، فكل مرحلة تتميز بظروفها الخاصة، والتي أثرت في معدلات المواليد سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

أ- المرحلة الأولى (1901-1962):

رغم الغموض الذي كان يسود الإحصائيات ما قبل الاستقلال إلا أن الملاحظ إن هناك انخفاض ملحوظ في معدلات المواليد في بداية القرن العشرين حيث كانت قد بلغت بـ 37,8‰ لتصل في نهاية العقد الثاني إلى 34,9‰ ، ثم تعود إلى الارتفاع لتصل إلى 43,4‰ في سنة 1935 ، ثم تعود إلى الانخفاض لتصل إلى 42,2‰ في سنة 1950 وتعود مرة أخرى إلى الارتفاع لتصل في سنة 1962 إلى 45,9‰ ، وخلاصة لما سبق يمكن أن نقول أن معدلات المواليد في الجزائر قبل الاستقلال عرفت تذبذبا كبيرا ، مرتفعة تارة ومنخفضة تارة أخرى ، أما الارتفاع فمرده " إلى أن عقلية الإكثار من الإنجاب كانت سائدة ،

فالسكان كانوا يواجهون وحشية الاستعمار وممارسته القمعية، وذلك بالإكثار من الإنجاب حيث اعتبروا هذه الوسيلة الوحيدة والفعالة للدفاع والمقاومة وتعويض وفياتهم ، وكانت لإثبات الذات والوجود أمام المستعمر بالإضافة إلى وجود ضعف درجة تطور القوى الإنتاجية ، فالأولاد ضمانة لنجاح استغلال قطعة الأرض التابعة للعائلة والتكفل بزرعها واستثمارها "[1].أما الانخفاض فراجع إلى الأمراض والأوبئة وغياب الرعاية الصحية خاصة في يتعلق بالأمومة والطفولة وكذا سياسة القمع التي تنتهجها سلطات الاحتلال وكذا الحرب العالمية الأولى والثانية التي اجبر الجزائريين المشاركة فيها والحرب التحريرية .

أ- المرحلة الثانية (1963-1985):

تتميز هذه المرحلة بارتفاع شديد في معدل الولادات حيث سجل أكبر معدل للمواليد سنة 1963 والذي يقدر بـ 52,10‰ ، لقد تميزت أعوام الستينات في الجزائر بارتفاع معدلات المواليد إلى أن وصل 50 طفل لكل 1000 من السكان سنة 1970 [2]، وسجل خلال الفترة ما بين 1962-1975 معدلات متذبذبة إذ أن قيمته تتراوح ما بين 45‰ و52‰ .

والسبب في ارتفاع معدلات المواليد خلال هذه الفترة، يعود إلى استقلال الجزائر،ومثل كل المجتمعات التي مرت بفترات صعبة من جراء الحروب ،ازداد معدل الولادات لتعويض ما فقد في الحرب ،وذلك بارتفاع معدلات الزواج وإعادة الزواج وانخفاض معدلات الطلاق.

وبعد ذلك اتجه معدل المواليد نحو الانخفاض، لكنه لم يقل عن 40‰ إلا منذ بداية سنة 1985 حيث يقدر المعدل في هذه السنة 39,5‰ ,وكذا يمكن القول بأن الفترة ما بين 1982-1985 هي الفترة التي سجل فيها اكبر عدد من الولادات والتي قدرت بأكثر من 800 ألف ولادة سنويا والتي تزامنت ومع الرفاهية والزيادة المؤقتة في الدخل الفردي وزيادة استهلاك الأسر .

[1] حزب جبهة التحرير الوطني ، المجاهد الأسبوعية ،العدد 1283، 1984 ، ص34.
[2] ONS. Annuaire statistique de l'Algérie, N15.Alger, 1991.

ففترة الثمانينات نلاحظ انخفاض في معدلات المواليد والذي له أسباب منها السياسة التي اتبعتها الجزائر بالأخص البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983 والنتائج المترتبة عن تطبيق هذا البرنامج من ارتفاع معدل استخدام موانع الحمل، والتي كانت تقدر بـ 2‰ سنة 1962 لترتفع إلى 14‰ سنة 1977 ثم إلى 25‰ سنة 1982.

ب- المرحلة الثالثة (1986-2000):

مع الأزمة الاقتصادية التي هزت البلاد منذ النصف الثاني من الثمانينات وتأثيرها على المستويات الاجتماعية فإن سرعة الإنجاب وزيادة السكان بدأت هي الأخرى في التأثر حيث بلغ عدد المواليد أحياء عام 1990 حوالي 759 ألف مولود حي،وهكذا فإن أول مظاهر انخفاض الخصوبة بدأت تظهر بعد النصف الثاني من الثمانينات، خاصة بعد وضع سياسة (المباعدة بين الولادات) والتي نودي بها مع بداية الثمانينات ، وتميزت هذه المرحلة باستمرار معدلات الولادات بالانخفاض حيث سجل 34,7‰ سنة 1986 مقارنة بسنة 1985 والذي سجل فيه المعدل 39,50‰ أي بفارق 05 نقاط واستمرت هذه المعدلات في الانخفاض إلى غاية 2000 والتي سجل فيها 19,82‰، فهذا الانخفاض في معدل الولادات كان نتيجة لعدة أسباب منها: الاستمرار في الاستعمال المكثف لوسائل منع الحمل ، فالبرامج والإجراءات والتدابير التي طبقتها الدولة والمتمثلة في الاهتمام الرسمي والشامل بمسالة توجيه النمو الديموغرافي، وإنشاء عدد كبير من المراكز لتقييم خدمات تباعد الولادات.

ج- المرحلة الرابعة (2000-2017):

تتميز هذه الفترة ببداية ارتفاع معدلات الولادات وهذا بعد الانخفاض المسجل في المرحلة الثانية، حيث تعتبر سنة 2000 منعرجا هاما لتغير وتيرة الولادات، حيث سجلنا 19,36‰ في هذه السنة ليرتفع إلى 26,08‰ سنة 2012، وهذا الارتفاع في المواليد مرده إلى تحسن المستوى المعيشي للفرد الجزائري في بداية

الألفية الحالية بسبب الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول ، وتوفر مناصب الشغل بسبب إطلاق مشاريع كبرى مما أدى إلى ارتفاع معدلات الزواج والذي كان سنة 2000 بـ 5,84‰ ليرتفع إلى 9,90‰ سنة 2012 ، وبعدها عرفت معدلات المواليد تذبذبا في السنوات الأخيرة لتصل في سنة 2017 إلى 25,4‰ وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول والتي تسببت في أزمة اقتصادية و الندرة في مناصب الشغل والذي أدى إلى عزوف الشباب عن الزواج ،دون أن ننسى تأثير انتشار موانع الحمل على الولادات .

ثالثا : إنتقال الخصوبة في الجزائر

1- تطورمعدل الخصوبة العام:

الجدول رقم (26): تطور معدل الخصوبة العام في الجزائر ما بين 1966- 2010

السنوات	معدل الخصوبة العام	الفارق
1966	225,62	-
1970	213,3	12,32
1977	198,63	14,67
1980	186,73	11,9
1987	152,26	34,47
1990	133,97	18,29
1996	93,75	40,22
1998	77,11	16,64
2000	72,35	4,76
2008	82,51	10,16-
2010	87,13	4,62-

المصدر : تقرير اللجنة الوطنية للسكان،2000، ص63.

انطلاقا من بيانات الجدول رقم (26) نلاحظ أن معدل الخصوبة العام في الجزائر عرف انخفاضا مستمرا،إذ انتقل من 225,62% سنة 1966 إلى 198,63% سنة 1977 لينتقل إلى 152,26% سنة 1987 ليـنخفض إلى

72,35% سنة 2000 وهو أدنى مستوى له منذ الاستقلال،أي بفارق 153,27% ، وكذلك نلاحظ عودة ارتفاع معدل الخصوبة العام في سنة 2008 ليصل إلى 82,51 % أي بزيادة تقارب 10% , وهذا ما يفسر بالإقبال على الزواج بعد فترة التسعينات وبالتالي الزيادة في معدل الولادات لتعويض ما فاتهم في العشرية السوداء ، ثم تواصل الارتفاع لتصل إلى 87,13% سنة 2010.

2- تطورمعدل الخصوبة حسب فئات السن:

الجدول رقم (27): تطور معدلات الخصوبة حسب فئات السن ما بين 1970 -2017

السنوات	15-19	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
1970	114	338	388	355	281	152	42
1980	69	331	331	286	265	126	25
1985	43	298	298	308	236	101	22
1990	23	222	222	223	186	86	17
1995	21	167	167	172	140	65	15
1998*	7	129	129	142	115	59	15
2002**	6	119	119	134	105	43	9
2012***	11,8	94,9	155,7	151,9	129,1	53,6	7,4
2013	9,8	82,5	156,3	151,8	118,4	62,1	6,3
2014	9,2	83,8	151	165,5	143,2	51,4	5,7
2015	9,7	87	156,8	167,4	126,3	62	8,9
2016	10,3	91,2	162,2	168	123,7	62,1	8,8
2017	9,8	88	158,6	169,4	127,8	62,7	9

Sources : ONS (*) RGPH-98 (**) Papfam
***http://www,ons,dz/-Demographie-,html**

من خلال بيانات الجدول رقم (27) نلاحظ أن انخفاض الخصوبة مس جميع الفئات العمرية من النساء،حيث سجل أكبر انخفاض في الفئة 15-19 حيث كان 114 ‰ سنة 1970 لينخفض إلى 6 ‰سنة 2002 ، ليرتفع بعد 10 سنوات أي في سنة 2012 كان يقدر بـ 11,8 ‰، بينما نلاحظ انخفاض في معدلات

الخصوبة لدى الفئات 20-24 ، 25-29 و30-34 التي بلغت في سنة 1970 : 338 و388 و355 في الألف على التوالي لتنخفض إلى 94,9 و155,7 و151,9 في الألف على التوالي سنة 2012 وهذا تراجع إلى إقبال هذه الفئة على الزواج بسبب ارتفاع سن الزواج الأول الذي كان في السابق مبكرا بسبب التحاق أفراد هذه الفئة بمقاعد الدراسة (ثانوي ، جامعي)، وبعدها سنة 2012 عرف معدلات الخصوبة تذبذبا فالفئة 20-24 عرفت انخفاضا لتصل 88 ‰ سنة 2017 في حين عرفت الفئات من 25-29،30-34 ، ارتفاعا محسوسا وقد بلغت 158,6 ‰ 169,4‰ على التوالي وهذا ما يفسر انتقال سن الزواج إلى أكثر من 30 سنة بعد ما كان لا يتعدى 29 سنة في السابق ، أما الفئة 45-49 فتم تسجيل انخفاض في معدلات خصوبتها منتقلة من 42 في الألف سنة 1970 إلى 9 في الألف سنة 2002 لتنخفض بعد ذلك إلى 7,4 في الألف سنة 2012 ، ثم تصل 5,7‰ سنة 2014 وذلك يعود إلى أسباب بيولوجية للمرأة ، أين تقل فيها احتمالات إنجاب الأطفال، لكن لاحظنا إعادة ارتفاعها لتصل إلى 9‰ سنة 2017 وهذا ما يفسر حقيقة ارتفاع سن الزواج في الجزائر وكذا رغبة نساء هذه الفئة في الإنجاب قبل سن اليأس .

3- تطورالمؤشر التركيبي للخصوبة:

من خلال بيانات الجدول رقم (28) نلاحظ أن المؤشر التركيبي للخصوبة عرف انخفاضا محسوسا منذ سنوات الثمانينات لاسيما خلال عشرية التسعينات ، ففي سنة 1970 كان 7,8 طفل لكل امرأة وهو مؤشر يعني أن عدد المواليد لكل امرأة في الجزائر مرتفع وهذا راجع إلى تعويض ما ضيعته الأسرة الجزائرية من أرواح إبان الثورة التحريرية وكذا غياب أساليب التخطيط السكانية و موانع الحمل ونقص التوعية اتجاه تنظيم الولادات ، بينما في سنة 1980 كان 6,9 طفل لكل امرأة أي بتراجع يقدر بطفل واحد تقريبا في ظرف عشر سنوات ، ويواصل مؤشر الخصوبة انخفاضه ليصل 3,97 طفل لكل إمرأة سنة 1990 وهو

انخفاض محسوس لأنه يقارب ثلاثة أطفال لكل إمرأة وهنا يظهر جليا مردود السياسات الموجهة للسكان التي انتهجتها الدولة في ثمانينات القرن الماضي التي مفادها تباعد الولادات وانتشار استعمال موانع الحمل .

الجدول رقم(28) : تطور المؤشر التركيبي للخصوبة **ISF**

السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة	السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة	السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة
1970	7,8	2000	2,8	2012	3,02
1980	6,9	**2002	2,4	2013	2,9
1985	6,2	***2005	2,81	2014	3
1990	3,97	2008	2,84	2015	3,1
1995	3,51	2010	2,87	2016	3,1
*1998	3,2	2011	2,87	2017	3,1

Sources : ONS (*) RGPH-98 (**) Papfam
***** http://www,ons,dz/-Demographie-,html**

و ويواصل انخفاضه ليصل إلى 3,5 طفل لكل امرأة في سنة 1995 ، وفي سنة 2002 فقد وصل إلى 2,4 طفل لكل إمراة[1] وتعتبر سابقة في تاريخ الجزائر حيث اقترب من معدل الإحلال المقدر بـ 2,1 طفل لكل إمرأة ، لكنه عاود في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى3,02 طفل لكل إمرأة سنة 2012 وفي سنة 2013 انخفض ليصل إلى 2,9 طفل لكل إمرأة ويعاود الارتفاع مرة أخرى ،ومرد هذا التذبذب هو التذبذب الذي عرفه الاقتصاد الوطني في هاته السنوات والذي أدى بدوره إلى تذبذب معدلات الزواج ومعدلات الولادات وبعدها عرفت الخصوبة استقرارا أي 3,1 طفل لكل إمرأة في السنوات الأخيرة .

[1] **EASF, Alger, 2002, p9.**

الشكل رقم (05)

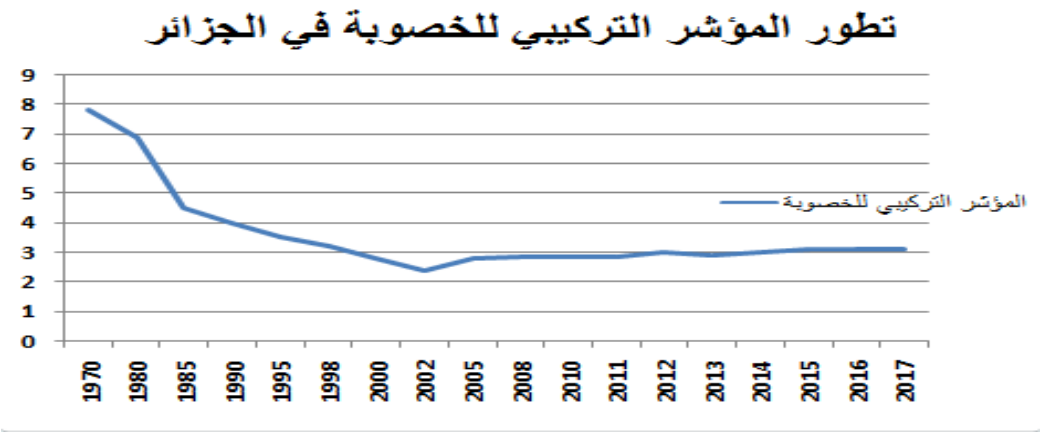

المصدر: تمثيل بياني شخصي انطلاقا من بيانات الجدول رقم (28)

ومما سبق يمكن تقسيم مراحل تطور مؤشر الخصوبة إلى ثلاثة مراحل :

من 1970 إلى 1985:

يعود انخفاض المؤشر من 7,8 إلى 6,2 طفل لكل امرأة ، ففي هذه الفترة تفسر بانتشار الأمية وعدم الوعي بمخاطر النمو الديموغرافي وعدم تطبيق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي بوضوح[1].

من 1985 إلى 2002:

انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة من 6,2 إلى 2,4 طفل لكل إمراة يعود إلى تطبيق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983 وانتشار موانع الحمل والتي تقدر نسبتها سنة 2000 بـ 64% مقابل 8% سنة 1970 إضافة إلى ذلك انتشار البطالة وكذا أزمة السكن.....الخ.

من 2002 إلى 2017:

عرف المؤشر التركيبي للخصوبة تذبذبا خلال هذه المرحلة حيث انتقل من 2,4 طفل لكل إمرأة سنة 2002 إلى 3,1 طفل لكل إمرأة سنة 2017 وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الزواج لدى أوساط الشباب في بداية الألفية الحالية ، و السياسة المنتهجة من طرف الدولة لتشجيعهم على الزواج مثل سياسة الزواج الجماعي وكذا خفض قيمة المهر وكذا توزيع السكنات الريفية في مختلف الأرياف وحتى على الشباب العزاب وهذا ما يساهم بشكل كبير على رفع معدلات الخصوبة.

[2] EASF, Alger, 2002, p9.

4- تطور الخصوبة حسب الفئات ووسط الإقامة في الجزائر

من خلال بيانات الجدول رقم (29) نلاحظ انخفاض في معدلات الخصوبة في الوسطين الحضري والريفي عبر التحقيقات وعند جميع الفئات وبنسب متفاوتة ، هنا نذكر إن الفئة 15-19 عرفت استقرار نسبي في عدد المواليد الأحياء عند كل ألف امرأة في المنطقة الحضرية وانخفاض ملحوظ في المنطقة الريفية حيث انتقلت في هذه الأخيرة من 29 مولود حي سنة 1992 إلى 4 مواليد أحياء سنة 2006 وهذا في خمسة عشرة سنة تقريبا فقط وهو انتقال نوعي وملحوظ وهذا يدل على عزوف نساء هذه الفئة عن الزواج والذي كان في السابق يعرف بالزواج المبكر ويرجع ذلك إلى التحاق المرأة الريفية في هذا السن بالدراسة عكس ما كانت عليه في السابق .

الجدول رقم (29) تطور معدلات الخصوبة في الجزائر حسب الفئات ووسط الإقامة (2012 – 2006–2002 –1992 - 1986)

Groupes d'âges	ENAF 1986			PAPCHAD 1992			PAPFAM 2002		
	Urbain	Rural	Total	Urbain	Rural	Total	Urbain	Rural	Total
15-19	0,015	0,025	0,021	0,006	0,029	0,021	0,005	0,006	0,0055
20-24	0,082	0,161	0,13	0,11	0,185	0,143	0,053	0,068	0,061
25-29	0,203	0,329	0,282	0,178	0,26	0,214	0,113	0,126	0,12
30-34	0,231	0,332	0,293	1,188	0,256	0,22	0,122	0,154	0,138
35-39	0,209	0,29	0,259	0,132	0,2	0,164	0,095	0,121	0,108
40-44	0,123	0,197	0,169	0,075	0,113	0,92	0,034	0,059	0,047
45-49	0,041	0,089	0,069	0,021	0,026	0,023	0,007	0,013	0,01
ISF	4,52	7,12	6,12	3,55	5,35	4,39	2,1	2,7	2,4

	MICS3 2006			MICS 4 2012		
Groupes d'âges	Urbain	Rural	Total	Urbain	Rural	Total
15-19	-0,0047	-0,0041	-0,0044	0,009	0,013	0,01
20-24	0,05	0,053	0,051	0,074	0,089	0,08
25-29	0,11	0,112	0,111	0,132	0,148	0,138
30-34	0,121	0,14	0,129	0,134	0,146	0,144
35-39	0,106	0,114	0,109	0,109	0,123	0,114
40-44	0,046	0,051	0,048	0,04	0,053	0,044
45-49	(0,0019)	-0,003	-0,0023	0,006	0,008	0,007
ISF	2,19	2,38	2,27	2,6	2,9	2,7

Sources: ENAF 1986& EASME 1992 & PAPFAM, 2002& MICS3 2006&MICS4 2012 .

وفي الفئة العمرية (30-34 سنة) والتي لها أكبر معدل خصوبة سواء في المناطق الحضرية أو الريفية سنة 2006 ، والتي بلغت خصوبتها 14 ولادة حية لكل ألف إمرأة ريفية ، إلا أنها بدورها قد عرفت انخفاضا ملحوظا عبر مختلف التحقيقات حيث انتقلت من 33 ولادة حية لكل امرأة ريفية سنة 1986 لتصل إلى 25 ولادة حية ريفية سنة 1992 ولتصل بعدها إلى 15 ولادة حية لكل امرأة ريفية سنة 2002 ويعد هذا الانخفاض المستمر إلى انتشار استعمال موانع الحمل في السنوات الأخيرة في المناطق الريفية من خلال البرنامج الذي سطرته الدولة في ثمانينات القرن الماضي ، دون أن ننسى ارتفاع سن الزواج الأول بالنسبة للمرأة الريفية وهو ما يفسر أن هذه الفئة هي الأكبر خصوبة في المنطقة الريفية في تحقيق سنة 2006 بعدما كانت مرتفعة في الفئات الصغرى في التحقيقات التي قبله، وهو نفسه ما يقابله تقريبا في المنطقة الحضرية حيث عرفت انخفاضا من 23 ولادة حية لكل امرأة حضرية سنة 1986 ليصل 12 ولادة حية سنة 2006 وهذا راجع أساسا لانتشار استعمال وسائل منع الحمل ، ولكن في تحقيق 2012 ظهر ما لم يكن في الحسبان وهو ارتفاع مؤشر الخصوبة بصفة عامة ليصل إلى 2,7 مولود حي إمرأة بعد ما كان 2,27 مولود حي لكل إمرأة وهذا الارتفاع مس الوسطين الحضري والريفي ومس بصفة خاصة الفئتين 30- 34 و 35-39 وهذا راجع إلى التحسن الاقتصادي الذي عرفته الجزائري في بداية عشرية الألفية الحالية والذي مس كل القطاعات خاصة الشغل والسكن والذي أدى إلى إقبال الشباب على الزواج .

وفي الفئة العمرية الأكبر سنا (45- 49 سنة) انخفض معدل الخصوبة للنساء الريفيات من 2,6 مولود حي لكل ألف امرأة في عام 1992 إلى 1,3 ولادة حية فقط في عام 2002 وليصل إلى 0,3 ولادة حية لكل ألف امرأة في 2006 وتعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 0,8 ولادة حية لكل ألف إمرأة في تحقيق 2012 ، كما يقابله في الوسط الحضري انخفاض في الخصوبة لهذه

الفئة من 2,1 ولادة حية لكل ألف إمرأة حضرية سنة 1992 إلى 0,7 ولادة حية لكل ألف إمرأة حضرية فقط سنة 2002 ثم تصل إلى 0,2 ولادة حية سنة 2006 لكل إمرأة حضرية ورغم الارتفاع الذي لوحظ في سنة 2012 إلا أنه تبقى خصوبة نساء هذه الفئة ضعيفة جد سواء في الريف أو المدينة وهو يعود إلى تراجع حظوظ زواج نساء هذه الفئة، والى العامل البيولوجي للمرأة (سن اليأس).

وخلاصة لما سبق نلاحظ تراجع معدلات الخصوبة في الوسطين الحضري والريفي عبر التحقيقات، وعند جميع الفئات وبنسب متفاوتة رغم الارتفاع الذي حصل في سنة 2012 والذي يعود إلى ظروف استثنائية وظرفية مرت بها الجزائر تميزت بالبحبوحة المالية والتي سهلت الزواج على الجزائريين في حين اتسمت الفئة 30- 34 على أنها هي الفئة الأكبر خصوبة في كلا الوسطين وفي سنوات المسوحات وهذا راجع إلى ارتفاع سن الزواج بالنسبة للمرأة إلى أكثر من 30 سنة ، ويعكس هذا التطور السلوكيات التناسلية الجديدة ، التي تتسم باعتماد أكبر على وسائل منع الحمل في كلا الوسطين ويرتبط أيضا إلى تغيير عميق في المواقف والسلوك تجاه الزواج.

5- تطور الخصوبة في الجزائرحسب الفئات والمستوى التعليمي

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (30) أنه ينخفض متوسط عدد المواليد الأحياء بصورة واضحة مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة عند كل الفئات العمرية، فقد اقترب في سنة 1992 من 6 مواليد أحياء لكل ألف امرأة لم تنل أي قسط من التعليم ، إلا أنه ينخفض ليصل إلى 3 مواليد أحياء لكل ألف امرأة حصلت على مستوى تعليم ابتدائي، ثم يصل إلى أدناه (مولودين) لكل ألف امرأة حصلت على مستوى تعليم ثانوي أو أكثر وهذا ما يدل أن هناك علاقة عكسية بين معدل الخصوبة والمستوى التعليمي للمرأة ، وكما نلاحظ أن الفئة العمرية التي لها أدنى معدل خصوبة هي الفئة الصغرى 15 – 19 سنة وهذا مهما كان المستوى التعليمي للمرأة حيث انتقل من طفل واحد لكل ألف إمرأة

أمية ليصل إلى 0,3 طفل لكل ألف إمرأة ذات مستوى تعليمي ثانوي أو أكثر، في حين حققت الفئة الكبرى 45 – 49 سنة أكبر معدل خصوبة في جميع المستويات التعليمية للمرأة ، حيث حصلت النساء الأميات في هذه الفئة على أكبر معدل خصوبة والذي قدر بـ 8 مواليد أحياء لكل ألف إمرأة ثم ينخفض هذا المعدل بارتفاع المستوى التعليمي ليصل 4,4 مواليد أحياء لكل ألف إمرأة لديها مستوى ثانوي وأكثر، في حين يقابله نفس المنحى والاتجاه في سنة 2002 مع انخفاض طفيف ويظهر هذا الانخفاض أيضا في جميع الفئات العمرية للمرأة ،حيث انخفض معدل خصوبة النساء الأميات ليصل إلى 5 ‰ بعدما كانت 5,7‰ في سنة 1992 ، وتصل إلى 1,7‰ بالنسبة للنساء اللواتي لديهن مستوى ثانوي أو أكثر بعد أن كان 1,9‰ في سنة 1992 وهو انخفاض طفيف لكنه مس كل الفئات العمرية في كل المستويات التعليمية للمرأة

جدول رقم (30) تطور معدلات الخصوبة في الجزائر حسب الفئات والمستوى التعليمي سنة 1992 وسنة 2002

		المستوى التعليمي					
EASME 1992	الفئات	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي وأكثر	إجمالي
	19-15	0,9	0,6	0,2	0,4	0,3	0,7
	24-20	1,6	1,5	1,2	1,4	0,4	1,4
	29-25	3,1	2,7	2,2	1,9	1,4	2,6
	34-30	5	4	3,4	2,9	2,4	4,3
	39-35	6,5	5,2	4,1	4	3,6	5,7
	44-40	7,6	6,3	5,3	5,5	3,5	7
	49-45	8	7	6,2	4,5	4,4	7,8
	الإجمالي	5,7	4,1	3,1	2,6	1,9	4,7
		المستوى التعليمي					
EASF 2002	الفئات	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي وأكثر	إجمالي
	19-15	0,3	0,3	0,3	0,3	-	0,3
	24-20	1,1	0,9	0,8	0,7	0,3	0,9
	29-25	2,3	1,8	1,6	1,5	0,8	1,8
	34-30	3,4	3,1	2,7	2,2	1,4	2,9
	39-35	4,9	4	3,7	2,9	2,4	4,2
	44-40	6,1	5	4,1	3,4	2,7	5,3
	49-45	6,9	5,6	4,5	3,9	2,5	6,2
	الإجمالي	5	3,8	2,8	2,3	1,7	**3,9**

Sources: EASME 1992 & EASF 2002

وكما نلاحظ من المنحنى البياني الشكل رقم (06) أن معدلات الخصوبة لها علاقة عكسية مع مستوى التعليمي للمرأة أي انه كلما كان المستوى التعليمي مرتفع كلما كانت الخصوبة منخفضة.

الشكل رقم (06)

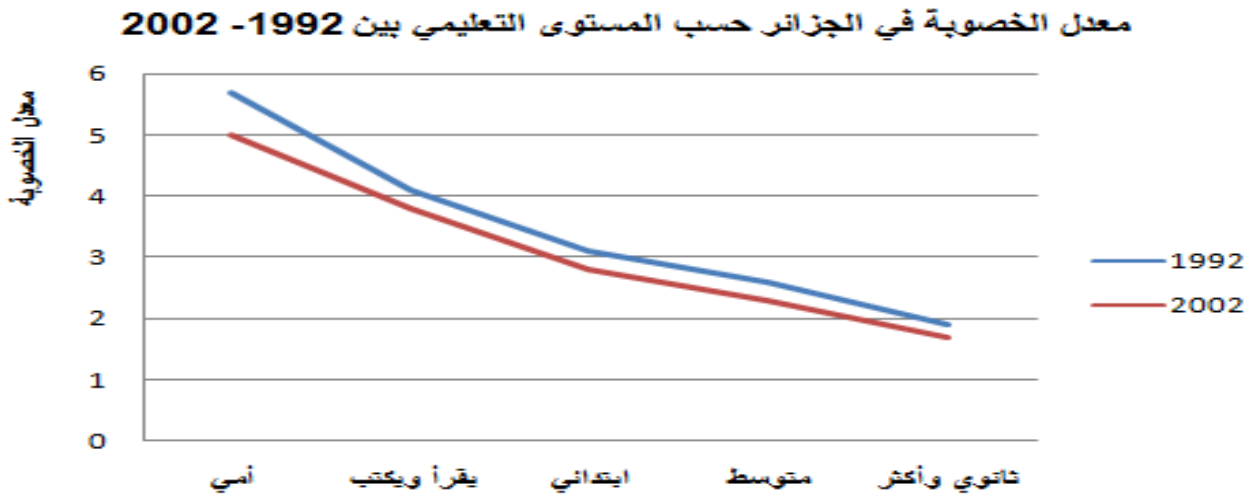

المصدر : تمثيل شخصي انطلاقا من: معطيات الجدول رقم (30)

.

الجدول رقم (31) معدل الخصوبة في الجزائر حسب المستوى التعليمي في تحقيق 2012 – 2013

المستوى التعليمي للمرأة	معدل الخصوبة ‰
بدون مستوى	3,4
ابتدائي	2,9
متوسط	2,9
ثانوي فما فوق	2,4
الإجمالي	2,7

المصدر: MICS4(2012-2013) p 128

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (31) فإننا نلاحظ أن معدلات الخصوبة في الجزائر في تحقيق 2012 -2013 تبين أن لها علاقة عكسية مع المستوى التعليمي للمرأة ، أي كلما ارتفع مستوى تعليمها قلت خصوبتها حيث انتقلت من 3,4‰ بالنسبة للسيدات الأميات إلى 2,9‰ بالنسبة للسيدات اللواتي لهن

مستوى ابتدائي ومتوسط أما بالنسبة للسيدات اللواتي لهن مستوى ثانوي فأكثر فخصوبتهن هي الأدنى حيث بلغت 2,4‰ .

وخلاصة لما سبق شهدت الجزائر انخفاضا ملحوظا في مستويات الخصوبة خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، فقد بلغ معدل الخصوبة مع بداية التسعينات (1992) 4,7 مولود لكل ألف امرأة بعد أن كان 6,12 مولود لكل ألف امرأة في الثمانينات(1986)، لتصل إلى أدنى مستوى لها في سنة 2006 والمقدرة بـ 2,7 مولود لكل ألف إمرأة ، ولقد كان المجتمع الحضري أسرع في المساهمة في ذلك الانخفاض عن المجتمع الريفي .

كما تؤكد المسوحات على انخفاض معدلات الخصوبة العمرية خلال الفترات الزمنية على مستوى جميع فئات عمر المرأة، وتشير تباينات الخصوبة إلى ارتفاع مستوى الخصوبة بين نساء الريف وذلك لجميع فئات العمر المختلفة بالمقارنة بنساء الحضر.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للسيدة فيلاحظ أنه بالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة بارتفاع المستوى التعليمي إلا أن السيدات ذات المستوى التعليمي الأعلى في الفئة 45-49 كانت خصوبتهن أعلى من باقي الفئات، نظرا لأنهن يبدأن الإنجاب في عمر متأخر نسبيا، فهن يركزن الإنجاب في مدى عمري صغير نسبيا .

فمن الطبيعي أن تتأثر مستويات الخصوبة بعدة عوامل منها سن الأم،ومدة الزواج ، فيلاحظ ارتفاع مراتب الأمومة مع تقدم عمر الأم،وإطالة الفترة الزواجية ، وكما تبين نتائج المسوحات إلى أن نسب السيدات اللائي لم ينجبن، ينخفض مع تقدم العمر وإطالة الفترة الزواجية، وارتفاع تلك النسب بين النساء الريفيات عن نساء الحضر، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض المستويات الصحية بالمناطق الريفية وما يتبع ذلك من ارتفاع نسب حالات العقم، الإجهاض,,,الخ كما تبين أن الخصوبة تتأثر بعوامل وسيطية منها الفترة ما بين بداية الزواج والمولود الأول وكذلك السن عند الإنجاب الأول.

6-التوزيع الإقليمي للخصوبة في الجزائر

تبدي نتائج التعدادات الوطنية المتعلقة بمعدلات المواليد عن تراجع هذه المعدلات في جل ولايات الوطن وذلك خلال الفترة بين 1987-1998 وكان التراجع شديد في المناطق الشمالية من البلاد على وجه الخصوص ، وانعكس الوضع في معدلات المواليد بين تعداد 1998 - 2008 عما كان عليه في السابق حيث ارتفع معدل المواليد في معظم الولايات.

جدول رقم (**32**) تطور معدل الخصوبة في الجزائر حسب الأقاليم الكبرى[1]

الإقليم / السنة	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
1998	2,71	2,66	2,81	4,21	3,71
2008	2,66	2,65	2,63	3,88	3,34
الفارق	0,05	0,01	0,18	0,33	0,37

المصدر: فضيلة شعوبي : أطروحة الدكتوراة ، تحول الخصوبة مسألة الانتقال الديموغرافي في الجزائر، دراسة تحليلية من 1970 إلى 2013 ، 2015، ص121.

شكل رقم (**07**)

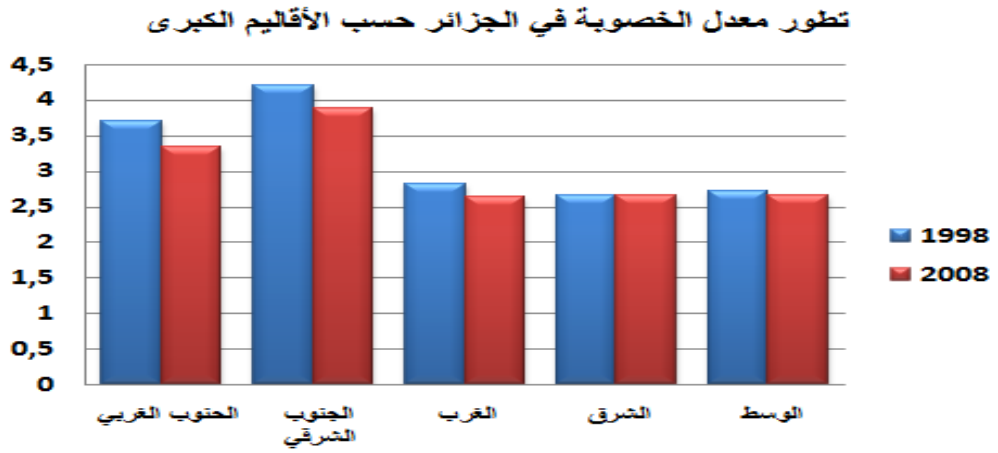

المصدر : تمثيل شخصي انطلاقا من معطيات الجدول رقم (32)

وفي ما يتعلق بخصوبة السكان فهناك اختلاف بين الأقاليم فقد عرفت تناقص سريع وبالخصوص في المناطق الجنوبية مقارنة ببقية المناطق ،حيث انخفض معدل الخصوبة الكلي بمتوسط قدره 0,35 طفل لكل امرأة خلال الفترة الممتدة ما بين 1998 -2008 ، في حين عرفت المناطق الأخرى انخفاضا يكاد ينعدم ،

[1] فضيلة شعوبي -أطروحة الدكتوراة – تحول الخصوبة مسألة الانتقال الديموغرافي في الجزائر دراسة تحليلية من 1970 إلى 2013 ،سنة2015،ص.121

ومن هنا يبدو أن مناطق الشرق والغرب عرفت استقرارا في مستويات الخصوبة.

رابعا :تطور استعمال موانع الحمل في الجزائر

1- تطور استعمال وسائل منع الحمل حسب الوسيلة المستعملة من 1986 إلى 2013

استعملت وسائل منع الحمل في الجزائر منذ الستينات لكن بنسب ضعيفة ، ففي سنة **1968** وحسب المسح الديمغرافي الاجتماعي الذي أنجزته الجمعية الجزائرية للأبحاث الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية **(AARDES)** بلغت النسبة الوطنية لمستعملات وسائل منع الحمل 8**%** من مجموع المتزوجات في سن الإنجاب 15- 49 سنة ، لترتفع هذه النسبة لتصل 35,5**%** في سنة 1986 وهذا باختلاف الوسائل والطرق المستعملة وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 61,4 **%** سنة 2006 ثم تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 57,1**%** في تحقيق 2012-2013 .

الجدول رقم (33) تطور استعمال وسائل منع الحمل من 1986 إلى 2013 حسب الوسيلة المستعملة (**%**)

نوع الوسيلة	1986	1992	2002	2006	*2013-2012
حبوب	26,4	28,7	45,5	45,9	43
اللولب	2,1	2,4	3	2,3	2,2
الواقي	0,5	0,7	1,2	2,3	-
وسائل أخرى	2,1	1,3	1,1	1,4	-
مجموع الوسائل الحديثة	31,1	43,1	50,8	52	47,9
العزل	3,1	1,7	1,7	3,3	3,7
الرضاعة	-	4,1	0,9	1,9	-
الامتناع الدوري	1	1,6	2,2	4,1	-
مجموع الوسائل التقليدية	4,4	7,7	5,4	9,4	9,2
المجموع	35,5	50,8	56,2	61,4	57,1

المصدر: **ENAF 1986,PAPCHAD 1992,PAPFAM2002,MICS3 2006**

***Enquête par grappes a indicateurs multiples (MICS) 2012-2013 ,ALGERIE 2015 ,P 132**

لكن الملاحظ من بيانات الجدول رقم (22) إن استعمال حبوب منع الحمل تحتل الصدارة مقارنة بالوسائل الأخرى حيث قدرت نسبة استعمالها في سنة 1986

بـــ 26,4% مـــن إجمـــالي الوســـائل المســـتعملة ، ثـــم ترتفـــع لتصـــل 45,9% ســـنة 2006 ، ثم تعود إلى الانخفاض نسبيا في سنة 2012-2013 لتصل إلى 43%.

وكمـــا نلاحـــظ أيضـــا مـــن بيانـــات الجـــدول رقـــم (33) أن اســـتعمال الوســـائل الحديثـــة يشـــكل أكبـــر نســـبة مقارنـــة بالوســـائل التقليديـــة حيـــث انتقلـــت مـــن 31,1% فـــي تحقيـــق 1986 لتصـــل إلـــى أعلـــى مســـتوى لهـــا فـــي تحقيـــق 2006 والمقـــدر بـــ 52% ثـــم تعـــود إلـــى الانخفـــاض ولـــو بنســـبة ضـــئيلة لتصـــل إلـــى 47,9% فـــي تحقيـــق 2012-2013، فـــي حـــين يقابلهـــا نفـــس المنحـــى والاتجـــاه فـــي اســـتعمال الوســـائل التقليديـــة لكـــن بنســـب ضـــئيلة حيـــث بلغـــت نســـبة اســـتعمالها مـــن طـــرف الســـيدات فـــي تحقيـــق 1986 - 4,4%- ثـــم ترتفـــع لتصـــل إلـــى أعلـــى مســـتوى لهـــا فـــي تحقيـــق 2006 والمقـــدر بـــ 9,4% ، ثم تنخفض لتصل 9,2% في تحقيق 2012-2013 .

2- تطور استعمال موانع الحمل حسب مستوى الإقامة

جدول رقم (34): نسبة تطور استعمال وسائل منع الحمل حسب مكان الإقامة

السنوات / الإقامة	1968[1]	1986	1992	1995	2000	2002	2006	2012
حضري	17,5	38,6	57,5	57,2	79,5	59	62,5	57,7
ريفي	4	29,6	44,1	56,6	78,5	54,4	59,9	56,1
المجموع	-	35,5	50,8			56,2	61,4	57,1

SOURCE :(EDG, Algérie, 2000) 2000 (EASF, Algérie, 2002) (MICS3, Algérie, 2006)MICS4(2012-2013)

مـــن خـــلال بيانـــات الجـــدول رقـــم (34) نلاحـــظ أن نســـبة اســـتعمال موانـــع الحمـــل تختلـف حسـب مكـان الإقامـة إذ بلغـت 17,5 % فـي الحضـر مقابـلٍ4% فقـط سـنة 1968 فـي الريـف فالنسـبة المسـجلة فـي الريـف أقـل بـأربع مـرات مـن تلـك المسـجلة فـي المنـاطق الحضـرية ، و حسـب تقـديرات علـي قواوسـي المبنيـة علـى معطيـات المسـح الـوطني الخـاص بالخصـوبة سـنة(1986) و رجوعـا إلـى السـنوات السـابقة (5 سـنوات) كـل مـرة حسـب أعمـار النسـاء عنـد إجـراء المسـح، بلغـت النسـبة الوطنيـة للنسـاء المتزوجـات والمسـتعملات لوسـائل منـع الحمـل سـنة **1962** مـن2% إلـى3 %(حـوالي4% فـي الحضـر مقابـل 1% فقـط فـي الريـف) .

[1] ATTOUT. N, BENKHELIL. R, L'espacement des naissances causes de refus ou d'abondons de la contraception, CENEAP, Algérie,1998 ,P29 .

وارتفعت خلال الفترة **1967-1972** إلى 9% و لكنها تختلف حسب مكان الإقامة، حيث قدرت في المدن ب 14% مقابل 6% في الريف وخلال الفترة 1972-1977 حسب نفس التقديرات، تضاعف استعمال وسائل منع الحمل على المستوى الوطني حيث وصل إلى 14 % و قدرت هذه النسبة بـ 24 % في الحضر مقابل9 % في الريف ، و في الفترة 1977-1982 عرف استعمال وسائل منع الحمل ارتفاعا سريعا حيث تضاعفت نسبة النساء المستعملات في الريف لتصل إلى 18 % مقابل 40 % في الحضر، وبلغت هذه النسبة 25% كمعدل وطني[1].

وفي سنة 1986 ترتفع إلى 35,5 **%** (46 **%** في الحضر مقابل 29**%** في الريف) ثم إلى50,7**%** سنة 1992(57,5**%** في الحضر مقابل 44,1**%** في الريف) ، و تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه السنة 1992 بلغت نسبة مستعملات الرضاعة الطبيعية كوسيلة لمنع الحمل3**%** من مجمل المستعملات في الحضر مقابل 5**%** في الريف، و بلغت هذه الفئة نسبة وطنية قدرت بـ 4,1**%** من مجمل المستعملات، تعكس هذه المؤشرات انتشار استخدام وسائل منع الحمل بعد سنة 1986 و خاصة في الأرياف ، فنسبة الاستعمال تضاعفت بين سنتي 1986 و 1992 وبلغ معدل الزيادة السنوي المتوسط بين سنتي 1986 و 1992 حوالي 3,8 % في الحضر مقابل 7,2**%** في الريف.

ووفقا لمحل الإقامة نلاحظ أن نسبة النساء المتزوجات اللواتي استخدمن وسائل منع الحمل بلغن أعلى نسبة سنة 2000 حيث قدرت بـ79,5 **%** في الحضر مقابل 78,5 **%** أي بفارق نقطة واحدة فقط بعد ما كان الفارق تسعة نقاط سنة 1986، ثم تعود هذه النسبة إلى الانخفاض لتصل 59**%** في المناطق الحضرية و 54,4**%** في المناطق الريفية ، ثم تعود إلى الارتفاع مرة أخرى في سنة 2006 لتصل 62,5**%** في الحضر و 59,9**%** في الريف ، لكنها عادت ولو

[1] **KOUAOCI ALI ,Tendance et facteurs de la natalité algérienne entre 1970 et 1986 , in :population ,47 e année n°2 pp ,327 – 351**

بنسبة ضئيلة إلى الانخفاض في تحقيق 2012-2013 لتصل إلى 57,7% في المناطق الحضرية مقابل 56,1% في المناطق الريفية .

الشكل رقم (08)

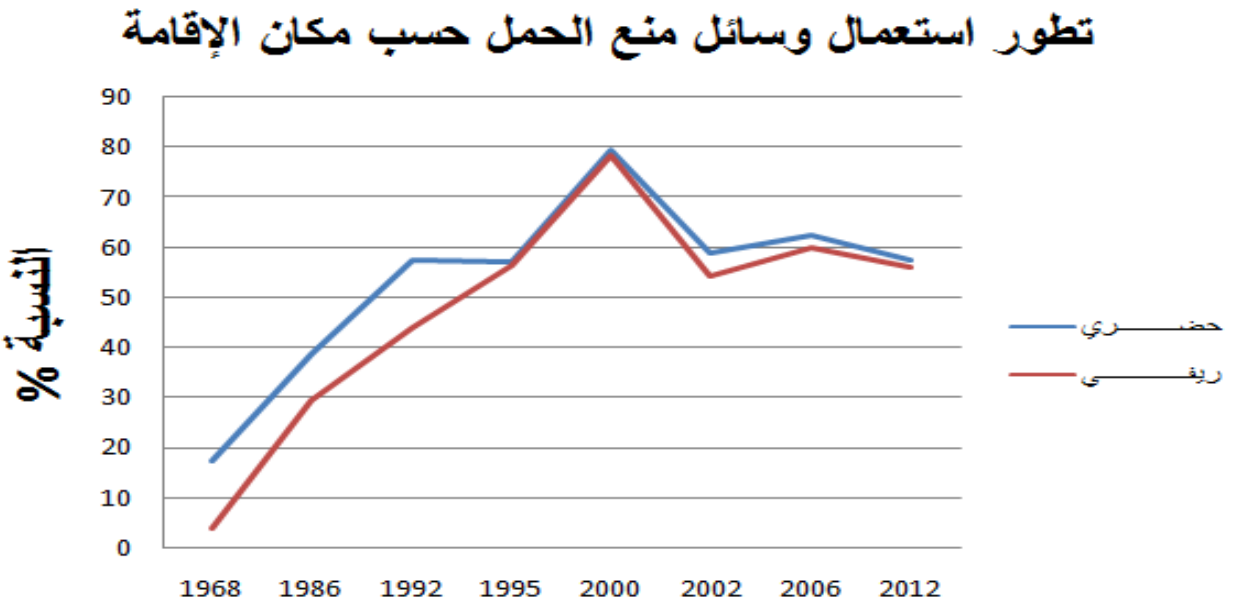

المصدر:تمثيل شخصي انطلاقا من بيانات الجدول رقم (34)

و من خلال هذا التباين في نسب استعمال موانع الحمل بين المدن و الأرياف نستطيع القول بأن عملية انتشار استخدام وسائل منع الحمل لم تكن منتظمة و لم تنتشر بنفس الوتيرة، حيث بدأت أولا في المدن لتعمم بعد ذلك في الأرياف خاصة في نهاية القرن الماضي ، حيث لاحظنا أن الريفيات التحقن بالحضريات في نسبة الاستخدام وهذا الارتفاع راجع بصفة عامة إلى انتشار المراكز الصحية في المناطق الريفية وخصوصا مراكز رعاية الأمومة والطفولة التي لعبت دورا كبيرا في توعية المرأة الريفية في مسألة تنظيم الأسرة ، أما في ما يخص التذبذب الذي عرفته نسبة استعمال موانع الحمل في العشرية الأولى من القرن الحالي فيعود إلى الأوضاع التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء من القرن الماضي والتي أدت إلى عزوف الشباب عن الزواج وبالتالي انخفاض في نسب استعمال موانع الحمل ، وبعد استتباب الأمن وانتعاش سوق الزواج في الجزائر ورغبة المتزوجين الجدد في تعويض ما فاتهم في العشرية السوداء من

الإنجاب خاصة بالنسبة للنساء التي يفوق أعمارهن الأربعين سنة وجب عليهن الامتناع عن استعمال موانع الحمل ، وبعد استدراك هذا التأخر رجعن مرة أخرى إلى استعمال موانع الحمل وهو ما يظهر في تحقيق 2006 وتحقيق 2012 – 2013.والمنحنى البياني الممثل في الشكل رقم (08) يبين تطور استعمال موانع الحمل في الجزائر عبر مختلف التحقيقات.

3- تطور استعمال موانع الحمل حسب المستوى التعليمي للمرأة

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (35) وشكل الأعمدة البيانية في الشكل رقم (09) إن نسبة الاستعمال متقاربة مهما يكن المستوى التعليمي للمرأة ،حيث بلغت نسبة استخدام وسائل منع الحمل في تحقيق 2012-2013 بالنسبة للأميات 52,4% و75,1% بالنسبة للسيدات ذات المستوى الابتدائي و58,7% بالنسبة للسيدات ذوات المستوى المتوسط 57,65% للنساء التي يملكن مستوى تعليمي ثانوي أو أكثر وهي نسب متقاربة جدا بالرغم من تفوق السيدات اللواتي لديهن مستوى ابتدائي ومتوسط على اللواتي لديهن المستوى العالي وهذا راجع إلى زواجهن قبلهن أي أن فترة ومدة الزواج تلعب دورا كبيرا في استعمال موانع الحمل ، وتفوقهن على الأميات راجع إلى وعيهن ومعرفتهن بأساليب تنظيم النسل ،.

جدول رقم(35) تطور استعمال موانع الحمل بين النساء المتزوجات حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	سنة المسح			
	1992	2002	2006	2013-2012
لم يلتحقن بالمدرسة	43,9	52,9	57,2	52,4
ابتدائي	60,4	59,8	62,1	57,1
متوسط	62,4	62,9	62,2	58,7
ثانوي أو أعلى	55,8	58,3	66,1	57,65

المصدر: **PAPCHAD 1992,PAPFAM2002,MICS3 2006,MICS4 2012-2013**

ونلاحظ أيضا تطور وانتشار استعمال وسائل منع الحمل في وسط الأميات يزداد من تحقيق إلى أخر حيث كان قد بلغ 43,9% في تحقيق 1992 ليصل إلى نسبة قصوى سنة 2006 والمقدر بـ 57,2% وهي نسبة مقاربة لباقي

المستويات، ثم تتراجع هذه النسبة لتصل إلى 52,4% في تحقيق 2012-2013 وهذا التراجع مس كل السيدات في مختلف المستويات التعليمية

الشكل رقم (09): يبين تطور استعمال موانع الحمل بين النساء المتزوجات في الجزائر حسب مستوى التعليمي

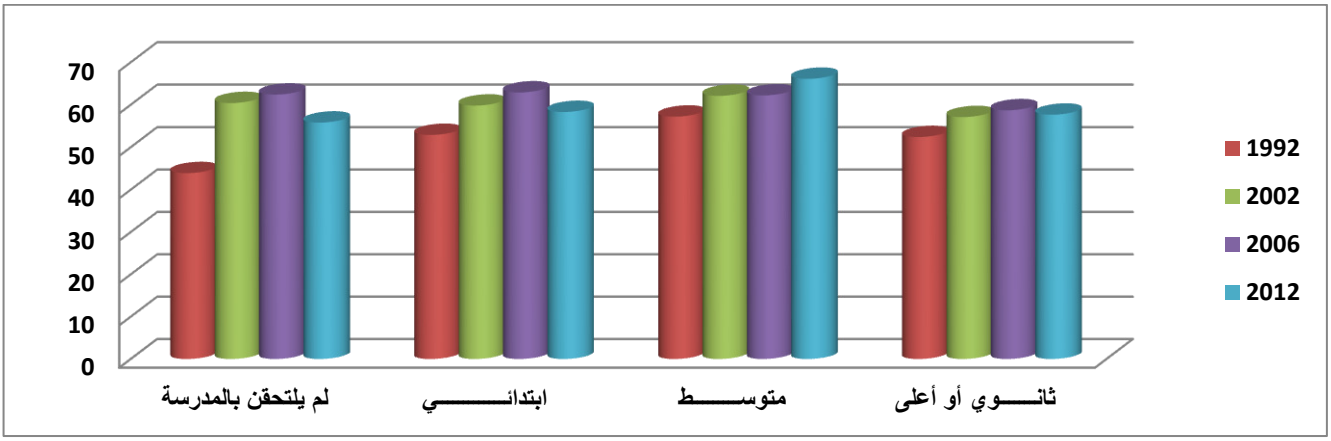

المصدر : تمثيل شخصي انطلاقا من بيانات الجدول رقم (35)

- إن المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية يعتبر في الماضي هو المحدد الأساسي لاستعمال وسائل من الحمل وذلك إلى غاية العقد الأخير من القرن الماضي ، وقد كان اللجوء إليه كان خاصا بالمرأة المتعلمة ليتطور ويصبح يشمل كل المتعلمات والأميات ، وعليه يمكننا القول أن المستوى التعليمي لم يصبح المحدد الأساسي لاستعمال وسائل منع الحمل بل تدخل عوامل أخرى.

خامسا :انتقال الوفيات

الوفيات هي إحدى المتغيرات الرئيسة لمعرفة حركة السكان في الماضي وإسقاطها في المستقبل كما أنها تدخل كإحدى محددات التكوين العمري والنوعي فعن طريقها يمكن تحليل الواقع الديموغرافي للسكان ومستوى النمو السكاني ولمعرفة أهمية الوفيات في عملية الانتقال الديموغرافي في الجزائر يجب تتبع أهم التغيرات التي طرأت على مختلف معدلات الوفيات

1- تطورالمعدل الخام للوفيات

من خلال بيانات الجدول رقم (36) نلاحظ أن معدل الوفيات الخام خلال الفترة (1900-1920) حيث عرفت ارتفاعا فاق 30‰ وتعود الأسباب في

ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة كالمجاعة والأوبئة وواصل ارتفاعه حتى بلغ الذروة 43,1‰ في الفترة (1941-1945) نتيجة الحرب العالمية الثانية وأحداث 8 ماي 1945 .

الجدول رقم (36): تطور معدلات الخام للوفيات من 1901 – 2017

السنة	المعدل الخام للوفيات ‰	السنة	المعدل الخام للوفيات ‰
1905-1901	32,80	1990	6,03
1906-1910	30,50	1991	6,00
1911-1915	27,40	1992	6,10
1916-1920	31,40	1993	6,20
1921-1925	29,40	1994	6,50
1926-1930	26,60	1995	6,40
1931-1935	25,30	1996	6,00
1936-1940	25,10	1997	6,10
1941-1945	43,10	1998	6,40
1946-1950	32,20	1999	5,50
1951-1955	20,60	2000	4,59
1956-1960	-	2001	4,56
1961-1965	14,60	2002	4,41
1966-1970	14,90	2003	4,55
1971-1975	15,90	2004	4,36
1977	14,40	2005	4,47
1978	12,80	2006	4,30
1979	11,80	2007	4,38
1980	11,80	2008	4,42
1981	9,50	2009	4,51
1982	9,10	2010	4,37
1983	8,90	2011	4,41
1984	8,60	2012	4,53
1985	8,40	2013	4,39
1986	7,30	2014	4,44
1987	7,00	2015	4,57
1988	6,60	2016	4,42
1989	6,00	2017	4,55

المصدر: وزارة الصحة والسكان : تقرير اللجنة الوطنية للسكان ،2000، ص 63.

http://www,ons,dz/-Demographie-,html

وفي الفترة 1961-1980 شهد المعدل الخام للوفيات تراجعا سريعا من 14,60‰ إلى 11,8 ‰وهذا راجع إلى نهاية الحرب التحريرية وتحسين الظروف المعيشية والصحية وبداية التطبيق الفعلي للسياسة السكانية وبعد سنة 1985 لوحظ استمرار تراجع معدلات الوفيات لكن بوتيرة بطيئة خاصة في ثمانينات القرن الماضي لتصل سنة 1991 إلى 6‰ ثم عادت إلى الارتفاع ولو بنسبة ضئيلة لتصل إلى 6,4 ‰ سنة 1998 وهذا راجع إلى الظروف التي عاشتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي والتي راح خلالها أكثر من 450 ألف قتيل .

الشكل البياني رقم (10) المنحنى البياني لتطور المعدل الخام الجزائري من سنة 1901 إلى سنة 2017

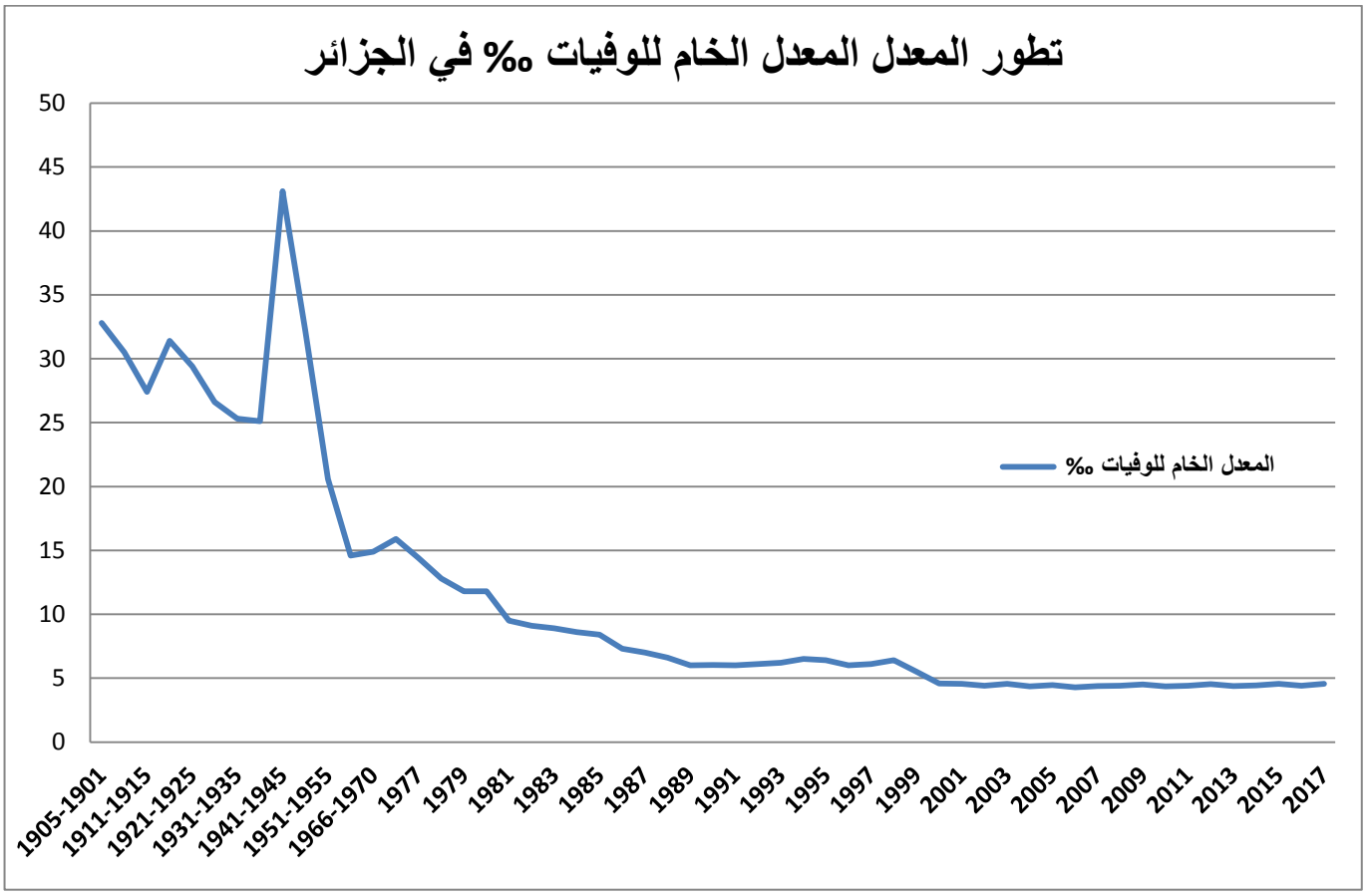

المصدر: تمثيل شخصي انطلاقا من معطيات الجدول رقم (36)

وبعد استتباب الأمن في بداية القرن الحالي عرفت معدلات الوفيات تراجعا لتستقر في حدود 4,3‰ و 4,5‰ والتي قدرت في سنة 2012 و2013 على

التوالي 4,53‰ و4,39‰ ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 4,55‰ في نهاية سنة 2017 وهذا راجع بنسبة كبيرة إلى حوادث المرور التي تحصد ألاف الأرواح كل سنة .

2- تطوروفيات الأطفال الرضع في الجزائر

يعرف مؤشر وفيات الأطفال الرضع بأنه عدد الأطفال الذين يتوفون قبل بلوغهم السنة الأولى من العمر إلى إجمالي عد الولادات الحية خلال فترة زمنية محددة والجدول التالي يستعرض تطور وانتقال وفيات الأطفال الرضع من الاستقلال إلى سنة 2017 .

جدول رقم (37) تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر خلال الفترة 1962-2017

السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع(‰)	السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع(‰)
1962	131,7	**2005**	30,40
1967	124,4	**2006**	26,90
1974	114,5	**2007**	26,20
1978	112,5	**2008**	25,50
1981	84,5	**2009**	24,80
1987	64,4	**2010**	23,70
1990	57,8	**2011**	23,10
1995	54,87	**2012**	22,60
1998	37,4	**2013**	22,40
2000	36,9	**2014**	22,00
2002	34,7	**2015**	22,30
2003	32,50	**2016**	22,90
2004	30,40	**2017**	21,00

Source: ONS, publication trimestrielle ,n°18,p42
Publication, ONS: Démographie Algérienne N°499-520-ONS(1990-2008)
www,ons,dz

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (37) أن معدلات وفيات الأطفال في الجزائر بعد الاستقلال بلغت أرقاما قياسية حيث في سنة 1962 وصلت إلى

131,7‰وهو معدل كبير جدا وهذا راجع للظروف التي مرت بها الجزائر إبان الثورة التحريرية ثم أخذ هذا المعدل في التراجع ليصل إلى أقل من 100 ‰ سنة 1981 أي بتراجع قدره 85,5 ‰ ويعود ذلك إلى البرنامج الذي تبنته الدولة في مكافحة الأمراض التي تتسبب وفيات الأطفال الرضع بتوفير الأدوية والتلقيحات ضد أمراض عدة ، و كما نلاحظ استمرار هذا الانخفاض في معدل وفيات الأطفال الرضع ليصل إلى أقل من 30‰ في نهاية العقد الأخير من الألفية الماضية و بداية الألفية الحالية ثم يواصل الانخفاض ليصل إلى 26,90 طفل متوفى لكل ألف مولود حي في سنة 2006 و 25,5 طفل متوفى لكل ألف مولود حي في عام 2008 ثم يصل 21 طفل متوفى لكل ألف مولود حي سنة 2017 وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات للجانب الصحي لهاته الشريحة المهمة من السكان من الاستقلال إلى يومنا ، وهو في انخفاض مستمر كما هو مبين في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم(11) تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر خلال الفترة 1962-2017

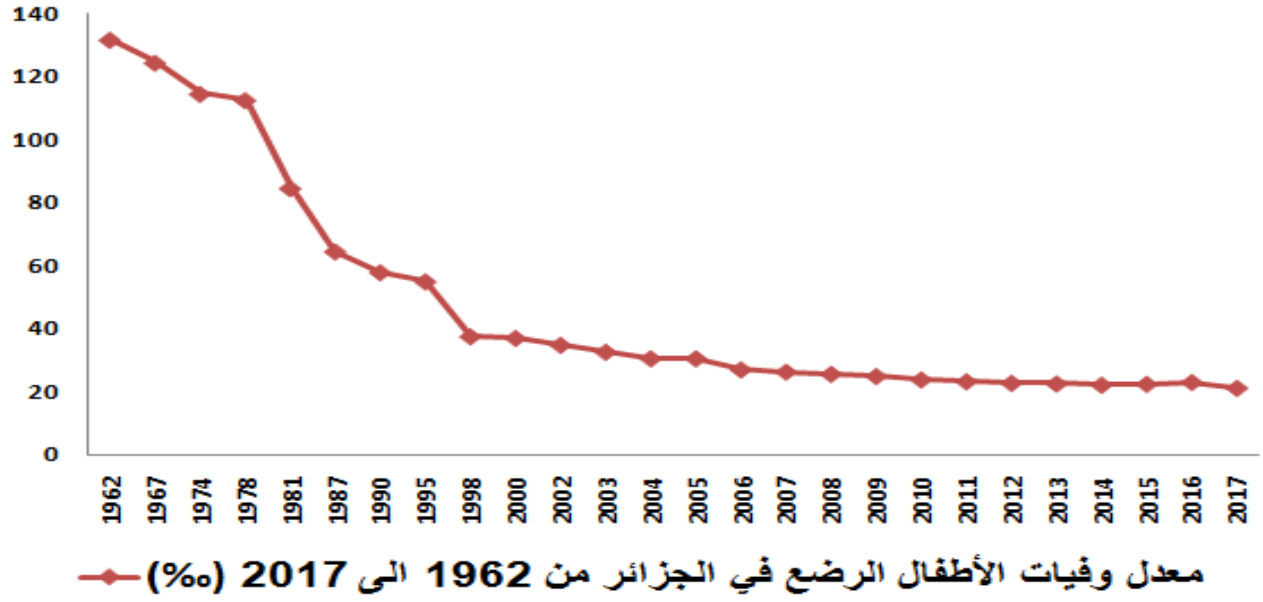

المصدر : تمثيل شخصي انطلاقا من معطيات الجدول رقم (37)

3- تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر

من خلال معطيات الجدول رقم (38) نلاحظ أن معدلات وفيات الأمهات خلال الحمل و الولادة و الأربعين يوما التي تلي الولادة تعد عالية نسبياً حيث بلغت 300

حالة وفاة لكل 100000 ولادة سنة 1975 ثم أخذ هذا المعدل في الانخفاض ليصل إلى 170 حالة وفاة لكل 100000 ولادة سنة 1996 أي يتراجع يقارب النصف في ظرف عشرين سنة وهذا ما يبين التحسن الذي عرفه القطاع الصحي اتجاه الأمومة ، ونلاحظ أيضا أن هذا المعدل بلغ أقل من المائة في سنة 2004 حيث قدر بـ 99,5 حالة وفاة لكل 100000 ولادة .

جدول رقم (38): تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر خلال الفترة 1975- 2015

السنة	معدل وفيات الأمهات(‰)	السنة	معدل وفيات الأمهات(‰)
1975	300	1997	147
1989	230	1999	117
1990	225	2001	113,8
1991	220	2004	99,5
1992	215	2005	96,5
1993	213	2006	92,6
1994	210	2007	88,6
1995	207	*2008	86,2
1996	170	2015	66

*المصدر: حفاظ الطاهر،بن عمار نوال:مستويات واتجاهات وفيات الأمهات في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة باتنة ، العدد 32 جوان 2015،ص 174.
www,ons,dz,2016 .

كما نلاحظ أيضا الانخفاض المستمر في معدلات وفيات الأمهات ليصل إلى 66 حالة وفاة لكل 100000 ولادة سنة 2015 أي بتراجع قدره 234 نقطة من سنة 1975 وهو تقدم ملحوظ وواضح في مجال صحة الأم في حين يعمل نظام الرعاية الصحية ذو التغطية الجغرافية الواسعة على جعل 95,2 % من جميع الولادات تتم بمساعدة طبية [1]

وخلاصة لما سبق ومن خلال شكل المنحنى في الشكل رقم (10) نستنتج أن وفيات الأمهات في تراجع مستمر منذ سبعينيات القرن الماضي ، وهذا ما يفسر التطور الذي عرفه معدل وفيات الأمهات والذي يعتبر المؤشر الذي يستعمل في مجال قياس التقدم الاجتماعي ، ويمكن أن نقول أن هذا النوع من الوفيات بدأ تقريبا يختفي نوعا ما في الجزائر ، فالجزائر من البلدان التي اهتمت بصحة

[1] . Mics 3,2006 ,p 61

الأمهات عبر البرامج الوقائية التي تهتم بصحة الأم والطفل وهذا منذ الاستقلال ، فقد كانت أول البرامج في الستينات من خلال الاهتمام الكبير للسلطات بإنشاء الكثير من البرامج مثل مراكز حماية الأمومة و الطفولة التي بدأت تتزايد من سنة إلى أخرى، أما بالنسبة لوفيات الأمهات فبرنامج التوليد بدون خطر عرف منذ سنة 1995 حيوية كبيرة تتمثل في التدعيم و التكوين المتواصل ، وتعميمه على كافة القطر الوطني .

الشكل رقم (12)

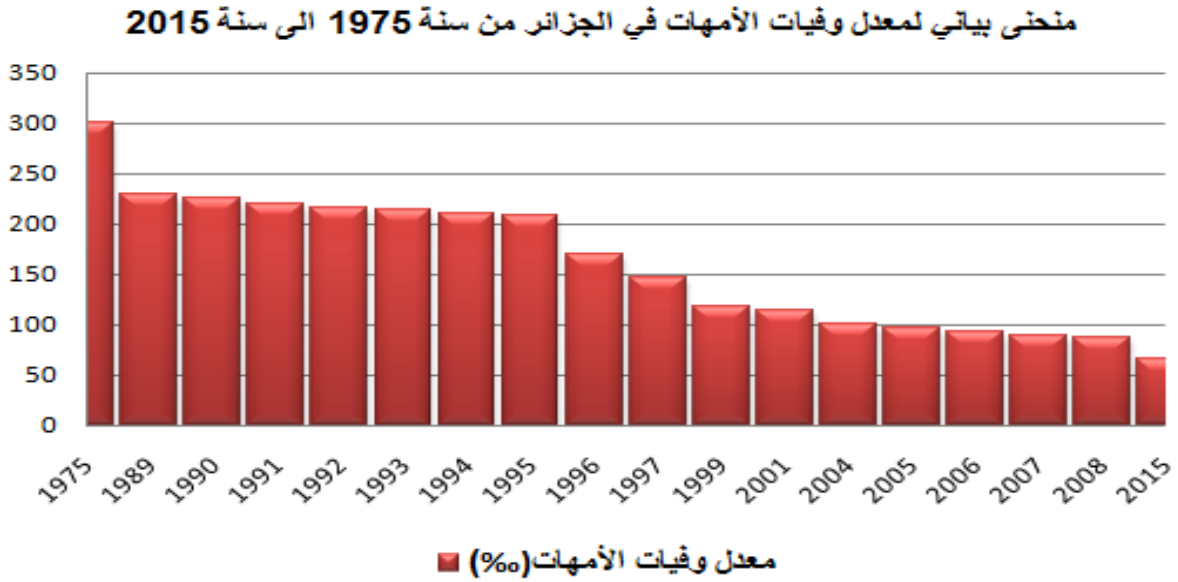

المصدر:تمثيل شخصي انطلاقا من بيانات الجدول رقم (38)

4- التوزيع الإقليمي للوفيات في الجزائر

جدول رقم (39) تطور معدل الوفيات في الجزائر حسب الأقاليم الكبرى

الإقليم / السنة	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
1998	4,33	4,41	4,96	4,52	4,51
2008	4,07	4,14	4,5	3,86	4,28
الفارق	0,26	0,27	0,46	0,66	0,23

المصدر: فضيلة شعوبي ، أطروحة الدكتوراة ، تحول الخصوبة مسألة الانتقال الديموغرافي في الجزائر-2015،ص 127

بالرغم ما أنجزته الدولة من مرافق صحية في مختلف ربوع الوطن إلا أن التفاوت فيم بين الأقاليم في نسبة الوفيات لا يزال قائما ،حيث بلغت هذه النسبة

أعلى قيمة لها 4,5 ‰ في الشمال الشرقي وأدناها 3,86‰ في الجنوب الشرقي حسب تعداد 2008 في حين كانت هذه النسبة العليا في إقليم الشمال الغربي تقدر بـ 4,3‰ الشمال الغربي وأدناه 4,33‰ في إقليم الوسط 1998

الشكل رقم (13)

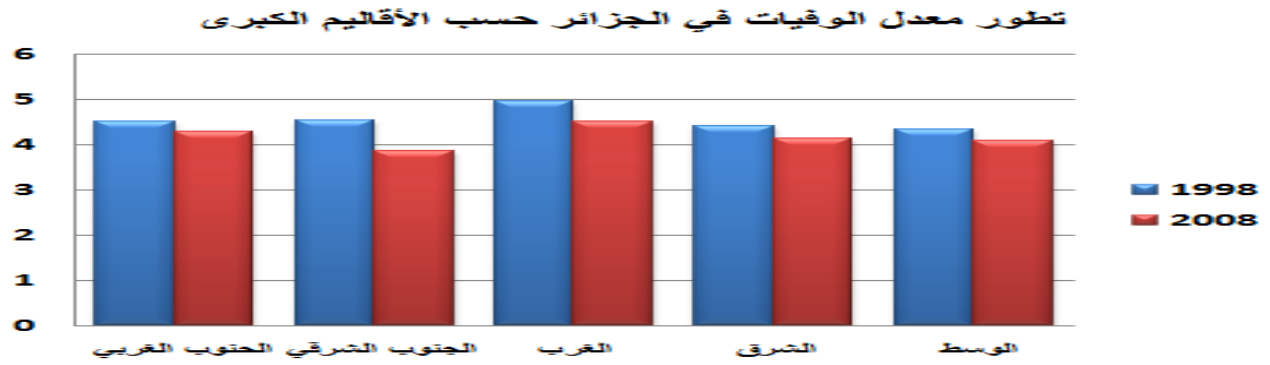

المصدر تمثيل شخصي انطلاقا من بيانات الجدول رقم (39)

5- تطور معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر

إن دراسة وتتبع معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر من خلال معطيات الجدول رقم (40) وشكل المنحنى البياني في الشكل رقم (13) نلاحظ أن معدل النمو الطبيعي عرف تذبذبا شأنه شأن معدل المواليد والوفيات التي تطرقنا إليها سابقا وبما أن معدل النمو الطبيعي هو الفارق بين معدلات الولادات ومعدلات الوفيات.

حيث عرف ثباتا وقدر بـ 0,5% في العشرية الأولى من القرن العشرين ثم ارتفع ليصل في سنة 1915 إلى 0.8% وخلال الحرب العالمية الأولى عرف انخفاضا ليصل 0,4% في سنة 1920 وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الوفيات مقارنة بمعدلات المواليد بسبب الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها ألاف الجزائريين الذين فقدوا فيها ألاف الأرواح مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض في معدلات المواليد .

الجدول رقم (40) تطور معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر من 1901-2017

السنوات	معدل النمو الطبيعي %	السنوات	معدل النمو الطبيعي %	السنوات	معدل النمو الطبيعي %
1905-1901	0,5	1978	3,4	1995	1,9
1906-1910	0,5	1979	3,2	1996	1,7
1911-1915	0,8	1980	3,2	1997	1,6
1916-1920	0,4	1982	3,2	1998	1,5
1921-1925	0,8	1983	3,2	1999	1,4
1926-1930	1,6	1984	3,2	2000	1,5
1931-1935	1,8	1985	3,1	2008	1,9
1936-1940	1,7	1986	2,7	2009	2,0
1941-1945	-0,02	1987	2,8	2010	2,0
1946-1950	1,0	1988	2,7	2011	2,0
1951-1955	2,7	1989	2,5	2012	2,2
1956-1960	-	1990	2,5	2013	2,1
1961-1965	3,4	1991	2,4	2014	2,1
1966-1970	3,5	1992	2,4	2015	2,1
1971-1975	3,1	1993	2,2	2016	2,2
1977	3,1	1994	2,2	2017	2,1

المصدر: Office Nationale des Statistiques, ONS, N° 18, Alger, 1988, p 29*

****http://www,ons,dz/-Demographie-,html**

ثم يعود إلى الارتفاع مرة أخرى إلى غاية الحرب العالمية الثانية التي عرف فيها معدل النمو الطبيعي انخفاضا غير مسبوق بحيث قدر بـ (-0,02) وهي قيمة سالبة تعني أن عدد الوفيات أكبر من عدد الولادات بسبب الأرواح التي فقدت في الحرب العالمية الثانية ، ثم يعود إلى الارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له في 1970 والمقدرة بـ

3,5% وهذا الارتفاع راجع إلى الانخفاض الذي عرفته معدلات الوفيات في الجزائر بعد الاستقلال مع ارتفاع ملحوظ في معدلات المواليد، وبعدها عرف انخفاضا ملحوظا ليصل إلى أدنى قيمة له في سنة 1999 والمقدر بـ 1,4% والذي يعود بصفة عامة إلى تراجع في معدلات الولادات وارتفاع محسوس في معدلات الوفيات خاصة في العشرية السوداء ، وبعد استتباب الأمن وتحسن الظروف المعيشية في بداية القرن الحالي عرف المعدل النمو الطبيعي ارتفاع ليصل إلى 2,2% في سنة 2012 وبعدها عرف استقرارا وثباتا عند 2,1% في السنوات الأخيرة إلى غاية 2017 وهذا بسب الثبات والاستقرار الذي عرفته في معدلات المواليد والوفيات في الجزائر بسبب تحسن الظروف المعيشية و والصحية وانتشار استعمال موانع الحمل .

الشكل رقم(14) : المنحنى البياني لتطور معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر من 1901-2017

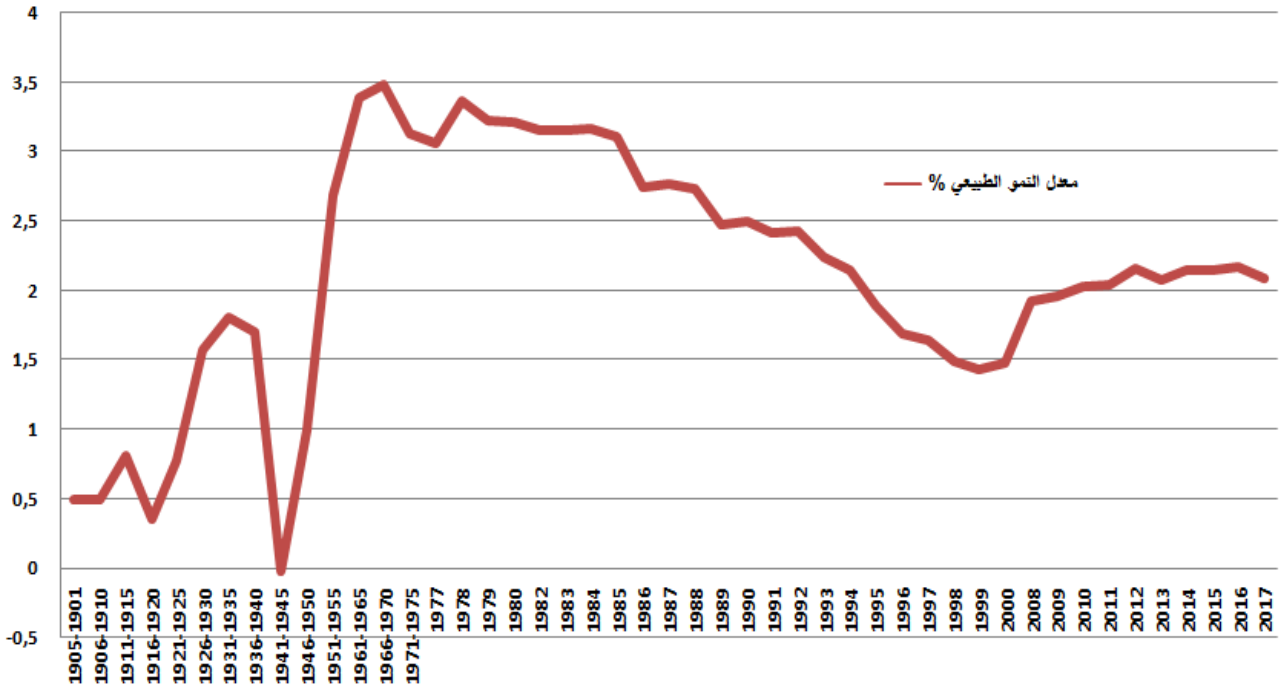

المصدر: تمثيل شخصي انطلاقا من معطيات الجدول رقم (40)

6- تطور أمل الحياة في الجزائر

لقد اختلفت التسميات لهذا المؤشر الديموغرافي فهناك من يسميه بـ: أمل الحياة وأخر أمد الحياة أو توقع الحياة عند الولادة ، مدة البقاء ، رغم اختلاف التسميات إلا أن المعنى واحد وهو:- طول المدة التي يمكن أن يعيشها الإنسان بعد الولادة أي قدرة الإنسان الحقيقية على البقاء مقارنة مع ما يمكن أن يعيشه الإنسان ، وهذا رغم صعوبة التنبأ بالمدة التي يمكن أن يعيشها الإنسان –

أمل الحياة يمثل متوسط طول عمر الفرد ، وهو مرتبط بمسألة الوفاة أشد ارتباط ، لأنه يحسب بقسمة مجموع الأحياء في فئات السن المختلفة على العدد الإجمالي للسكان ، من المنطقي أنه كلما زادت وفيات الأطفال أو الصغار السن يقصر طول الحياة ويطول كلما قلت وفيات صغار السن والطريقة الحسابية لاستخراج أمل الحياة طويلة نسبيا لأنها تعتمد على جدول الوفيات وباختصار فإن أمل الحياة هو عبارة عن عدد السنين التي يأمل كل فرد أن يعيشها في ظروف صحية واقتصادية واجتماعية معينة [1]،وأمل الحياة هو مؤشر يعكس المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي لأي بلد ، وهو بذلك أقوى مؤشر للأوضاع الصحية ويحسب من جداول الحياة التي تستخرج من التعدادات السكانية[2] .

وعلى العموم يمكننا أن نقول أن أمل الحياة الإجمالي في الجزائر ، عرف تحسنا منذ الاستقلال إلى غاية اليوم حيث كان في سنة 1965 يقدر بـ 51,12 سنة كما هو مبين في منحنى الشكل رقم (15).

[1] WWW://WWW .onefd .edu.dz

[2] عبد الرحيم عمران : سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك ،1977،ص 232.

الشكل رقم (15)

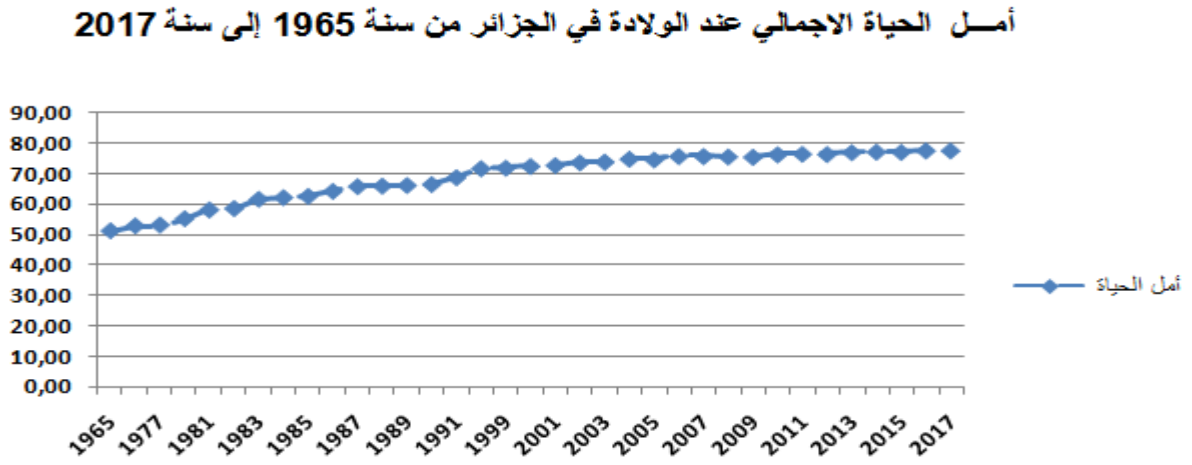

المصدر: تمثيل شخصي انطلاقا من معطيات الجدول رقم (41)

ويواصل ارتفاعه إلى أن وصل 77,60 سنة في سنة 2017 لكن هذا التحسن عرف عدة عقبات وأشكال عند الجنسين، فمن خلال الجدول رقم (28) يمكن أن نقوم بمجموعة من المقارنات على عدة مستويات لإعطاء قراءة صحيحة لانتقال أمل الحياة عند الولادة ، حيث يمكننا المقارنة بين الجنسين – الذكور والإناث- في مختلف السنين والعقود وبين مختلف التعدادات التي عرفتها الجزائر ، ولكي نمنح لهذا الانتقال حقه في التفسير يجب القيام بما يلي :

7- المقارنة بين الجنسين في تطور أمل الحياة عند الولادة

لقد كان منذ القدم وفي العصور الأولى أمل الحياة عند الإنسان يتميز بتفوق الإناث على الذكور وفي جميع الأعمار وهذا راجع إلى الطبيعة الفيزيولوجية والنشاط الممارس من طرف الجنسين وغير ذلك من الأسباب ، ففي الجزائر يظهر لنا ذلك منذ سنوات الاستقلال الجدول رقم (41)، ففي سنة 1965 كان توقع الحياة عند الولادة عند الذكور 51,15 سنة وعند الإناث 51,17 سنة حيث كان الفارق ضئيل جدا بينهما " 0,02 سنة" ليرتفع هذا الفارق بين الجنسين سنة 1979 ليصل إلى 0,59 سنة ،

ثم 1,43 سنة في عام 1982، ثم يعود إلى الانخفاض وبقي الفارق أُقل من سنة إلى غاية 1990 ليصل الفارق إلى 0,33 سنة وهذا من ثمار التنمية التي قامت بها سلطات ما بعد الاستقلال في جميع الميادين الاجتماعية والصحية والاقتصادية .

الجدول رقم (41) تطور امل الحياة في الجزائر من 1965 - 2017

السنة	(E0)ذكور	(E0)إناث	الفارق بين الجنسين	مجموع السكان	السنة	(E0)ذكور	(E0)إناث	الفارق بين الجنسين	مجموع السكان
1965	51,15	51,17	0,02	51,12	2001	71,90	73,60	1,70	72,75
1970	52,79	52,80	0,01	52,77	2002	72,90	74,40	1,50	73,65
1977	53,27	53,48	0,21	53,05	2003	72,90	74,90	2,00	73,90
1979	55,74	56,33	0,59	55,14	2004	73,90	75,80	1,90	74,85
1981	58,81	59,59	0,78	58,03	2005	73,60	75,60	2,00	74,60
1982	59,95	61,38	1,43	58,51	2006	74,70	76,80	2,10	75,75
1983	62,45	63,32	0,87	61,57	2007	74,70	76,80	2,10	75,75
1984	62,94	63,76	0,82	62,11	2008	74,80	76,40	1,60	75,60
1985	63,42	64,19	0,77	62,55	2009	74,70	76,30	1,60	75,50
1986	64,74	65,27	0,53	64,20	2010	75,60	77,00	1,40	76,30
1987	66,05	66,34	0,29	65,75	2011	75,60	77,40	1,80	76,50
1988	66,18	66,41	0,23	65,95	2012	75,80	77,10	1,30	76,40
1989	66,32	66,48	0,16	66,15	2013	76,50	77,60	1,10	77,00
1990	66,81	67,14	0,33	66,48	2014	76,60	77,80	1,20	77,20
1991	66,80	70,70	3,90	68,75	2015	76,40	77,80	1,40	77,10
1998	70,50	72,90	2,40	71,70	2016	77,10	78,20	1,10	77,60
1999	70,90	72,90	2,00	71,90	2017	76,90	78,20	1,30	77,60
2000	71,50	73,40	1,90	72,45					

DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2017 N°816

Source: HAMZA CHERIF A, population et besoins essentiels en Algérie à l'horizon 2038,PARIS,2006,P18.

ثم يعاود الارتفاع ليصل إلى ذروته في سنة 1991 بفارق 3,9 سنوات حيث قدر أمل الحياة عند الذكور بـ 66,8 سنة وعند الإناث بـ 70,7 سنة وهذا يفسر بارتفاع الوفيات عند الذكور بسبب الأحداث التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينات التي أودت بحياة الآلاف خاصة فئة الذكور ، وهذا الفارق عرف تراجعا في سنة 1998 ليصل إلى 2,40 سنة ويواصل الانخفاض وقد صاحبه ارتفاع في أمل الحياة لدى الجنسين ليصل في سنة

2015 إلى 76,4 سنة عند الرجال و 77,8 سنة عند الإناث وفي سنة 2016 إلى 77,10سنة عند الذكور و 78,20 سنة عند الإناث وفي سنة 2017 عرف أمل الحياة عند الولادة بالنسبة للذكور تراجعا طفيفا قدر بـ (0,2 سنة) أي 76,90 سنة وثباتا عند الإناث وهذا راجع لحوادث المرور التي تحصد ألاف الأرواح كل سنة وخاصة فئة الذكور .

وخلاصة لما سبق فإن أمل الحياة في الجزائر عرفا تحسنا كبيرا وملحوظا من الاستقلال إلى يومنا هذا سواء عند الذكور أو الإناث حيث انتقل أمل الحياة عند الولادة عند الجزائريين من 51,12 سنة (51,15 سنة بالنسبة للذكور و 51,17 بالنسبة للإناث) سنة 1965 ليصل إلى77,60 سنة (76,90 سنة بالنسبة للذكور 77,20 بالنسبة للإناث) سنة 2017 ورغم التذبذب الذي عرفه طيلة هاته المدة إلا أنه عرف تحسنا وتطورا كبيرا وهذا التطور راجع إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في تحسين الظروف المعيشية للفرد الجزائري خاصة في المجال الصحي بتوفير الأدوية والمضادات الحيوية والأمصال للأمراض والأوبئة الفتاكة و تحسين الظروف الصحية عن طريق تشييد مراكز صحية مختلفة (مستشفيات ، عيادات متعددة الخدمات....الخ) والرعاية الطبية المجانية ،وتحسين الظروف الاقتصادية بتوفير مناصب الشغل وتشييد وتوزيع سكنات من مختلف الصيغ (اجتماعية ، تساهمية ، بناءات ريفية....الخ) في المدينة والريف والتي نتج عنها تحسن الظروف المعيشية للفرد الجزائري وكذا المحافظة على الاستقرار الأمني مما تسبب كله في تقلص نسب الوفيات .

سادســـــــا: انتقـــــال الزواج في الجزائر

1- الحالة الزواجية في الجزائرحسب الجنس

جدول رقم (42) توزيع السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة الزواجية وحسب الجنس عبر التعدادات 1966 و 2008:

	1966		1977		1987		1998*		2008**	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
العزاب	43,2	28,1	50,5	37	55,2	43,6	69	62	50,93	41,56
المتزوجون	54,4	55	47,8	50,2	43,7	46,4	30	32	48,02	49,53
الأرامل	1,6	14,6	1,6	12,3	0,7	7,9	0,4	5,1	0,4	1,94
المطلقون	0,8	2,3	0,1	0,6	0,4	2	0,3	1,2	0,65	6,95
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, 1987, P3 *ONS, 1998, PP48-49 ,**ONS,2008

إن الحالة الاجتماعية في الجزائر لفئات السن الأكثر من 10 سنوات بين 1966-2008 عرفت تغيرات في نسب الزواج والعزوبة والطلاق والترمل والذي يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (39)،بحيث نلاحظ أن نسب الزواج عرفت انخفاضا منذ 1966 حيث انتقلت من 54,4% إلى 30% عند الذكور ومن 55% إلى 32% عند الإناث في سنة 1998 ثم تعاود الارتفاع لتصل إلى 48,02% بالنسبة للذكور و49,53% بالنسبة لإناث في تعداد 2008، وفي المقابل نلاحظ ارتفاعا مستمرا لنسب العزوبة، فعند الذكور ارتفعت نسبة العزوبة من 43,2% في تعداد 1966 إلى 69% في تعداد 1998 ، وانتقلت عند الإناث في نفس الفترة من 28,1% إلى 62% ، ثم تعاود الانخفاض لتصل إلى 50,93% بالنسبة للذكور و 41,56 بالنسبة للإناث في تعداد 2008 وعليه يمكن أن نقول أن نسب العزوبة لها علاقة عكسية مع نسب الزواج أي كلما ارتفعت نسب الزواج انخفضت نسب العزوبة وكذا العكس ، أما نسب الطلاق فقد انخفضت بين سنتي 1966 و 1977 عند الذكور وعند الإناث، حيث انخفضت من 0,8 % إلى 0,1% عند الذكور ومن 2,3%ى إلى 0,6 % عند الإناث وهذا راجع إلى أن في هذه الفترة كانت الظروف ملائمة لتعدد الزوجات دون أن تطلق الزوجة الأولى، وهذا راجع إلى أن هذه الفترة تميزت ببساطة الحياة الاجتماعية

والاقتصادية وخاصة الأرياف ، أما بين سنتي 1977 و1987 فقد ارتفعت معدلات الطلاق من 0,1 %إلى 0,4% بالنسبة للذكور ومن 0,6% إلى 2,0% بالنسبة للإناث، ففي هذه الفترة بدأت الحياة الاجتماعية والاقتصادية تشهد صعوبات كبيرة وظهور الحاجة إلى التطور، وتحسين المستوى المعيشي،أما في سنة 1998 نلاحظ انخفاض في نسب الطلاق لكلا الجنسين،حيث انخفضت إلى 0,3% بالنسبة للذكور و 1,2 % بالنسبة للإناث ثم تعاود الارتفاع مرة أخرى في تعداد 2008 لتصل إلى 0,65% بالنسبة للرجال و 6,95 % بالنسبة للنساء وهذا يعود إلى عدة عوامل منها القوانين المسنة خاصة في ما يخص قانون الأسرة الذي صعب نوعا ما على تعدد الزوجات وكذا المستوى الثقافي والمستوى المعيشي والمهني للمرأة ,,, الخ .

أما بالنسبة للأرامل فقد عرفت نسب الترمل انخفاضا لدى الجنسين عبر التعدادات فعند الذكور انخفضت نسبة الترمل من 1,6% سنة 1966 إلى 0,4% سنة 2008 ومن 14,6% سنة 1966 إلى 5,1% سنة 2008 لدى الإناث، وذلك بانتهاج الجزائر للسياسة الصحية والتي لها أثر كبير في رفع أمل الحياة لدى الجنسين.

2- تطور المعدل الخام للزواج في الجزائر

من خلال معطيات الجدول رقم (43) نلاحظ أن معدلات الزواج في الجزائر عرفت تذبذبات كثيرة من الاستقلال إلى يومنا هذا ، مرتفعة تارة ومنخفضة تارة أخرى وبنسب متفاوتة إلا أنها محصورة بين 5‰ و 10 ‰ وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت وعاشتها الجزائر منذ الاستقلال والتي لها تأثير مباشر على معدلات الزواج حيث كلما توفرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية كلما ارتفعت معدلات الزواج وكذلك العكس.

الجدول رقم(43): تطور معدلات الزواج في الجزائر بين 1966-2017

السنة	معدل الزواج (‰)	السنة	معدل الزواج (‰)
1966	5,11	2004	8,27
1972	6,02	2005	8,50
1977	7,29	2006	8,82
1982	6,30	2007	9,55
1987	5,95	2008	9,58
1992	**6,07**	2009	9,68
1996	5,49	2010	9,58
1997	5,43	2011	10,05
1998	5,36	2012	9,90
1999	5,44	**2013**	**10,13**
2000	5,84	2014	9,88
2001	6,29	2015	9,24
2002	6,97	2016	8,73
2003	7,55	2017	8,14

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات (ONS 2018)

كما نلاحظ أن معدل الزواج في الجزائر في أول تعداد سنة 1966 قدر 5,11‰ وهو ضعيف نوعا ما وهذا راجع إلى الظروف المعيشية للفرد الجزائري إبان الاستقلال ، ثم يرتفع ليصل إلى 7,29‰ سنة 1977 وهذا راجع إلى التحسن الاقتصادي والمعيشي للفرد الجزائري وتشجيعهم على الزواج والتناسل من طرف السلطات الجزائرية من أجل تعويض ما فاتهم وضيعوه في الحرب التحريرية ، إلا أنه عرف انخفاضا محسوسا في سنوات الثمانينات والتسعينيات ليصل إلى أدنى قيمة له في سنة 1998 والتي بلغت 5,36‰ وهذا راجع إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد والتي أثرت مباشرة في سوق الزواج في الجزائر، ثم يعود هذا المعدل إلى الارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2013 حيث قدر بـ 10,13‰ وهذا التضاعف راجع غلى استتباب الأمن والاستقرار السياسي والانتعاش

الاقتصادي الذي عرفته البلاد في العشرية الأولى من الألفية الحالية وكذا زيادة إقبال الجزائريين على الزواج لتعويض ما فاتهم في العشرية السوداء، وكذا البرامج الاجتماعية المسطرة من طرف الجمعيات الخيرية والتي مفادها تشجيع الشباب على الزواج عن طريق الزواج الجماعي وبناء وتوزيع السكنات ، والملاحظ أيضا أن الظروف التي أدت إلى ارتفاع معدل الزواج هي نفسها أدت إلى انخفاضه وذلك ببداية ظهور ملامح الأزمة الاقتصادية في الجزائر بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي أثرت مباشرة في سوق الزواج ليصل المعدل إلى 8,14 ‰ سنة 2017 .

3- تطور معدلات الزواج في الجزائر حسب التعدادات:

جدول رقم (44): تطور معدلات الزواج في الجزائر حسب التعدادات

	Rapport de mariage à la population %°		
année	15-50 ans	20 ans+	Total
1966	13,14	12,1	5 ,6
1977	17,5	12,1	7,3
1987	13,3	17,2	6
1998	10,4	-	5,36
2008*	16,94	15,88	9,53

*Sahraoui Tahar, Mariage et Fécondité dans les pays arabes-cas de l'Algérie thèse doctorat, université de Lodz, 1993 p 79

**حساب شخصي انطلاقا من معطيات ونتائج تعداد 2008

من خلال بيانات الجدول رقم (44) يتضح أن هناك فروقا واسعة بين معدلات الزواج المحسوبة من الفئتين 15-50 سنة و 20 سنة فما فوق المتعلقة بفئات السكان في سن الزواج فقط والتي فاقت الضعف على مدى سنوات طويلة ، إنما تعكس لنا تأثير التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري على معدلات الزواج، أين تشكل نسبة الشباب الجزء الأكبر في هذا المجتمع وعموما فإن معدلات الزواج ارتفعت في1977، و انخفضت في تعداد 1998، وتعود للارتفاع في تعداد 2008 وذلك للظروف التي مرت بها الجزائر من الاستقلال، والعشرية السوداء واستعادة السلم.

4- الحالة الزواجية في الجزائر حسب فئات السن

تعد دراسة الحالة الزواجية حسب فئات السن مؤشرا إحصائيا هاما لتتبع تطور الزواج في مجتمع ما، فهي تعطينا صورة عن تركيبة السكان حسب السن والجنس ومدى تغير الحالة المدنية حسب الخصائص الديموغرافية، وفي الجزائر فإن تتبع وتحليل معطيات الإحصاءات السكانية الخمسة التي تم إجراؤها بعد الاستقلال يمكن أن تبرز لنا التغير الواضح في الحالة الزواجية خاصة في فئات

جدول رقم (45) توزيع الحالة الزواجية للسكان حسب الجنس والعمر بين تعداد 1966 و2008

العمر	السنة	العزاب		المتزوجون		المطلقون		الأرامل	
		الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
19-15	1966	93,9	44,5	5,9	52,4	0,2	2,6	0	0,5
	2008	99,9	97,3	0,1	2,7	0 ,00	0	0	0 ,0
24-20	1966	54,5	11,2	49,3	82 ,6	1,3	4,3	0,4	1,8
	2008	98,1	77,7	1,9	21,8	0 ,00	0,4	0 ,00	0,1
29-25	1966	19,5	4	78 ,1	88,3	1,8	3,7	0,7	4,1
	2008	82,4	51,6	17,4	46,9	0 ,2	1,2	0 ,00	0,3
34-30	1966	8,4	2,2	89,3	87,3	1,5	3,1	0,9	7,5
	2008	50 ,0	34,7	49,5	62,4	0,5	2,1	0,1	0,8
39-35	1966	5	1,6	92,7	84,7	1,2	2,7	1	11
	2008	24,3	23,3	74,8	71,9	0,7	3	0,2	1,7
44-40	1966	3,4	1 ,3	94,3	80,1	1,1	2,7	1,3	15,9
	2008	10,3	12,8	88,7	80,1	0,8	3,7	0,2	3,4
49-45	1966	2,6	1,1	94,9	74,5	1	2,7	1,6	21,7
	2008	4,8	6,7	93 ,9	82,9	0,9	4	0,4	6,3
54-50	1966	2,3	1,1	94,4	65,2	1,1	2,8	2,2	30,9
	2008	2 ,3	4,1	96,5	81,8	0,6	3,6	0,6	10 ,4
59-55	1966	2	1,2	94	55,4	1,2	2,6	2,9	40,6
	2008	1,4	2,6	77,4	77,4	0,6	3,4	0,9	16,5
64-60	*1966	1,8	1,4	42,1	42,1	1,2	2,6	4,6	53,9
	**2008	1	1,7	70,6	70,6	0 ,5	2,8	2,7	24,8

*Sahraoui Tahar ,op cit p 93.

**حساب شخصي انطلاقا من نتائج تعداد 2008.

السن الشابة أين شهدت نسب العزوبة في الفئة العمرية 15- 20 سنة ارتفاعا كبيرا، من خلال معطيات الجدول رقم (45) تتضح لنا تغيرات عديدة على مستوى الحالة الزواجية للسكان ، وهي تدل على التطور البارز بخصائص الزواج في الجزائر مما ينعكس على سن الزواج الأول خصوصا عند النساء .

وفي المقابل تراجعت نسب الزواج عند كلا الجنسين في فئات السن الأولى 15-30 سنة وخاصة الفئة 15-19 سنة حيث انخفضت من 52,4% إلى 2,7 عند الإناث بين تعدادي 1966 و2008 على التوالي ، في يقابله انخفاض في نسبة المتزوجين الذكور في نفس الفئة من 5,9% إلى 0,1% .

ففي الوقت الذي كانت نسبة المتزوجات في فئة السن 20 -24 سنة في تعداد 1966 بلغت 82,6% .

تراجعت هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى حدود 21,8% في تعداد 2008 ، في حين يقابله عند الرجال في نفس الفئة تراجعا حيث انتقلت نسبة زواجهم من 49,3% في تعداد 1966 لتصل إلى 1,9 % في تعداد 2008 وعموما عرفت نسب الزواج انخفاضا لدى الفئات العمرية الصغرى 15-39 سنة لكن بنسب متفاوتة ومتناقصة بتقدم العمر ، والملاحظ أيضا أن هناك استقرار في نسب الزواج بالنسبة للنساء التي تتراوح أعمارهن بين 40-44 سنة والذي بلغ 80 % في كلا التعدادين وكما نلاحظ زيادة نسب المتزوجات في الأعمار المتقدمة فمثلا انتقلت نسبة المتزوجات التي أعمارهن بين 50-54 سنة من 65,2% سنة 1966 إلى 81,8% سنة 2088 ، في حين يقابله ارتفاع في نسب المتزوجين عند الرجال لكن بنسب أقل فقد كان نسبة الرجال المتزوجين الذين أعمارهم بين 50-54 سنة قد بلغ 94,4 % سنة 1966 ليرتفع ويصل إلى 96,5 % سنة 2008 وهو ارتفاع جد ضعيف مقارنة بنسب زواج النساء في نفس الفترة والفئة العمرية ،وعليه فإن توزيع السكان حسب الحالة الزواجية وحسب العمر والجنس عرف تغيرات هامة جدا ولعل أبرز ما يؤكد هذا التغير هو الارتفاع في نسب العزاب الذكور والإناث، فقد شهدت معدلات العزوبة ارتفاعا شديدا في الفئات العمرية

بين 20 -35 سنة بالنسبة للذكور، وكانت قمة هذه الزيادة في الفئة 25- 29 سنة حيث ارتفعت نسبة العزاب بأكثر من أربعة أضعاف أي انتقلت من 19,5 **%**سنة 1966 إلى 82,4 **%** سنة 2008 ، وتتراجع الفروق بعد ذلك بين التعدادين في نسب العزاب ابتداء من سن الأربعين أما عند الإناث فإن التغير يبدأ من فئة السن 15- 19 لأن النساء في الماضي يتزوجن قبل بلوغ الخامسة عشرة من العمر، وكانت قمة الزيادة في معدلات العزوبة في الفئة العمرية 20- 24 سنة حيث ارتفعت من 11,2 **%** إلى 77,7 **%** وابتداء من الفئة 40- 44 سنة تنخفض الفروق في نسب العازبات أين تصل إلى حدود الواحد بالمائة ، وفي هذه السنوات تكون أغلبية النساء قد تزوجن على الأقل مرة واحدة لأن الزواج في المجتمع الجزائري عام وشامل لأنه الإطار الوحيد والشرعي لارتباط الرجل بالمرأة من أجل تكوين أسرة. عرفت معدلا ت العزوبة خلال السنوات الأخيرة قفزة كبيرة عند الجنسين في مختلف الفئات العمرية ، وقد شملت هذه الزيادة فئات السن الكبيرة،وسن الزواج الأول الذي فاق عتبة الثلاثين سنة، فمن مقارنة معطيات تعداد 1966 وتعداد 2008 نجد أن هذه المعدلات قد تضاعفت في فئات السن (35- 39) و(40-45) و (45- 49) سنة خاصة عند النساء ولتوضيح ذلك قمنا بوضع الجدول رقم (46)

جدول رقم (46): تطور نسب النساء العازبات بين 35 سنة إلى 49 سنة من خلال تعداد 1966 و2008

		35 - 39		40 - 44		45 - 49		Total	
		Effectif célibataires	Effectif total	Effectif célibataires	Effectif total	Effectif Célibataires	Effectif Total	Effectif célibataires	Effectif total
1966	effectif	4848	30300	3095	238077	203236	203273	10179	744350
	Céli%	**1,6**		**1,3**		**1,1**		**1,4**	
2008*	effectif	2719	11753	1313	10105	559	8123	4591	29981
	Céli%	**23,13**		**12,9**		**6,8**		**15,3**	
Rapport des proportions entre 2008 ET 1966		**14,4**		**9,9**		**6,2**		**10,92**	

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات ونتائج تعداد: 1966 ، 2008.

من خلال معطيات الجدول رقم (46) نلاحظ أن نسبة العازبات في فئة 35-39 سنة تضاعفت بـ 14 مرة فقد كانت في تعداد 1966 تقدر بـ 1,6 بالمائة ووصلت إلى 23,13 بالمائة سنة 2008 أما في الفئة العمرية 40-44 سنة فالنسبة تضاعفت تقريبا 10 مرات حيث زادت من 1,3 بالمائة إلى 12,9 بالمائة، أما الفئة العمرية 45- 49 فتتضاعف بـ 6 مرات أي أنها انتقلت من 1,1 بالمائة إلى 6,8 بالمائة وفي الإجمال تضاعفت نسبة العزوبة لكل الفئات بحوالي 11 مرة خلال الفترة 1966- 2008وعموما فإن تطور معدلات العزوبة في السنوات الأخيرة عند الجنسين كانت أكبر في الفئات العمرية الشابة، وهو ما انعكس على تطور سن الزواج الأول، ولكن بالرغم من ذلك تبقى معدلات العزوبة النهائية منخفضة نسبيا.

فيما يتعلق بالطلاق والترمل نلاحظ تباينا واضحا بين الجنسين، فبالنسبة للنساء عرفت نسبة الترمل قيّما مرتفعة خلال إحصاء 1966 نتيجة ارتفاع نسب الوفيات في أوساط الرجال بسبب حرب التحرير التي دامت سنوات طويلة، وخاصة عند فئات النساء الأكبر من أربعين سنة، في المقابل لم يعرف الرجال نسب مهمة للترمل، ولا حتى معدلات الطلاق وذلك يعود أساسا لسهولة إعادة الزواج عندهم بعد حدوث الطلاق أو وفاة الزوجة، مقارنة بالنساء اللواتي يصعب عليهن ذلك، خاصة مع وجود الأطفال من الزوج الأول إضافة إلى ذلك فإن توفر نسب كبيرة من النساء العازبات في سن الزواج وتراجع نظام تعدد الزوجات يقلل من احتمالات إعادة الزواج عند هؤلاء النساء.

5- التوازن في سوق الزواج: بين 1977 و 2008

إن عدم التوازن بين أعداد العزاب والعازبات المرشحين للزواج يعود عموما إلى أن الرجال يتزوجون من نساء أقل منهم في السن وهذا ما يجعل أعداد النساء تزيد نسبيا عن أعداد الرجال في سوق الزواج، ويمكن توضيح التغيرات التي شهدها سوق الزواج في المجتمع الجزائري منذ 1977 إلى غاية 2008، وذلك بحساب نسبة النساء لكل مائة رجل حسب فئات السن، والتي تزيد فيها

أعمار الذكور بخمس سنوات عن أعمار الإناث ، وذلك لأن الفرق في سن الزوجين عند الزواج هو في المتوسط بقدر خمس سنوات.

جدول رقم (47): معدل النساء العازبات لكل مائة رجل عازب في تعدادات السكان بين 2008 – 1998 – 1987 – 1977

	Célibataires*		Célibataires**	
	1977	**1987**	**1998**	**2008**
F 15-19/H20-24	133	112	117	99
F 20-24/H25-29	145	138	113	94
F25-29/H30-34	210	146	140	103
F30-34/H35-39	114	187	219	143
F 35-39/H40-44	90	192	302	22709
F 40-44/H45-49	92	101	287	274
F 45-49/H50-54	98	57	301	296

Source :* ali kouaouci, famille et femme et contraception, Alger, CENEAP,FNUAP ,1992,P131
**** حساب شخصي انطلاقا من معطيات ونتائج تعداد 2008**

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم(47)، نلاحظ أنه في تعداد 1977 عدم وجود توازن بين أعداد العزاب و العازبات في الفئات الأولى، حيث تزيد أعداد النساء عن أعداد الذكور، إلى غاية سن 35 سنة للإناث و40 سنة للذكور، أين تنعكس هذه القيم وتصبح الزيادة عند الذكور حيث يقابل كل مائة عازب 90 عازبة أما في تعداد 1987 فإن عدد النساء العازبات يفوق عدد العزاب أيضا في الفئات الخمسة الأولى لتتعادل النسب بين الجنسين في الفئة 40-44 بالنسبة للنساء، والفئة 45- 49 بالنسبة للرجال، وتنخفض بعد ذلك لصالح النساء في الفئة الأخيرة ، أما تعداد1998 الذي تميز بعدم التوازن بين الجنسين في كل الفئات العمرية حيث فاقت أعداد النساء العازبات أعداد الرجال العزاب بشكل عام، ونفس الحال في تعداد2008 إلا أن هناك تعادل في النسب بين الزوجين في الفئة العمرية 15-19 بالنسبة للنساء، والفئة العمرية 20- 24 بالنسبة للرجال، وقد فاقت النساء العازبات الرجال العزاب في الفئة(20- 24 نساء)

(25-29رجال)، إن عدم التوازن في سوق الزواج بين مختلف التعدادات راجع إلى عدة عوامل منها العادات والتقاليد في اختيار الزوجة الأصغر سنا إضافة إلى هجرة الشباب خاصة الذكور قد يكون عاملا إضافيا لعدم التوازن بين الجنسين، وهو ما قد يخلق إشكالية جديدة وهي ارتفاع معدلات العزوبة النهائية عند النساء في السنوات القادمة .

6- تطور سن الزواج الأول في الجزائر وفارق السن بين الجنسين :

إن الدراسات التي اهتمت بسن الزواج الأول قليلة جدا، خاصة في الدول العربية، وصعوبة تحديد هذا السن بشكل صحيح ودقيق من جهة، ومن جهة أخرى نقص المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر وعدم دقتها، لأن السن عند أول زواج يمكن أن يكون مختلقا بين الواقع وبين مصادر البيانات السكانية.

ومع ذلك يبقى هذا النقص في المعطيات والدراسات الخاصة بسن الزواج الأول دافعا لكل الباحثين للبحث بشكل جدي ومعمق في هذا المجال انطلاقا من معطيات التعدادات السكانية والتحقيقات الديموغرافية وهو السن الذي يعقد فيه العزاب أول زواج لهم ويمكن حسابه بطريقتين مختلفتين:

الطريقة الأولى:يمكن اعتبارها عملية مباشرة وتعتمد على توفر معطيات دقيقة ومفصلة عن كل العزاب في الأعمار الحقيقية، وهو ما لا يمكن الحصول عليه في أغلب الدول العربية.

الطريقة الثانية: وهي غير مباشرة وتعتبر الأكثر استخداما وشيوعا لحساب المؤشر، وتسمى بطريقة **hajnal**

ويعد السن عند أول زواج من أهم المؤشرات الديموغرافيا التي تمكننا من دراسة خصائص الزواج والتغيرات التي يمكن أن يستهدفها خلال فترة معينة أو في جيل معين.

وقد عرفه R , Preessat كما يلي:

« La distribution selon l'ancienneté au sein de cohorte des évènements caractéristiques d'un phénomène donnée »[1]

[1] Roland Pressat , L'analyse Démographique , Paris ,presses universitaires de France ,1973, p 35.

جدول رقم (48): تطور سن الزواج في الجزائر وفارق السن يبين الزوجين بين التعدادات

	1966	1977	1987	1998	2002	2006	2008
النساء	18,3	20,9	23,7	27,8	29,6	29 ,8	29,3
الرجال	23,2	25,3	27,6	31,3	33	33,5	33
الفارق	5,5	4,4	2,3	3,7	3,4	3,7	3,7

Source : ONS, 1987, P3 *ONS, 1998, PP48-49 ,ONS,2008**

من خلال بيانات الجدول رقم (48) نلاحظ أن سن الزواج بعد الاستقلال كان 18,3 سنة بالنسبة للنساء و 23,2 سنة بالنسبة للرجال.

وفي سنة 1977 شهد سن الزواج ارتفاع بسنتين تقريبا لكلا الجنسين ويستمر في الارتفاع ليصل سنة1987 إلى 23,7 سنة بالنسبة للنساء و 27,6 سنة بالنسبة للرجال، ويرتفع بأربع سنوات تقريبا لكلا الجنسين في سنة 1998 وفي هذه الفترة ظهرت أزمات اقتصادية، وشهدت المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية صعوبات كبيرة أثرت على الشباب كأزمة السكن والبطالة والهجرة.

أما في تعداد 2008 فقد كان سن الزواج الأول عند الرجال قدر بـ 30 سنة وعند النساء بـ 29,3 سنة، أما فارق السن بين الزوجين فكان في أول إحصاء أجرته الجزائر سنة 1966 يقدر بـ 5,5 سنوات ويأخذ في الانخفاض عبر التعدادات ليصل إلى 3,7 سنوات في تعداد 2008 .

7- تطور سن الزواج في الجزائرللجنسين حسب مستوى التعليم

لقد شهدت الجزائر تحسنا كبيرا في عدد المتمدرسين في مختلف المستويات، خاصة مع مجانية و إجبارية التعليم الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال ، مما أثر على سن الزواج الأول بالنسبة للإناث ، حيث أن إمكانية بلوغ مستويات عليا في التعليم العالي أصبحت أكثر إتاحة ، مما جعل فترة الدراسة تطول و بالتالي تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث لسنوات عديدة مقارنة بما كانت عليه سابقا كما يبينه الجدول رقم (49).

الجدول رقم (49): تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب المستوى التعليمي في الجزائر في تحقيق (1992 -2002- 2006)

المستوى التعليمي	1992		2002		2006	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
بدون مستوى	27,4	23,6	31	28,3	30,4	28,7
يقرأ و يكتب	29,7	25,6	32,2	28	/	/
ابتدائي	31	25,6	33,4	29,3	32,9	29,6
متوسط	30,9	29,9	33,2	30,7	33,9	29
ثانوي أو أكثر	31,6	30,3	35,5	33,2	34,8	33,2
المجموع	30,3	25,9	33	29,6	33,5	29,8

SOURCE:EASME 1992 ،EASF2002 ،MICS3 2006

ويمكننا أن نقول من خلال معطياته بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للجنسين ارتفع متوسط سن الزواج الأول، حيث وصل الفارق إلى 4,2 سنة بالنسبة للذكور و 6,7 سنة بالنسبة للإناث وهذا بين ذوي الأشخاص الأميين الذين ليس لديهم مستوى و الذين يملكون مستوى الثانوي فما فوق سنة 1992، في حين أن الفارق وصل إلى 4,4 سنة عند الذكور و4,5 سنة لدى الإناث لدى نفس المستويين السابقين سنة 2006.

فبالرغم من أن هناك فوارق في سن الزواج حسب المستوى التعليمي، إلا أنه يمكن القول بأن سن الزواج عند المتعلمين أو غيرهم يرتفع من سنة إلى أخرى، و هذا ما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير المستوى التعليمي تؤثر في سن الزواج الأول عند الجزائريين.

8- تطور سن الزواج في الجزائرللجنسين حسب مكان الإقامة

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تحولات على أصعدة عدة، سواء اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، أدت إلى تغير نمط الحياة من ريفية إلى حضرية، و نشأت عدة مناطق و مدن و تجمعات سكنية أصبحت تسمى بالحضرية، حيث أصبحت الحياة معقدة عما تشهده الحياة الريفية، و أصبح هامش

الحرية متاح أكثر للجنسين معا في اختيار طريقة و ظروف العيش خاصة فيما يتعلق بالزواج والجدول رقم (50) يبين الفرق بين الوسطين .

الجدول رقم (50): تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب مكان الإقامة في تحقيقات سنة (1992 – 2002 – 2006)

مكان الإقامة	2006		2002		1992	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
حضري	34,2	30	33,7	30	31,2	26,9
ريفي	32,6	29,7	31,9	29,1	28,8	24,5

SOURCE :EASME 1992 ،EASF2002 ،MICS3 2006.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (50) يمكن القول بأن متوسط سن الزواج أعلى في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، كما أن الفارق بين الجنسين في تراجع خاصة لدى النساء، بحيث كان يقدر في المناطق الريفية بـ 28,8 سنة بالنسبة للذكور و 24,5 سنة بالنسبة للإناث في تحقيق 1992 في حين يقابله في المناطق الحضرية 31,2 سنة بالنسبة للذكور و26,9 سنة بالنسبة بالنساء .

وكما نلاحظ أن الرجال يتزوجون في سن متأخرة مقارنة بالنساء في الوسطين الحضري والريفي ، ثم يرتفع سن الزواج لدى الجنسين في سنة 2006 ليصل إلى 32,6 سنة بالنسبة للرجال و 29,7 سنة في المناطق الريفية ، 34,2 سنة بالنسبة للرجال و30 سنة بالنسبة للإناث.

وهو ما يمكن ربطه بالقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بالاختيار الزواجي، فارتفاع سن الزواج الأول عند الرجل والمرأة بالتحديد، قد يقلل من فرصها لاختيار الشريك خاصة وأن المرأة المتعلمة والمشتغلة تتغير أفكارها وأهدافها في الحياة وتزيد اهتماماتها لإيجاد رجل في مستواها، على عكس الرجل، إذن كلما ارتفع سن المرأة قلت فرصها في الزواج خاصة عندما تقترب من سن الخمسين.

نتـــائج الدراســـــة

وفـي الختـام وخلاصـة لمـا سـبق يمكـن تقسـيم الانتقـال الـديموغرافي فـي الجزائـر إلـى أربعـة مراحـل كمـا هـو مبـين فـي الشـكل رقـم (16) وهـو عبـارة عـن التمثيـل البياني لبعض مميزات ومحددات الانتقال الديموغرافي في الجزائر التالي :

الشكل رقم (16) : التمثيل البياني لمراحل الانتقال الديموغرافي في الجزائر من سنة 1901- 2017

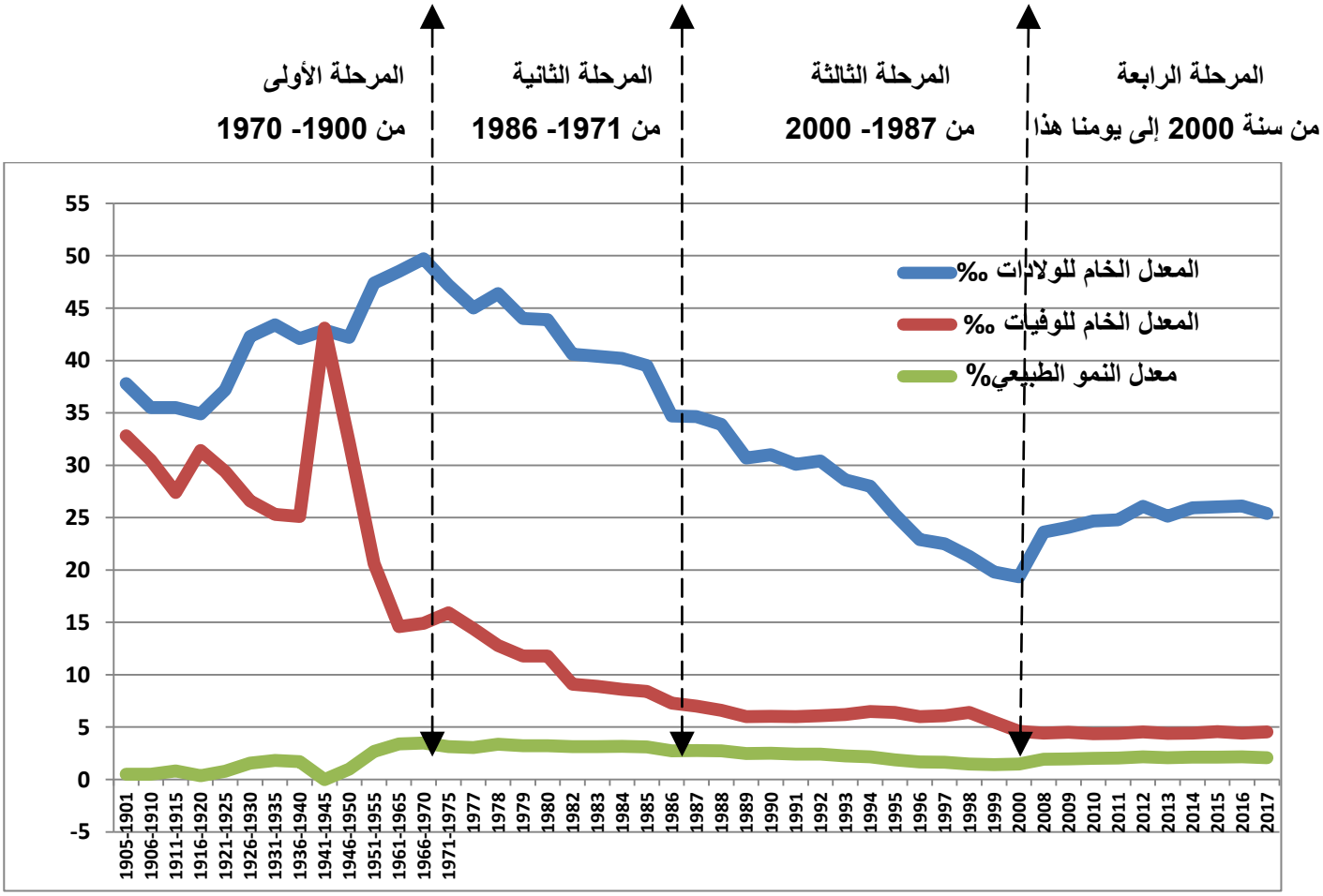

المصدر : تمثيل شخصي انطلاقا من معطيات الجدول رقم (25) ،(36)، (40) .

المرحلة الأولى : فترة 1901-1970

رغـم التقلبـات التـي عرفتهـا هـذه الفتـرة إلا أن أهـم مـا ميزهـا هـو ارتفـاع معـدلات المواليـد فـي عمومهـا حيـث انتقـل 37,6‰ سـنة 1901إلـى 50,16‰ سـنة 1970 وهـذا راجـع أساسـا إلـى العقليـة السـائدة فـي هـذه الفتـرة والمتمثلـة فـي حـب كثـرة الإنجـاب والتـي تعتبـر الوسـيلة الوحيـدة والفعالـة للـدفاع والمقاومـة وتعـويض الوفيـات التـي خلفتهـا مختلـف الحـرب العالميـة الأولـى والثانيـة والحـرب التحريريـة ،

حيث وصلت إلى أعلى معدلاتها المقدر ب 50 ‰سنة 1970 وانتشار الزواج المبكر وكذا عدم استخدام موانع الحمل والذي قدر بـ 2% في سنة 1962 وكذا انتشار الأمية ، كل هذه الأسباب نتج عنها ارتفاع معدلات الخصوبة ، وأيضا عرفت هذه الفترة معدلات وفيات مرتفعة جدا حيث في سنة 1901 بلغت 32,80 ‰ وفي سنة 1945 بلغت أعلى قيمة لها والمقدرة بـ 43,10‰ وهذا بسبب الحرب العالمية الثانية و أحداث 8 ماي 1945 والتي نتج عنها عدد هائل من الوفيات في صفوف الشعب الجزائري ، ثم يعود تدريجيا إلى الانخفاض ليبلغ 14,90‰ سنة 1970 ، وقد نتج عن هذا التذبذب في المواليد والوفيات معدل نمو سكاني ضعيف جدا في بداية القرن العشرين والذي كان ملازما لـ 0,5% ثم عرف ارتفاعا بطيئا ليصل إلى 1,81% في سنة 1935 أي بعد 35 سنة ثم عرف نكسة في سنة 1945 حيث بلغ قيمته 0,02- % والذي كان مرده إلى أن معدلات الوفيات أكثر من معدل المواليد في هذه الفترة ثم يعود إلى الارتفاع ولو بصفة بطيئة ليصل إلى 3,48% في سنة 1970 .

وخلاصة لما سبق فان هذه المرحلة تميزت بصفة عامة بارتفاع معدلات الولادات والوفيات والتي نتج عنها معدل نمو سكاني بطيء وهي نفسها مميزات المرحلة الأولى من مراحل الانتقال الديموغرافي المتفق عليها .

المرحلة الثانية : من سنة 1971-1986 [1]

تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدلات المواليد من 48,40 ‰ سنة 1971 لتصل سنة 1986 إلى 34,70‰ حيث ارتفع سكان الجزائر من 10,23 مليون نسمة في سنة 1962 إلى ما يفوق 20 مليون نسمة في منتصف الثمانينات (أنظر الجدول رقم 25) ، والذي صاحبه ارتفاع في معدلات الزواج حيث ارتفع إلى أعلى قيمة له في سنة 1977 والمقدرة بـ 7,29‰(أنظر الجدول رقم 40) ، في حين عرف المؤشر التركيبي الخصوبة انخفاضا ملحوظا من 7,8 من طفل لكل إمراة في بداية السبعينات إلى 6,2 طفل لكل إمرأة سنة 1986وهذا راجع

[1] معدل الزواج : الجدول رقم (40)، مؤشر التركيبي للخصوبة :الجدول رقم (28) ، معدلات الوفيات : الجدول رقم (36) ، معدل نمو السكان الجدول رقم (40) ، أمل الحياة الجدول رقم (41) ، نسبة انتشار موانع الحمل الجدول رقم (33).

إلى بداية انتشار استعمال موانع الحمل الذي بلغ 35,5% سنة 1986، كما صاحب هذا التغير والانتقال انخفاض مستمر للوفيات حيث بدأ معدل الوفيات في الانخفاض ولكن بوتيرة متوسطة من 15,90‰ سنة 1971 ليصل إلى 7,30‰ سنة 1986 وهذا الانخفاض مس كل فئات المجتمع ، والذي قابله ارتفاع في أمل الحياة لدى الجنسين والذي عرف تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 52,77 سنة في سنة 1970 (52,79 سنة للذكور52,8 سنة للإناث) ليصل إلى64,20 سنة (64,74 سنة للذكور و65,27 سنة للإناث) في سنة 1986 وقد صاحب هذا التغير في معدلات المواليد والوفيات معدل نمو سكاني ثابت لكنه يبقى مرتفعا حيث كان يتراوح طيلة هاته الفترة بين 2,7% سنة 1986 بعد أن كان 3,5% سنة 1971 وهذا كله راجع إلى بداية تحسين الظروف المعيشية والصحية في البلاد بفضل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنجزة في هذه الفترة إضافة إلى أن الجزائر في هذه الفترة بدأت في توسيع برنامج التحكم في النمو السكاني الذي يرتكز على الوقاية الصحية وذلك بتوفير اللقاح وحماية صحة الأم والطفل وتوزيع موانع الحمل مجانا وانتشار الوعي وبداية ارتفاع المستوى التعليمي خاصة عند النساء .

وخلاصة لما سبق وببقاء معدلات المواليد مرتفعة ومعدلات الوفيات منخفضة وبقاء معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر مرتفعا طيلة هذه الفترة ، تكون الجزائر قد أنهت المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي وهي نفسها مميزات المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديموغرافي المتفق عليها.

المرحلة الثالثة : من سنة 1987-2000

تتميز هذه الفترة باستمرار معدلات الولادات بالانخفاض حيث انتقل من 34,64‰ سنة 1987 ليصل إلى 19,36‰ في سنة 2000 وهو أدنى معدل عرفته الجزائر طيلة قرن كامل ، فهذا الانخفاض في معدل الولادات كان نتيجة لعدة أسباب منها ،البرامج والإجراءات والتدابير التي طبقتها الدولة والمتمثلة في الاهتمام الرسمي والشامل بمسألة توجيه النمو الديموغرافي، وإنشاء عدد كبير من

المراكز لتقييم خدمات تباعد الولادات والذي قابله ارتفاع في سن الزواج لدى الجنسين حيث انتقل من 23,7 سنة في تعداد 1987 إلى 27,8 سنة بالنسبة للنساء وبالنسبة للرجال من 27,6سنة 31,3 سنة في تعداد 1998 والذي صاحبه انخفاض ملحوظ في معدلات الزواج ؛حيث أنتقل من 5,95 ‰ سنة 1987 إلى 5,84 ‰ سنة 2000 والذي أدى إلى انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة من 6.2 إلى 2.8 طفل لكل إمراة في نفس الفترة والذي يقارب مستوى الإحلال المقدر بـ 2,1 طفل لكل إمرأة وهذا راجع إلى التطبيق الفعلي لسياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي المسطر في سنة 1983 والاستمرار في الاستعمال المكثف لوسائل منع الحمل والتي تقدر نسبتها سنة 2000 بـ 79,5 % في المناطق الحضرية 78,5% في المناطق الريفية إضافة إلى ذلك انتشار البطالة نتيجة النكسات التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة ، وكذا أزمة السكن....الخ وكما تميزت هذه الفترة باستمرار معدلات الوفيات في الانخفاض عموما حيث انخفضت من 7‰ سنة 1987 لتصل إلى6‰ في سنة 1991 ثم يعود إلى الارتفاع لتصل إلى6,4 ‰ سنة 1998 بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة ثم تعود إلى الانخفاض مرة أخرى لتصل إلى 4,59‰ سنة 2000 ومن الطبيعي أن يصاحب هذا الانخفاض في معدلات الوفيات ارتفاع في أمد الحياة الإجمالي حيث انتقل من 65,75 سنة 1987 ليصل إلى 72,45 سنة 2000

وخلاصة لما سبق يمكن أن نقول أن الاستمرار في الانخفاض في معدلات الوفيات والولادات بنسب متفاوتة نتج عنه انخفاض ولو طفيف في معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر حيث انتقل من 2,8% سنة 1987 ليصل إلى 1,5 % في سنة 2000 وهذا بسبب تراجع معدلات الولادات مقارنة بمعدلات الوفيات وهذا يتوافق مع ما تنص عليه المرحلة الثالثة من نظرية الانتقال الديموغرافي.

المرحلة الرابعة من سنة 2001 الى يومنا هذا

لكن بعد نهاية سنة 2000 انحرفت الجزائر عن مسار نظرية الانتقال الديموغرافي نتيجة لعودة ارتفاع معدل المواليد والذي بلغ 26,12‰ سنة

2016 بفعل الخصوبة المؤجلة والتي تسببت فيها بعض الفئات العمرية المتقدمة نسبيا في السن والتي تأخر زواجها مما أجبرها على التعجيل بالإنجاب بشكل متواصل بهدف ربح ما تبقى من فترة الإنجاب وكذا تراجع وانخفاض في نسبة استخدام موانع الحمل حيث بلغ 57,1% في تحقيق2012- 2013 بعد أن فاق 61% في سنة 2006 والذي نتاج عنه ارتفاعا في مؤشر الخصوبة ليصل إلى 3,1 طفل لكل إمرأة سنة 2017 ، وقد كان للانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في بداية القرن الحالي، وتحسن الظروف الأمنية أثرا على تحسن دخل الفرد ، وإقبال الشباب على الزواج ،حيث انتقل معدل الزواج من 6,29‰ سنة 2001 ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2013 والمقدرة بـ 10,13‰ ثم يعود إلى التراجع ليصل إلى 8,14‰ في سنة 2017 في حين عرف معدل الوفيات انخفاضا طفيفا حيث وصل إلى 4,55 ‰ سنة 2017 مع ثبات في معدل النمو الطبيعي والمقدر بـ 2,1% سنة 2017 ، وقد صاحب ذلك ارتفاع محسوس في أمل الحياة عند الولادة حيث بلغ 77,60 سنة في سنة 2017 بعد أن كان 72,75 سنة في سنة 2001 ، لكن الملاحظ في نهاية سنة 2017 تراجع في معدلات المواليد ليصل إلى 25,40‰ وهذا في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجزائر منذ سنة 2014.

وخلاصة لما سبق يمكن أن نقول أن الجزائر أتمت المراحل الثلاثة للانتقال الديموغرافي التي تتوافق مع مراحل نظرية الانتقال الديموغرافي في مرحلته الأولى والثانية وتنحرف عنه في نهاية المرحلة الثالثة وهذا راجع أساسا إلى تدهور الظروف الأمنية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر في نهاية القرن الماضي ،والتي كان لها أثرا على الولادات والوفيات ، كما أن هذه الظروف نفسها والتي عرفت تحسنا وازدهارا وانتعاشا في بداية العشرية الأولى من القرن الحالي كانت السبب في عودة ارتفاع معدل المواليد من جديد وانخفاضها مرة أخرى في سنة 2017.

خـــــــــــاتمة

تتويجـــا لهـــذا العمـــل العلمـــي المتواضـــع نؤكـــد علـــى أهميـــة دراســـة الانتقـــال الـــديموغرافي والـــذي هـــو عبـــارة عـــن حقبـــة زمنيـــة تطـــول مدتـــه أو تقصـــر بحســـب الحـــالات، وتتحـــول أثناءهـــا المعطيـــات الديموغرافيـــة (مواليـــد ،وفيـــات) لمجموعـــة ســـكانية مـــا وتتعـــدد أشـــكال الانتقـــال وتتحـــدد بطـــول مدتـــه الكليـــة وبمـــدة كـــل مرحلـــة مـــن مراحلـــه، ويـــؤثر طـــول مـــدة الانتقـــال ومعـــدل النمـــو تـــأثيراً مباشـــراً فـــي تغيـــر حجـــم الســـكان بـــين نهايـــة النظـــام التقليـــدي وحجمـــه فـــي بدايـــة النظـــام العصـــري، وتبـــين نظريـــة الانتقـــال الـــديموغرافي أن المجتمعـــات تمـــر تاريخيـــاً بعـــدد مـــن المراحـــل الديموغرافيـــة والتـــي تقســـم غالبـــاً إلـــى ثلاثـــة أو أربعـــة مراحـــل، فالمرحلـــة الأولـــى، التـــي تســـبق التحـــول الـــديموغرافي تعـــرف (بالنظـــام الـــديموغرافي التقليـــدي)، ويتميـــز بمعـــدلات مرتفعـــة للوفيـــات والـــولادات ممـــا يـــؤدي إلـــى نمـــو بطـــيء جـــداً للســـكان، وتـــأتي بعـــدها مرحلـــة انتقاليـــة تعـــرف (بمرحلـــة التحـــول الـــديموغرافي)، وتتميـــز فـــي بـــدايتها بانخفـــاض معـــدل الوفيـــات وبقـــاء معـــدلات الـــولادات مرتفعـــاً ثـــم لا يلبـــث هـــذا الأخيـــر أن يـــنخفض بعـــد أن يشـــهد المجتمـــع نمـــواً ملحوظـــاً للســـكان، أمـــا المرحلـــة الثالثـــة (فتعـــرف بالنظـــام الـــديموغرافي الحـــديث)، ويتميـــز بمســـتويات منخفضـــة جـــداً للـــولادات والوفيـــات ، إن الانتقـــال أو التطـــور الـــديموغرافي الـــذي شـــهده العـــالم كـــان بـــدرجات متفاوتـــة بـــين بلدانـــه ولقـــد شـــهد النمـــو الســـكاني علـــى الصـــعيد العـــالمي زيـــادة كبيـــرة منـــذ نهايـــة الحـــرب العالميـــة الثانيـــة و خاصـــة فـــي بلـــدان العـــالم الثالـــث و مـــن بـــين ذلـــك المنطقـــة العربيـــة، حيـــث تشـــير دراســـات صـــندوق الأمـــم الـــمتحدة للأنشـــطة الســـكانية أن جـــزءا مـــن العـــالم العربـــي، يشـــهد أرفـــع المعـــدلات العالميـــة فـــي النمـــو الســـكاني، عنـــد مقارنتهـــا ببقيـــة العـــالم التـــي تعـــرف تطـــورا ســـكانيا معتـــدلا مثـــل الـــدول الغربيـــة التـــي بلغـــت مرحلـــة متقدمـــة فـــي تحولهـــا الـــديمغرافي وذلـــك بتطبيـــق سياســـات ســـكانية ناجعـــة و الـــذي يوصـــف مـــن قبـــل الـــديموغرافيين بمرحلـــة النضـــج

الـديمغرافي ، وتعتبـر الجزائـر مـن الـدول العربيـة النائيـة التـي مـر بمراحـل وفتـرات أثـرت فـي تركيـب وحجـم سـكانها ، لـذا قمنـا بتسـليط الضـوء وإجـراء هـذه الدراسـة حـول الانتقـال الـديموغرافي فـي الجزائـر وخلصـنا مـن خـلال التحليـل النظـري للوضـعية الديموغرافيـة طيلـة القـرن الماضـي وبدايـة القـرن الحـالي أن الجزائـر لـم تنحـرف عـن مسـار نظريـة الانتقـال الـديموغرافي فـي المـرحلتين الأوليتـين لكونهـا أنهتهمـا فـي فتـرة أكثـر مـن ثمـانين سـنة ، ومـن أهـم مميـزات المرحلـة الأولـى هـو أنـه رغـم التقلبـات التـي عرفتهـا هـذه المرحلـة إلا أنهـا عرفـت معـدلات مواليـد مرتفعـة فـي عمومهـا حيـث انتقلـت مـن 37,6‰ سـنة 1901إلـى 50,16‰ سـنة1970 فـي حـين عرفـت معـدلات وفيـات مرتفعـة جـدا واتسـمت بتذبـذبات عـدة بسـبب الحـروب التـي ميـزت المرحلـة لكنهـا فـي الأخيـر انخفضـت لتصـل إلـى 14,90‰ سـنة 1970 بعـد أن كانـت فـي سـنة 1901 بلغـت 32,80 ‰ والـذي صـاحب هـذا التغيـر فـي معـدلات المواليـد والوفيـات معـدل نمـو طبيعـي ضـعيف وصـل 3,48% فـي سـنة 1970 بعـد أن كـان 0,5% فـي بدايـة القـرن العشـرين ، أمـا المرحلـة الثانيـة تميـزت بانخفـاض معـدلات المواليـد لتصـل إلـى 34,70‰ فـي سـنة 1986 وانخفـاض مسـتمر للوفيـات حيـث بـدأ معـدل الوفيـات فـي الانخفـاض ولكـن بـوتيرة متوسـطة ليصـل إلـى 7,30‰ سـنة 1986 ومعـدل نمـو سـكاني ثابـت لكنـه يبقـى مرتفعـا حيـث كـان يتـراوح طيلـة هاتـه الفتـرة بـين 2,7% سـنة 1986 وهـذا الانخفـاض فـي معـدلات المواليـد والوفيـات مـرده إلـى بدايـة تحسـن الظـروف المعيشـية للفـرد وتحسـن الظـروف الصـحية وبدايـة انتشـار اسـتعمال موانـع الحمـل خاصـة بعـد الاسـتقلال وهـي نفسـها مميـزات المرحلـة الثانيـة مـن نظريـة الانتقـال الديموغرافي .

ثـم دخلـت فـي ثمانينـات القـرن الماضـي فـي المرحلـة الثالثـة وانتهجـت فـي بـدايتها نفـس المسـار المتعـارف عليـه فـي النظريـة ، والمتمثلـة فـي اسـتمرار انخفـاض معـدلات الـولادات حيـث انتقـل مـن 34,64‰ سـنة 1987

ليصل إلى 19,36‰ في سنة 2000 وهو أدنى معدل عرفته الجزائر طيلة قرن كامل والذي أدى إلى انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة لتصل إلى 2.8 طفل لكل إمراة وهذا بسبب الانتشار الواسع لاستخدام موانع الحمل ، وكما تميزت هذه الفترة باستمرار معدلات الوفيات في الانخفاض عموما حيث انخفضت من 7‰ سنة 1987 لتصل إلى6‰ في سنة 1991 ثم يعود إلى الارتفاع لتصل إلى6,4 ‰ سنة 1998 بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة ثم تعود إلى الانخفاض مرة أخرى لتصل إلى 4,59‰ سنة 2000 ومن الطبيعي أن يصاحب هذا الاستمرار في الانخفاض في معدلات الوفيات والولادات بنسب متفاوتة انخفاض ولو طفيف في معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر حيث انتقل من 2,8% سنة 1987 ليصل إلى 1,5 % في سنة 2000 وهذا بسبب تراجع معدلات الولادات مقارنة بمعدلات الوفيات وهذا يتوافق مع ما تنص عليه المرحلة الثالثة من نظرية الانتقال الديموغرافي.

وفيما بعد انحرفت بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد خلال سنوات التسعينات ، وما تميزت به من تدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، والأمنية التي كان لها أثر كبير ومباشر على الوضع الديموغرافي للبلاد والتي أدت إلى ارتفاع في معدل الوفيات مع تراجع معدل المواليد حيث تراجعت الخصوبة لتصل إلى 2,4 طفل لكل إمرأة سنة 2002 والذي يقارب مستوى الإحلال ، كما أن هذه الظروف كانت السبب في عودة ارتفاع معدل المواليد من جديد خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 26,12‰ ثم تشهد في نهاية سنة 2017 تراجع في معدلات المواليد ليصل إلى 25,40‰ مع ارتفاع محسوس في معدل الوفيات الذي وصل إلى 4,55 ‰ ،ومعدل نمو طبيعي ثابت في حدود 2,1%.

وهنـــا يمكننـــا الإجابـــة علـــى التســـاؤل الرئيســـي والتســـاؤلات الفرعيـــة لبحثنـــا ونقـــول بـــأن الجزائـــر أكملـــت وأتمـــت مراحـــل الانتقـــال الـــديموغرافي المتعـــارف عليهـــا فـــي بدايـــة القـــرن الحـــالي واســـتغرقت قرنـــا كـــاملا فـــي ذلـــك ، ثـــم دخلـــت فـــي مرحلـــة رابعـــة مفاجئـــة عكـــس مـــا كـــان متعـــارف عليـــه بســـبب عـــودة ارتفـــاع معدلات المواليد .

والســـؤال الـــذي يطـــرح نفســـه إلـــى متـــى يســـتمر هـــذا التذبـــذب وحالـــة الـــلا اســـتقرار فـــي معـــدلات المواليـــد فـــي الجزائـــر ؟ وهـــل تملـــك الجزائـــر سياســـة سكانية واضحة تسمح لها التحكم في مواليدها وخصوبتها ؟.

ملخـــــــــص الدراسة

يهـدف هـذا البحـث إلـى وصـف وتحليـل الانتقـال الـديموغرافي فـي الجزائـر قبـل وبعـد الاسـتقلال ومعرفـة ماهيـة هـذا الانتقـال الـديموغرافي بعمـق ، و مـاهي المراحـل التـي مـر بهـا الانتقـال الـديموغرافي فـي الجزائـر عبـر التعـدادات السـكانية ؟ وهـل تختلـف هـذه المراحـل عـن مراحـل نظريـة الانتقـال الـديموغرافي ؟ حيـث تـم التركيـز علـى التغيـرات والانتقـالات التـي طـرأت علـى معـدلات المواليـد، والوفيـات، والخصـوبة ومعـدل النمـو السـكاني عبـر مختلـف التعـدادات والمسـوحات التـي قامـت بهـا الجزائـر منـذ الاسـتقلال، مـع عـرض بعـض مـن النظريـات السـكانية ، السياسـات السـكانية المتبعـة مـن طـرف بعـض الـدول المتقدمـة والنائيـة ومسـار ومراحـل نظريـة الانتقـال الديموغرافي.

وتـم التوصـل إلـى أن الجزائـر لـم تنحـرف عـن مسـار نظريـة الانتقـال الـديموغرافي فـي المـرحلتين الأوليتـين لكونهـا أنهتهمـا ، ثـم دخلـت فـي ثمانينـات القـرن الماضـي فـي المرحلـة الثالثـة وانتهجـت فـي بـدايتها نفـس المسـار المتعـارف عليـه فـي النظريـة ، وفيمـا بعـد انحرفـت بسـبب الظـروف الاسـتثنائية التـي مـرت بهـا الـبلاد خـلال سـنوات تسـعينيات القـرن الماضـي ، ومـا تميـزت بـه مـن تـدهور فـي الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصـادية ، والأمنيـة، التـي كـان لهـا أثـر كبيـر ومباشـر علـى الوضـع الـديموغرافي للـبلاد والتـي أدت إلـى ارتفـاع فـي معـدل الوفيـات مـع تراجـع معـدل المواليـد ومعـدل الخصـوبة والـذي قـارب مسـتوى الإحـلال ، كمـا أن هـذه الظـروف نفسـها كانـت السبب في عودة ارتفاع معدل المواليد من جديد خلال السنوات الأخيرة .

الكلمات المفتاحية : انتقال ديموغرافي ؛ معدل المواليد؛معدل الخصوبة ؛ معدل الوفيات ؛ معدل النمو الطبيعي

Résumé: Le but de cette recherche est de décrire et d'analyser la situation démographique en Algérie avant et après l'indépendance , Et savoir ce qu'est cette transition démographique en profondeur et quelles étapes ont été franchies par la transition démographique en Algérie à

travers les recensements? Ces étapes sont-elles différentes des étapes de la théorie de la transition démographique? Dans notre étude, nous sommes concentrés sur les changements et les transitions qui ont affecté les taux de natalité, la mortalité, la fécondité et taux de croissance démographique lors des divers recensements et enquêtes réalisés par l'Algérie depuis l'indépendance , Avec la présentation de certaines théories de population, les politiques de population adoptées par certains pays développés et sous-développés, ainsi que le cours et les étapes de la théorie de la transition démographique.

Il a été conclu que l'Algérie ne s'était pas écartée du cours de la théorie de la transition démographique au cours des deux premières phases car elle les avait terminées, Puis dans les années 1980, l'Algérie entré dans la troisième phase et a pris au début le même chemin qu'il était théoriquement reconnu, Il a ensuite dévié en raison des circonstances exceptionnelles qu'a connues le pays au cours des années 90. Cette période a été caractérisée par une détérioration des conditions sociales, économiques et de sécurité, Cela a directement affecté la situation démographique du pays, ce qui a entraîné une augmentation du taux de mortalité avec la baisse du taux de natalité et du taux de fécondité en 2002 (2.4 enfants par femme) , qui était proche du Taux de remplacement (2.1 enfants par femme) ; et nous avons noté le retour L'augmentation du taux de natalité ces dernières années est due à l'amélioration de la situation économique en Algérie, que l'Algérie a connue au début de ce siècle.

Mots-clés: transition démographique; taux de natalité; taux de fécondité; taux de mortalité ; taux de croissance naturelle .

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية .

أ/ الكتـــــــب

1. القرآن الكريم .
2. البخاري(8/104) ومسلم (03/1459) .
3. النسائي في السنن الكبرى(05/374) .
4. سنن أبي داود/ 4297، مسند أحمد/ 21890 ، مسند أبي داود الطيالسي/ 1085.
5. أبو الأعلى المودودي : حركة تحديد النسل ، دار الشهاب للطباعة والنشر،1982.
6. أبو عيانة فتحي محمد : دراسات في الجغرافيا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1989.
7. أبو عيانة فتحي محمد : مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1987 .
8. إسماعيل أحمد علي : أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية ، 1997.
9. امجد الدين عمر خيري خمش : علم الاجتماع الموضوع والمنهج ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005 .
10. برهان غليون:" منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية" ، مقدمة نظرية في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، بيروت، 2000.
11. بيرفون : السكان والاقتصاد ،ترجمة منصور الراوي ، عبد الجليل طاهر، مطبعة النجوم ، بغداد ،1967.
12. جون كلارك : جغرافية السكان ، ترجمة : محمد شوقي وإبراهيم مكي ، دار المريخ ، الرياض ، 1984 .
13. دنيش كوش: مفهوم الثّقافة في العلوم الاجتماعية ، ترجمة : منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ط1، 2007.
14. رشود بن محمد الخريف: جغرافية السكان ، المفاهيم والمنطلقات، مكتبة المؤيد،الرياض،2007، ص60.
15. ريشارد هارتشورن : طبيعة الجغرافية ، ج1 ، ترجمة شاكر خصباك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطابع جامعة الموصل ، 1984.
16. السيد عبد العاطي : علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1999.

17. السيد عبد العالي السيد : علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، 1999 .

18. عباس فاضل السعدي : المفصل في جغرافية السكان ، ج1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط2 ، 2014 .

19. عباس فاضل السعدي : دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، سلسلة الكتب الجغرافية رقم 46، مطبعة أطلس، القاهرة، 1980.

20. عبد الرحيم عمران : سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك، 1977.

21. علي عبد الرزاق جلبي : علم اجتماع السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1994 .

22. علي لبيب : جغرافية السكان ، الثابت والمتحول ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2005 .

23. عمران عبد الرحيم : سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك ، 1988.

24. فتحي محمد أبو عياد : علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ط 5، 2002.

25. كورباج يوسف : هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموذجا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، سلسلة دراسات عمران ، العدد 3 ، 2013 .

26. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ،الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1999 .

27. محمد فعور: سياسة الخصوبة في العالم العربي ، عن المؤتمر العربي حول السياسة السكانية ، تونس ، 1987.

28. مصطفى عمر حمادة : دراسات في علم السكان،دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، مصر ، 2009 .

29. منير عبد الله كرادشة :علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009.

30. يوسف القرضاوي : الحلال والحرام في الإسلام ، دار التراث العربي ، القاهرة ، 1977 .

ب/ الدوريات والمنشورات

1. تقرير اللجنة الوطنية للسكان، الجزائر ،2000 .

2. حزب جبهة التحرير الوطني ، المجاهد الأسبوعية ،العدد 1283، 1984 .

3. حزب جبهة التحرير الوطني: التخطيط والتنمية ،الجزء الأول تقييم مخططات التنمية ،الجزائر ،سبتمبر1983 .

4. حفاظ الطاهر، بن عمار نوال، مستويات واتجاهات وفيات الأمهات في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة باتنة – العدد 32 جوان 2015.

5. حميد التوزاني: الانتقال الديموغرافي بين التطابق، التقارب والاختلاف، قراءة في التجربة الأورومتوسطية ، الحوار المتمدن، العدد 4425 ، 2013.

6. الديوان الوطني للإحصائيات ، 1981 .

7. الديوان الوطني للإحصائيات ، 2002 .

8. الديوان الوطني للإحصائيات ، 2008 .

9. الديوان الوطني للإحصائيات ، 2018 .

10. زهير طافر ، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع ، دراسة مقارنة ، مجلة الباحث الاجتماعي العدد 10 ، جامعة بشار ، 2002 .

11. عبد الله الخرافي : السياسات السكانية ، منتدى جغرافية السكان ،مصر، 2011 .

12. الشيخ محمد بن عبد الرحمن : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، تنظيم النسل وتحديده ،العدد 5، المكتبة الشاملة الحديثة ،جدة ، 1988 .

13. فوزي عبد سهاونة : موسى عبودة سمحة ، جغرافيا السكان ، الجامعة الأردنية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 2007.

14. كورباج يوسف : الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63 ،2005 .

ج/ الرسائل الجامعية

1. دريد فاطمة : النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ،1995.

2. دريد فاطمة : النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أطروحة الدكتوراة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2007.

3. فضيلة شعوبي : تحول الخصوبة مسألة الانتقال الديموغرافي في الجزائر ، دراسة تحليلية من 1970 إلى 2013 ، أطروحة الدكتوراة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015 .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

A/ Ouvrages :

1. Ali Kouaouci :Eléments D'analyse Démographique , Office Publication Universitaire , Alger , 1994.
2. Ali Kouaouci, Famille Et Femme Et Contraception, Alger, CENEAP,FNUAP ,1992 .
3. Ali Kouaouci, Tendance Et Facteurs De La Natalité Algérienne Entre 1970 Et 1986 , Alger , 1992 .
4. Assia Cherif :Introduction A L'analyse Démographique , Théorie Et Pratique, Casbah-Edition ,Alger, 2014 .
5. Bruijn Bart J :Foundations Of Demographic Theory. Choice, Process ,Context [Compte-Rendu],Population, 54e Année, N°2, Amsterdam,1999.
6. Caldwell. J.C. Toward Arestutement Of Demography Transition Theray, New York,1976.
7. Christophe Vandeschrick :Analyse Démographique ,Academia- Brulant ,Paris, 2004 .
8. Elspeth Graham," What Kind Of Theory For What Kind Of Population Geography" ? ,International Journal Of Population Geography, 6, 2000.
9. Haggett P Gegraphy :Amodern Sunthése ,New York ,1972.
10. HAMZA CHERIF A, Population Et Besoins Essentiels En Algérie A L'horizon 2038, Éditions Universitaires Européennes ,Paris, 2016.
11. Kamel Kateb : Transition Démographique En Algérie Et Marché Du Travail , Confluences Méditerranée N°72 , 2010.
12. Roland Pressat , L'analyse Démographique , Paris ,Presses Universitaires De France ,1973 .
13. Steven E. Beaver, Demographic Transition Theory Reinterpreted, Lexington Books, London , 1975 .

B/ Annuaires :

1. Aïssa Delenda -Abdelkrim Fodi : La Transition Démographique En Algérie Revue Des Sciences Humaines-Université-Mohamed Khider Biskra, N°10, 2006, P55 – 64
2. Amokrane Faouzi ,Nuptialité Et Fécondité En Algérie , Enquête Algérienne Sur La Santé De La Famille 2002 , Alger ,2005
3. ATTOUT. N, BENKHELIL : L'espacement Des Naissances Causes De Refus Ou D'abondons De La Contraception, CENEAP, Alger , 1998 .
4. Dominique Tabutin Et Bruno Schoumaker, Dans Population , (Vol. 60), Paris , 2005 .

5. HEMAL A Et HAFFAD T. «La Transition De La Fécondité Et Politique De Population En Algérie Journal De l'Université De Mantouri, Constantine, ALGERIE , N°12 , 1999 .
6. Keith. Moutgomery, Demographic Transitio, New York , 1999 .
7. Le Réseau Démographie De L'auf Transition Démographiques Des Pays Du Sud , Universités Francophones ,1998 .
8. Office Nationale Des Statistiques De l'Algérie N°499-520-ONS(1990-2008),2014.
9. Office Nationale Des Statistiques De l'Algérie N°816 ,2017 .
10. Office Nationale Des Statistiques De l'Algérie, N° 18 , Alger, 1988 .
11. Office Nationale Statistique De l'Algérie, N15 , Alger, 1991.
12. Rapport National Sur La Politique De La Population ,Maroc, 2000 .
13. Recensement Général De La Population Et De L'habitat Algérienne (1966,1977,1987,1998, 2008)
14. Résultats De L'enquête Algérienne Par Grappes A Indicateurs Multiples (MICS4), 2012-2013 .
15. Résultats De L'enquête Algérienne Sur La Santé Maternelle Et Infantile (PAPCHAD) ,1992 .
16. Résultats De L'enquête Nationale A Indicateurs Multiples(MICS3),2006 .
17. Résultats De L'enquête Nationale Algérienne Sur La Fécondité (ENAF) 1986 .
18. Résultats De L'enquête Nationale Sur La Santé De La Famille Algérienne(EASF) 2002.
19. Zahia Ouadah-Bedidi : Fécondité Et Nuptialité Différentielles En Algérie L'apport Du Recensement De 1998 , Documents De Travail N° 185, Ined , Paris , 2012 .

C/ Thèse Doctorat

1. Sahraoui Tahar, Mariage Et Fécondité Dans Les Pays Arabes-Cas De l'Algérie Thèse Doctorat, Université De Lodz , 1993 .

ثالثا المواقع الالكترونية

1. http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab11838/
2. http://www,ons,dz/-Demographie-,html.
3. http://www.onefd .edu.dz .
4. http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2017/02/Article-1-N5.pdf.
5. https://ar.islamway.net/fatwa/32318.
6. https://www.islamweb.net/ar/fatwa/17553/.

الملاحق

Tableau(51): Répartition de la population selon la strate et la wilaya - R.G.P.H. 1977			
Wilaya	Population Urbaine	Population rurale	Population Totale
01 - Adrar	15784	121707	137491
02 - Chlef	107451	385356	492807
03 - Laghouat	58506	89912	148418
04 - Oum-El-Bouaghi	77153	228564	305717
05 - Batna	174943	338557	513500
06 - Béjaia	111797	399803	511600
07 - Biskra	118421	211491	329912
08 - Bechar	70070	56430	126500
09 - Blida	270014	230980	500994
10 - Bouira	67267	307000	374267
11 - Tamanrasset	15048	27048	42096
12 - Tébessa	119255	187559	306814
13 - Tlemcen	194402	341405	535807
14 - Tiaret	127789	279541	407330
15 - Tizi-Ouzou	87363	614613	701976
16 - Alger	1426228	161660	1587888
17 - Djelfa	96815	235720	332535
18 - Jijel	56768	285767	342535
19 - Setif	193328	493212	686540
20 - Saîda	56957	86829	143786
21 - Skikda	132110	334822	466932
22 - Sidi-Bel-Abbès	145027	176863	321890
23 - Annaba	255427	94605	350032
24 - Guelma	71877	205121	276998
25 - Constantine	388392	89947	478339
26 - Médea	104200	371647	475847
27 - Mostaganem	103407	257511	360918
28 - M'Sila	99263	317460	416723
29 - Mascara	139260	268403	407663
30 - Ouargla	97446	99886	197332
31 - Oran	575334	116326	691660
32 - El-Bayadh	35174	79620	114794
33 - Illizi	1863	10215	12078
34 - Bordj-B.-Arreridj	69339	239964	309303
35 - Boumerdès	127843	311804	439647
36 - El-Tarf	26338	167159	193497
37 - Tindouf	6044	1373	7417
38 - Tissemsilt	29729	140540	170269
39 - El-Oued	62458	197489	259947
40 - Khenchela	53915	135111	189026
41 - Souk-Ahras	79711	145958	225669
42 - Tipaza	166797	283801	450598
43 - Mila	53495	325160	378655
44 -Ain-Defla	81507	309930	391437
45 - Naâma	36081	46474	82555
46 - Ain-Témouchent	90337	128926	219263
47 - Ghardaîa	130807	31679	162486
48 - Rélizane	78245	290267	368512
Algérie	6686785	10261215	16948000

Tableau (52) : Répartition de la population selon la strate et la wilaya - R.G.P.H. 1987 -			
Wilaya	Population Urbaine	Population rurale	Population Totale
01 - Adrar	59 235	158 443	217 678
02 - Chlef	233 003	451 189	684 192
03 - Laghouat	112 094	100 294	212 388
04 - Oum-El-Bouaghi	211 521	192 415	403 936
05 - Batna	365 049	387 568	752 617
06 - Béjaia	222 482	478 470	700 952
07 - Biskra	235 655	194 547	430 202
08 - Bechar	139 960	45 386	185 346
09 - Blida	426 164	276 024	802 188
10 - Bouira	124 801	402 099	526 900
11 - Tamanrasset	31 766	64 056	95 822
12 - Tébessa	255 599	154 634	410 233
13 - Tlemcen	335 354	379 508	714 862
14 - Tiaret	275 251	300 543	575 794
15 - Tizi-Ouzou	219 406	717 542	936 948
16 - Alger	1 673 426	16 765	1 690 191
17 - Djelfa	265 843	228 651	494 494
18 - Jijel	120 852	351 460	472 312
19 - Setif	322 231	678 463	1 000 694
20 - Saîda	115 285	120 209	235 494
21 - Skikda	264 913	357 597	622 510
22 - Sidi-Bel-Abbès	230 809	215 468	446 277
23 - Annaba	369 261	86 627	455 888
24 - Guelma	165 374	187 935	353 309
25 - Constantine	560 519	103 784	664 303
26 - Médea	186 851	466 012	652 863
27 - Mostaganem	165 591	340 341	505 932
28 - M'Sila	231 300	373 393	604 693
29 - Mascara	217 826	349 075	566 901
30 - Ouargla	171 633	112 821	284 454
31 - Oran	807 422	125 051	932 473
32 - El-Bayadh	62 555	90 699	153 254
33 - Illizi	7 430	11 500	18 930
34 - Bordj-B.-Arreridj	154 968	269 860	424 828
35 - Boumerdès	258 133	392 842	650 975
36 - El-Tarf	111 982	163 333	275 315
37 - Tindouf	13 084	3 344	16 428
38 - Tissemsilt	56 160	171 960	228 120
39 - El-Oued	183 230	193 679	376 909
40 - Khenchela	115 912	130 629	246 541
41 - Souk-Ahras	137 818	158 259	296 077
42 - Tipaza	294 512	325 639	620 151
43 - Mila	167 048	344 557	511 605
44 -Ain-Defla	163 134	374 122	537 256
45 - Naâma	65 318	48 382	113 700
46 - Ain-Témouchent	162 348	112 642	274 990
47 - Ghardaîa	197 420	18 720	216 140
48 - Rélizane	176 721	386 156	544 877
Algérie	11 444 249	11 594 693	23 038 942

Tableau (53) : Répartition de la population selon la strate et la wilaya - R.G.P.H. 1998 -			
Wilaya	**Population Urbaine**	**Population rurale**	**Population Totale**
01 - Adrar	75 098	236 517	311 615
02 - Chlef	354 382	504 313	858 695
03 - Laghoua	171 913	145 212	317 125
04 - Oum-El-Bouaghi	346 921	172 249	519 170
05 - Batna	540 943	421 680	962 623
06 - Béjaia	336 828	520 012	856 840
07 - Biskra	333 203	242 655	575 858
08 - Bechar	172 424	53 122	225 546
09 - Blida	570 958	213 325	784 283
10 - Bouira	182 355	447 205	629 560
11 - Tamanrasset	92 300	44 875	137 175
12 - Tébessa	365 067	183 999	549 066
13 - Tlemcen	493 258	348 795	842 053
14 - Tiaret	478 273	247 580	725 853
15 - Tizi-Ouzou	392 484	716 224	1 108 708
16 - Alger	2 323 348	239 080	2 562 428
17 - Djelfa	496 919	300 787	797 706
18 - Jijel	258 913	314 295	573 208
19 - Setif	514 998	796 415	1 311 413
20 - Saîda	191 408	88 118	279 526
21 - Skikda	409 897	376 257	786 154
22 - Sidi-Bel-Abbès	358 214	167 418	525 632
23 - Annaba	451 101	106 717	557 818
24 - Guelma	244 240	185 760	430 000
25 - Constantine	706 570	104 344	810 914
26 - Médea	318 802	483 276	802 078
27 - Mostaganem	220 943	410 114	631 057
28 - M'Sila	413 717	391 802	805 519
29 - Mascara	353 030	323 162	676 192
30 - Ouargla	334 625	110 994	445 619
31 - Oran	1 064 441	149 398	1 213 839
32 - El-Bayadh	92 825	75 964	168 789
33 - Illizi	12 599	21 509	34 108
34 - Bordj-B.-Arreridj	252 176	303 226	555 402
35 - Boumerdès	304 427	342 962	647 389
36 - El-Tarf	182 064	170 524	352 588
37 - Tindouf	24 969	2 091	27 060
38 - Tissemsilt	120 570	143 670	264 240
39 - El-Oued	315 635	188 766	504 401
40 - Khenchela	188 374	139 543	327 917
41 - Souk-Ahras	191 523	175 932	367 455
42 - Tipaza	271 886	234 167	506 053
43 - Mila	288 968	385 512	674 480
44 -Ain-Defla	280 947	379 395	660 342
45 - Naâma	92 750	34 564	127 314
46 - Ain-Témouchent	206 215	121 116	327 331
47 - Ghardaîa	276 397	24 119	300 516
48 - Rélizane	297 039	345 166	642 205
Algérie	16 966 937	12 133 926	29 100 863

Tableau (54) : Répartition de la population selon la strate et la wilaya - R.G.P.H. 2008 -			
Wilaya	**Population Urbaine**	**Population rurale**	**Population Totale**
01 - Adrar	145 858	253 856	399 714
02 - Chlef	498 521	503 567	1 002 088
03 - Laghouat	314 248	141 353	455 602
04 - Oum-El-Bouaghi	454 720	166 892	621 612
05 - Batna	684 999	434 792	1 119 791
06 - Béjaia	462 766	449 810	912 577
07 - Biskra	489 391	231 965	721 356
08 - Bechar	212 138	57 923	270 061
09 - Blida	771 706	231 231	1 002 937
10 - Bouira	285 463	410 119	695 583
11 - Tamanrasset	121 230	55 407	176 637
12 - Tébessa	486 624	162 079	648 703
13 - Tlemcen	585 346	363 789	949 135
14 - Tiaret	581 214	265 610	846 823
15 - Tizi-Ouzou	509 105	618 502	1 127 607
16 - Alger	2 817 868	170 276	2 988 145
17 - Djelfa	760 920	331 265	1 092 185
18 - Jijel	389 349	247 600	636 948
19 - Setif	788 422	701 557	1 489 979
20 - Saîda	222 317	108 325	330 641
21 - Skikda	516 617	382 063	898 680
22 - Sidi-Bel-Abbès	417 707	187 037	604 744
23 - Annaba	512 411	97 088	609 499
24 - Guelma	300 679	181 751	482 430
25 - Constantine	836 977	101 497	938 475
26 - Médea	421 628	398 304	819 932
27 - Mostaganem	280 943	456 176	737 118
28 - M'Sila	618 338	372 252	990 591
29 - Mascara	443 871	340 203	784 073
30 - Ouargla	460 368	98 190	558 558
31 - Oran	1 343 899	110 179	1 454 078
32 - El-Bayadh	144 642	83 982	228 624
33 - Illizi	28 934	23 399	52 333
34 - Bordj-B.-Arreridj	389 260	239 215	628 475
35 - Boumerdès	465 489	336 594	802 083
36 - El-Tarf	240 697	167 717	408 414
37 - Tindouf	45 610	3 539	49 149
38 - Tissemsilt	167 327	127 149	294 476
39 - El-Oued	445 258	202 290	647 548
40 - Khenchela	263 244	123 439	386 683
41 - Souk-Ahras	256 963	181 164	438 127
42 - Tipaza	341 710	249 300	591 010
43 - Mila	446 939	319 947	766 886
44 -Ain-Defla	368 240	397 773	766 013
45 - Naâma	139 727	53 164	192 891
46 - Ain-Témouchent	248 722	122 516	371 239
47 - Ghardaîa	349 788	13 811	363 598
48 - Rélizane	392 985	333 195	726 180
Algérie	**22 471 179**	**11 608 851**	**34 080 030**

جدول رقم (**55**) نسبة التركز لسكان الجزائر حسب الأقاليم لتعداد 1977

تعداد 1977					
Wilaya	**السكان**	**المساحة**	**نسبة السكان X**	**نسبة المساحةY**	**/X-Y/**
إقليم الوسط					
Chlef	492 807	4 791	0,075021248	0,04528655	0,029734698
Béjaia	511 600	3 268	0,077882153	0,001372106	0,076510048
Blida	500 994	1 478	0,076267575	0,000620554	0,075647021
Bouira	374 267	4 439	0,056975606	0,001863763	0,055111843
Tizi-Ouzou	701 976	2 958	0,10686357	0,001241949	0,105621622
Alger	1 587 888	809	0,24172818	0,000339667	0,241388513
Djelfa	332 535	66 415	0,050622639	0,027885064	0,022737575
Médea	475 847	8 866	0,072439384	0,003722487	0,068716897
Bordj-B.-Arreridj	309 303	4 115	0,047085973	0,001727728	0,045358245
Boumerdès	439 647	1 591	0,066928567	0,000667999	0,066260569
Tipaza	450 598	2 166	0,068595666	0,000909419	0,067686247
Ain-Defla	391 437	4 897	0,059589438	0,002056059	0,057533379
Total	6 568 899	105 793	1	1	0,912306656
نسبة التركز			**Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$**	0,46	
إقليم الشمال الشرقي					
Oum-El-Bouaghi	305 717	7 638	0,06878644	0,081107772	0,012321332
Batna	513 500	12 192	0,115537694	0,129466609	0,013928915
Tébessa	306 814	14 227	0,069033266	0,151076234	0,082042968
Jijel	342 535	2 577	0,077070504	0,027365112	0,049705392
Skikda	466 932	4 026	0,105059876	0,042752015	0,062307861
Annaba	350 032	1 439	0,078757332	0,015280713	0,063476619
Guelma	276 998	4 101	0,062324654	0,043548438	0,018776216
Constantine	478 339	2 187	0,107626455	0,02322371	0,084402745
M'Sila	416 723	18 718	0,093762832	0,198766074	0,105003242
El-Tarf	193 497	3 339	0,043536898	0,035456775	0,008080122
Khenchela	189 026	9 811	0,042530921	0,104182816	0,061651895
Souk-Ahras	225 669	4 541	0,05077561	0,04822079	0,00255482
Mila	378 655	9 375	0,085197518	0,099552941	0,014355423
Total	4 444 437	94 171	1	1	0,014355423
نسبة التركز			**Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$**	0,01	
إقليم الشمال الغربي					
Tlemcen	535 807	9 061	0,147723331	0,136695531	0,0110278
Tiaret	407 330	20 673	0,112301901	0,311875811	0,19957391
Saîda	143 786	6 764	0,03964216	0,102042664	0,062400503
Sidi-Bel-Abbès	321 890	9 150	0,088745879	0,138038198	0,049292319
Mostaganem	360 918	2 175	0,099505996	0,032812359	0,066693638
Mascara	407 663	5 941	0,11239371	0,089626769	0,022766941
Oran	691 660	2 121	0,190692394	0,031997707	0,158694687

Tissemsilt	170 269	3 152	0,04694359	0,047551519	0,00060793
Ain-Témouchent	219 263	2 379	0,060451358	0,035889932	0,024561427
Rélizane	368 512	4 870	0,101599681	0,073469511	0,02813017
Total	3 627 098	66 286	1	1	0,623749324
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,31	
إقليم الجنوب الغربي					
Adrar	137 491	427 368	0,293309753	0,498453442	0,205143689
Bechar	126 500	162 200	0,269862637	0,189179228	0,080683409
El-Bayadh	114 794	78 870	0,24489021	0,091988691	0,152901518
Tindouf	7 417	159 000	0,015822697	0,185446962	0,169624265
Naâma	82 555	29 950	0,176114703	0,034931676	0,141183027
Total	468 757	857 388	1	1	0,749535908
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,37	
إقليم الجنوب الشرقي					
Laghouat	148 418	25 057	0,08071420	0,01166674	0,06904746
Biskra	329 912	20 986	0,17941613	0,00977125	0,16964488
Tamanrasset	42 096	557 906	0,02289308	0,25976555	0,23687247
Setif	686 540	6 504	0,37336124	0,00302832	0,37033292
Ouargla	197 332	211 980	0,10731512	0,09869960	0,00861551
Illizi	12 078	284 618	0,00656838	0,13252044	0,12595206
El-Oued	259 947	54 573	0,14136705	0,02540963	0,11595742
Ghardaîa	162 486	86 105	0,08836481	0,04009118	0,04827362
Total	1 838 809	1 247 729	1	1	1,14469634
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,57	

حساب شخصي انطلاقا من تعداد 1977

جدول رقم (**56**) نسبة التركز لسكان الجزائر حسب الأقاليم لتعداد 1987

تعداد 1987					
Wilaya	**السكان**	**المساحة**	**نسبة السكان X**	**نسبة المساحةY**	**/X-Y/**
إقليم الوسط					
Chlef	684 192,00	4 791,00	0,078444951	0,04528655	0,03315840
Bejaia	700 952,00	3 268,00	0,080366542	0,030890513	0,04947603
Blida	802 188,00	1 478,00	0,091973596	0,013970679	0,07800292
Bouira	526 900,00	4 439,00	0,060410886	0,041959298	0,01845159
Tizi-Ouzou	936 948,00	2 958,00	0,10742429	0,027960262	0,07946403
Alger	1 690 191,00	809,00	0,193786175	0,007647009	0,18613917
Djelfa	494 494,00	66 415,00	0,056695427	0,627782557	0,57108713
Médéa	652 863,00	8 866,00	0,074852974	0,083805167	0,00895219
Bordj-B.-Arreridj	424 828,00	4 115,00	0,048707982	0,038896713	0,00981127
Boumerdès	650 975,00	1 591,00	0,074636509	0,015038802	0,05959771
Tipaza	620 151,00	2 166,00	0,071102432	0,020473944	0,05062849
Ain-Defla	537 256,00	4 897,00	0,061598237	0,046288507	0,01530973
Total	8 721 938,00	105 793,00	1	1	1,16007864
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,58	
إقليم الشمال الشرقي					
Oum-El-Bouaghi	403 936,00	7 638,00	0,066553541	0,081107772	0,01455423
Batna	752 617,00	12 192,00	0,124003125	0,129466609	0,00546348
Tébessa	410 233,00	14 227,00	0,067591051	0,151076234	0,08348518
Jijel	472 312,00	2 577,00	0,077819347	0,027365112	0,05045423
Skikda	622 510,00	4 026,00	0,102566359	0,042752015	0,05981434
Annaba	455 888,00	1 439,00	0,075113287	0,015280713	0,05983257
Guelma	353 309,00	4 101,00	0,058212105	0,043548438	0,01466367
Constantine	664 303,00	2 187,00	0,109452281	0,02322371	0,08622857
M'Sila	604 693,00	18 718,00	0,099630784	0,198766074	0,09913529
El-Tarf	275 315,00	3 339,00	0,045361612	0,035456775	0,00990484
Khenchela	246 541,00	9 811,00	0,040620733	0,104182816	0,06356208
Souk-Ahras	296 077,00	4 541,00	0,048782413	0,04822079	0,00056162
Mila	511 605,00	9 375,00	0,084293364	0,099552941	0,01525958
Total	6 069 339,00	94 171,00	1	1	0,56291970
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,28	
إقليم الشمال الغربي					
Tlemcen	714 862,00	9 061,00	0,14224071	0,13669553	0,00554518
Tiaret	575 794,00	20 673,00	0,11456945	0,31187581	0,19730636
Saîda	235 494,00	6 764,00	0,04685776	0,10204266	0,05518490
Sidi-Bel-Abbès	446 277,00	9 150,00	0,08879862	0,13803820	0,04923958
Mostaganem	505 932,00	2 175,00	0,10066856	0,03281236	0,06785620
Mascara	566 901,00	5 941,00	0,11279996	0,08962677	0,02317319

Oran	932 473,00	2 121,00	0,18554018	0,03199771	0,15354247
Tissemsilt	228 120,00	3 152,00	0,04539051	0,04755152	0,00216101
Ain-Témouchent	274 990,00	2 379,00	0,05471654	0,03588993	0,01882661
Rélizane	544 877,00	4 870,00	0,10841770	0,07346951	0,03494819
Total	5 025 720,00	66 286,00	1	1	0,60778368
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,30	
إقليم الجنوب الغربي					
Adrar	137 491,00	427 368,00	0,29330975	0,49845344	0,20514369
Bechar	126 500,00	162 200,00	0,26986264	0,18917923	0,08068341
El-Bayadh	114 794,00	78 870,00	0,24489021	0,09198869	0,15290152
Tindouf	7 417,00	159 000,00	0,01582270	0,18544696	0,16962427
Naâma	82 555,00	29 950,00	0,17611470	0,03493168	0,14118303
Total	468 757,00	857 388,00	1	1	0,74953591
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,37	
إقليم الجنوب الشرقي					
Laghouat	212 388,00	25 057,00	0,08058617	0,01166674	0,06891943
Biskra	430 202,00	20 986,00	0,16323113	0,00996904	0,15326208
11 - Tamanrasset	95 822,00	557 906,00	0,03635765	0,26502375	0,22866610
Setif	1 000 694,00	6 504,00	0,37969235	0,00308961	0,37660274
Ouargla	284 454,00	211 980,00	0,10793010	0,10069749	0,00723261
Illizi	18 930,00	284 618,00	0,00718259	0,13520294	0,12802034
El-Oued	376 909,00	54 573,00	0,14301022	0,02592397	0,11708624
Ghardaîa	216 140,00	86 105,00	0,08200979	0,04090271	0,04110708
Total	2 635 539,00	1 247 729,00	1	1	1,12089663
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,56	

حساب شخصي انطلاقا من تعداد 1987

جدول رقم (**57**) نسبة التركز لسكان الجزائر حسب الأقاليم لتعداد 1998

تعداد 1998					
Wilaya	**السكان**	**المساحة**	**نسبة السكان X**	**نسبة المساحةY**	**/X-Y/**
إقليم الوسط					
Chlef	858 695,00	4 791,00	0,079734089	0,04528655	0,03444754
Béjaia	856 840,00	3 268,00	0,079561843	0,030890513	0,04867133
Blida	784 283,00	1 478,00	0,072824566	0,013970679	0,05885389
Bouira	629 560,00	4 439,00	0,058457768	0,041959298	0,01649847
Tizi-Ouzou	1 108 708,00	2 958,00	0,102949036	0,027960262	0,07498877
Alger	2 562 428,00	809,00	0,237934148	0,007647009	0,23028714
Djelfa	797 706,00	66 415,00	0,074070958	0,627782557	0,55371160
Médea	802 078,00	8 866,00	0,07447692	0,083805167	0,00932825
Bordj-B.-Arreridj	555 402,00	4 115,00	0,05157183	0,038896713	0,01267512
Boumerdès	647 389,00	1 591,00	0,060113279	0,015038802	0,04507448
Tipaza	506 053,00	2 166,00	0,046989531	0,020473944	0,02651559
Ain-Defla	660 342,00	4 897,00	0,06131603	0,046288507	0,01502752
Total	10 769 484,00	105 793,00	1	1	1,12607969
نسبة التركز	Δ=**0,5** $\sum\|X-Y\|$			0,56	
إقليم الشمال الشرقي					
Oum-El-Bouaghi	519 170,00	7 638,00	0,067276911	0,081107772	0,01383086
Batna	962 623,00	12 192,00	0,124741995	0,129466609	0,00472461
Tébessa	549 066,00	14 227,00	0,071150999	0,151076234	0,07992523
Jijel	573 208,00	2 577,00	0,074279453	0,027365112	0,04691434
Skikda	786 154,00	4 026,00	0,101874169	0,042752015	0,05912215
Annaba	557 818,00	1 439,00	0,072285132	0,015280713	0,05700442
Guelma	430 000,00	4 101,00	0,055721771	0,043548438	0,01217333
Constantine	810 914,00	2 187,00	0,105082707	0,02322371	0,08185900
M'Sila	805 519,00	18 718,00	0,104383593	0,198766074	0,09438248
El-Tarf	352 588,00	3 339,00	0,045690297	0,035456775	0,01023352
Khenchela	327 917,00	9 811,00	0,042493293	0,104182816	0,06168952
Souk-Ahras	367 455,00	4 541,00	0,047616845	0,04822079	0,00060395
Mila	674 480,00	9 375,00	0,087402837	0,099552941	0,01215010
Total	7 716 912,00	94 171,00	1	1	0,53461353
نسبة التركز	Δ=**0,5** $\sum\|X-Y\|$			0,27	
إقليم الشمال الغربي					
Tlemcen	842 053,00	9 061,00	0,13741235	0,13669553	0,00071682
Tiaret	725 853,00	20 673,00	0,11844999	0,31187581	0,19342582
Saîda	279 526,00	6 764,00	0,04561509	0,10204266	0,05642757
Sidi-Bel-Abbès	525 632,00	9 150,00	0,08577646	0,13803820	0,05226173
Mostaganem	631 057,00	2 175,00	0,10298049	0,03281236	0,07016813
Mascara	676 192,00	5 941,00	0,11034594	0,08962677	0,02071918
Oran	1 213 839,00	2 121,00	0,19808310	0,03199771	0,16608540
Tissemsilt	264 240,00	3 152,00	0,04312061	0,04755152	0,00443091

Ain-Témouchent	327 331,00	2 379,00	0,05341626	0,03588993	0,01752633
Rélizane	642 205,00	4 870,00	0,10479970	0,07346951	0,03133019
Total	6 127 928,00	66 286,00	1	1	0,61309207
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,31	
إقليم الجنوب الغربي					
Adrar	311 615,00	427 368,00	0,36220656	0,49845344	0,13624688
Bechar	225 546,00	162 200,00	0,26216402	0,18917923	0,07298479
El-Bayadh	168 789,00	78 870,00	0,19619236	0,09198869	0,10420367
Tindouf	27 060,00	159 000,00	0,03145327	0,18544696	0,15399370
Naâma	127 314,00	29 950,00	0,14798378	0,03493168	0,11305211
Total	860 324,00	857 388,00	1	1	0,58048115
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,29	
إقليم الجنوب الشرقي					
Laghouat	317 125,00	25 057,00	0,08745345	0,01166674	0,07578670
Biskra	575 858,00	20 986,00	0,15880415	0,00996904	0,14883511
Tamanrasset	137 175,00	557 906,00	0,03782870	0,26502375	0,22719505
Setif	1 311 413,00	6 504,00	0,36164789	0,00308961	0,35855827
Ouargla	445 619,00	211 980,00	0,12288819	0,10069749	0,02219070
Illizi	34 108,00	284 618,00	0,00940595	0,13520294	0,12579699
El-Oued	504 401,00	54 573,00	0,13909848	0,02592397	0,11317451
Ghardaîa	300 516,00	86 105,00	0,08287319	0,04090271	0,04197047
Total	3 626 215,00	1 247 729,00	1	1	1,11350780
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,56	

حساب شخصي انطلاقا من تعداد 1998

جدول رقم (**58**) نسبة التركز لسكان الجزائر حسب الأقاليم لتعداد 2008

تعداد 2008					
Wilaya	**السكان**	**المساحة**	**نسبة السكان X**	**نسبة المساحةY**	**/X-Y/**
إقليم الوسط					
Chlef	1 002 088	4 791	0,080627358	0,04528655	0,03534081
Béjaia	912 577	3 268	0,07342536	0,030890513	0,04253485
Blida	1 002 937	1 478	0,080695668	0,013970679	0,06672499
Bouira	695 583	4 439	0,055966162	0,041959298	0,01400686
Tizi-Ouzou	1 127 607	2 958	0,090726536	0,027960262	0,06276627
Alger	2 988 145	809	0,24042423	0,007647009	0,23277722
Djelfa	1 092 185	66 415	0,087876505	0,627782557	0,53990605
Médea	819 932	8 866	0,065971203	0,083805167	0,01783396
Bordj-B.-Arreridj	628 475	4 115	0,050566695	0,038896713	0,01166998
Boumerdès	802 083	1 591	0,064535084	0,015038802	0,04949628
Tipaza	591 010	2 166	0,047552286	0,020473944	0,02707834
Ain-Defla	766 013	4 897	0,061632915	0,046288507	0,01534441
Total	12 428 635	105 793	1	1	1,11548003
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,56	
إقليم الشمال الشرقي					
Oum-El-Bouaghi	621 612	7 638	0,069478393	0,081107772	0,01162938
Batna	1 119 791	12 192	0,125160518	0,129466609	0,00430609
Tébessa	648 703	14 227	0,07250639	0,151076234	0,07856984
Jijel	636 948	2 577	0,071192518	0,027365112	0,04382741
Skikda	898 680	4 026	0,100446649	0,042752015	0,05769463
Annaba	609 499	1 439	0,068124507	0,015280713	0,05284379
Guelma	482 430	4 101	0,053921838	0,043548438	0,01037340
Constantine	938 475	2 187	0,104894589	0,02322371	0,08167088
M'Sila	990 591	18 718	0,110719663	0,198766074	0,08804641
El-Tarf	408 414	3 339	0,045648972	0,035456775	0,01019220
Khenchela	386 683	9 811	0,043220069	0,104182816	0,06096275
Souk-Ahras	438 127	4 541	0,048970033	0,04822079	0,00074924
Mila	766 886	9 375	0,08571586	0,099552941	0,01383708
Total	8 946 839	94 171	1	1	0,51470310
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,26	
اقليم الشمال الغربي					
Tlemcen	949 135	9 061	0,13370910	0,13669553	0,00298643
Tiaret	846 823	20 673	0,11929593	0,31187581	0,19257988
Saîda	330 641	6 764	0,04657895	0,10204266	0,05546371
Sidi-Bel-Abbès	604 744	9 150	0,08519313	0,13803820	0,05284507
Mostaganem	737 118	2 175	0,10384127	0,03281236	0,07102891
Mascara	784 073	5 941	0,11045604	0,08962677	0,02082927
Oran	1 454 078	2 121	0,20484279	0,03199771	0,17284509

Tissemsilt	294 476	3 152	0,04148422	0,04755152	0,00606730
Ain-Témouchent	371 239	2 379	0,05229818	0,03588993	0,01640825
Rélizane	726 180	4 870	0,10230039	0,07346951	0,02883087
Total	7 098 507	66 286	1	1	0,61988480
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,31	
إقليم الجنوب الغربي					
Adrar	399 714	427 368	0,35049135	0,49845344	0,14796210
Bechar	270 061	162 200	0,23680442	0,18917923	0,04762520
El-Bayadh	228 624	78 870	0,20047017	0,09198869	0,10848148
Tindouf	49 149	159 000	0,04309656	0,18544696	0,14235040
Naâma	192 891	29 950	0,22420739	0,03493168	0,18927572
Total	1 140 439	857 388	1	1	0,63569489
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,32	
إقليم الجنوب الشرقي					
Laghouat	455 602	25 057	0,10202456	0,01166674	0,09035782
Biskra	721 356	20 986	0,16153579	0,00996904	0,15156675
Tamanrasset	176 637	557 906	0,03955495	0,26502375	0,22546880
Setif	1 489 979	6 504	0,33365625	0,00308961	0,33056663
Ouargla	558 558	211 980	0,12507986	0,10069749	0,02438237
Illizi	52 333	284 618	0,01171911	0,13520294	0,12348382
El-Oued	647 548	54 573	0,14500770	0,02592397	0,11908373
Ghardaîa	363 598	86 105	0,08142178	0,04090271	0,04051907
Total	4 465 611	1 247 729	1	1	1,10542899
نسبة التركز	Δ=0,5 $\sum\|X-Y\|$			0,55	

حساب شخصي انطلاقا من تعداد 2008